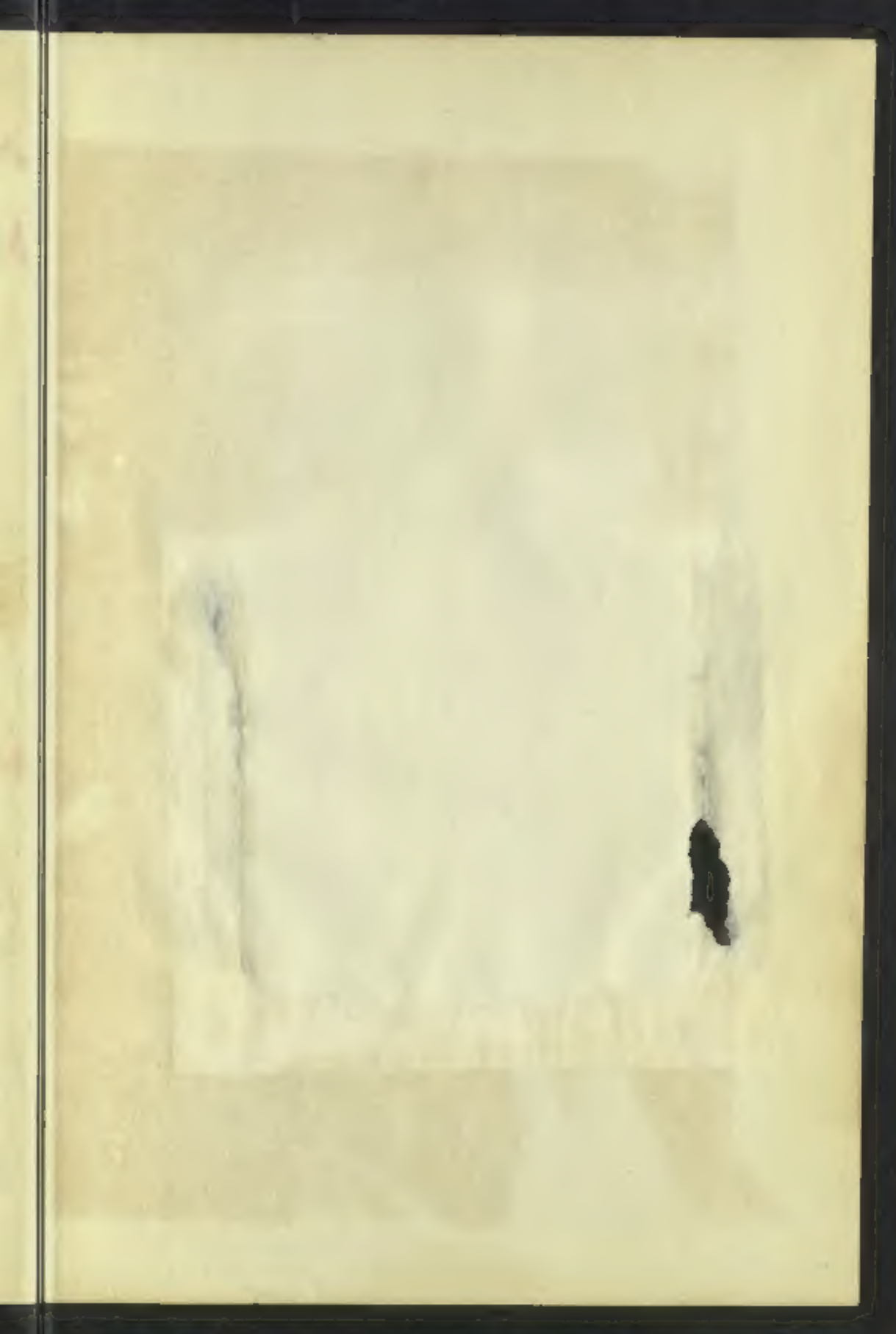


مبطلون

الاجماع في الشريعة الاسلامية







349.297
A1336A
C.1

عَلَى عِبْدِ الرَّزَقِ



مكتبة الرزق

الإجماع في الشريعة الإسلامية

الناشر
دار الفكر العربي

مكتبة دار الكتب



تكملة لكتاب الأعيان في الأسماء

دار الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله وعلى آله وصحبه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى عباد الله الصالحين إلى يوم الدين .

وبعد ، فقد جمعت في هذه المذكرات ما تيسر الاطلاع عليه من مسائل الإجماع في مختلف الكتب العربية القريبة مني . وأرجو أن تكون قد أساطت بما بحث الإجماع أو أكثرها ، وبينت مذاهب العلماء المختلفة فيها وأدلتها ؛ عسى أن يجد فيها طلاب دبلوم الشريعة الإسلامية بجامعة فؤاد الأول مرجعاً ينفعهم في مذاكرة المحاضرات التي ألقيا عليها ، وهي خلاصة من هذه المذكرات ، وعسى أن يجد فيها غيرهم أيضاً ما لا يخلو إن شاء الله من فائدة

مصر في { ربيع الأول سنة ١٣٦٦
فبراير سنة ١٩٤٧

الكتاب الثاني

في

في رايه و طيسره و صبه و رايه و كساره و قساره و سر و كساره و سر و كساره
 و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره
 و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره
 و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره
 و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره
 و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره
 و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره
 و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره و سر و كساره

٧١١١ قه باية
 ٧١١١ قه باية

الباب الأول

في تعريف الإجماع

موضع الإجماع بين أصول الفقه الأربعة — المسمى القوي
للإجماع — المسمى الاصطلاحي — سبب اختلاف الأصوليين
في تعريف الإجماع — بحث تعريفات مختلفة للإجماع —
معنى المجهد — رأى النظام في تعريف الإجماع

١ — تعارف الأصوليون إذا علموا أصول الفقه أن يبدأوا بذكر القرآن أولاً والسنة ثانياً والإجماع ثالثاً والقياس رابعاً . وكذلك يحثونها على هذا الترتيب لا تكاد نجد منهم من شذ عن هذا الوضع . ولهذا الترتيب الذي التزموه أسباب يذكرونها . فأما البداية بالقرآن فلأنه أول أصول الشريعة وجوداً ، ولأنه في الشرع أصل مطلق من كل وجه وبكل اعتبار^(١) . ، وتليه السنة لتأخرها عنه في الوجود^(٢) . ولأن الكتاب أصلها^(٣) . ولأن كونها حجة ثابت بالكتاب (١) وبليهما الإجماع يتوقف موجبته عليهما ، فهو كما يقول الإسكوي ، « فرع عنهما » ، وأما تأخير القياس فلأنه يتوقف في إثبات الحكم على المقيس عليه بخلاف الأدلة الثلاثة السابقة فإنه مع تفاوت درجاتها حجج موجبة للأحكام قطعاً ولا تتوقف في إثبات

(١) كشف الأسرار لعبد العزيز بن أحمد البخاري سنة ٤٧٣ هـ شرح أصول نظر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي . و في كتاب الفوائد البهية في تراجم الحنفية أنه علي بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البزدوي ولد في حدود سنة ٤٠٠ هـ ومات في ٤ رجب سنة ٤٨٢ هـ . ثم أتبع ذلك بحثاً في نسبه فراجعته .
(٢) للمطالع على جمع المراجع .

(٣) شرح جمال الدين عبد الرحيم بن حسن الإسكوي سنة ٧٧٢ هـ على منهاج الوصول للناظم ناصر الدين البزوازي سنة ٦٤٠ هـ

الأحكام على شيء كما ذكر صاحب كشف الأسرار ، وقد أشار أيضاً إلى ما في القياس من أنه ظني في الأصل وقطعية بمارض ، وما سواه من الأصول على العكس من ذلك ، وأثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص إلى العموم لا في إثبات أصله ، وأثر ما سواه من الأصول في إثبات أصل الحكم .

٢ - والإجماع في اللغة العزم ، يقال أجمع فلان على كذا إذا عزم عليه ومنه قوله تعالى « فأجمعوا أمركم » (١) أي اعزموا عليه ، وقوله عليه السلام « لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل » أي لم يعزم .

ومن معانيه الاتفاق أيضاً ومنه قولهم أجمع تقوم على كذا أي اتفقوا عليه ، والفرق بين المعنيين أن الإجماع بالمعنى الأول متصور من واحد وبالمعنى الثاني لا يتصور إلا من اثنين فما فوقهما ، راجع كشف الأسرار .

ثم لقاتل أن يقول : المعنى الأصلي له العزم ، وأما الاتفاق فلازم اتفاق ضروري للعزم من أكثر من واحد ، لأن اتحاد متعلق عزم الجماعة يوجب اتفاقهم عليه لا أن العزم يرجع إلى الاتفاق لأن من اتفق على شيء فقد عزم عليه - كما ذكره القاضي - فإنه ليس بمطرد ، ولا أنه مشترك لفظي بينهما - كما ذكره الغزالي - إذ لا ملحق إليه مع أنه خلاف الأصل ، راجع شرح التقرير وشرح التحرير .

٣ - ويختلف الأصوليون في تعريف الإجماع اختلافاً كثيراً تبعاً لاختلافهم في كثير من مسائل الإجماع المتعلقة بأركانه وشروطه وأحكامه .

٤ - فن ذلك ما عرفه به صاحب فصول البدائع من أنه « اتفاق » (٢)

(١) الآية ٧١ من سورة يونس ، جاء في كشف الرخصى « فاجمعوا أمركم وشركاءكم من أجمع الأمر وأزعمه إذا تراءى وعزم عليه حال » وهل أقصدون يوماً وأمرى بجمع ، والواو بمعنى مع يعني فاجمعوا أمركم مع شركائكم... ثم لا يمكن أمركم عليكم غمة... أي اهلكوا فلا يكون عيشكم بسبي غمة وحالككم عليكم غمة أي غيا وها... أو بسبي ولا يكن قصدكم إلى اهلاك مستورا عليكم ولكن مكشوفاً مشهوراً بما مروى به الخ... »

(٢) فصول البدائع في أصول الفرائع للإمام محمد بن حمزة القاري سنة ٨٣٤ هـ .

المجتهدين من أمة محمد عليه السلام في عصر على حكم شرعي ، ويقرب من هذا التعريف تعريف الكمال في العلم صاحب التحري بأنه اتفاق مجتهدين عصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر شرعي . ومثل ذلك تعريف صاحب مسلم لقوله (٢)

وماء على هذا التعريف يكون الشرط الأول لتحقيق الإجماع أن يحصل الاتفاق من مجتهدين ، فالتوافق غير مجتهدين لا يكون أمراً ،

٥ - والمجتهد كما في جمع هو القصد ، وبعض الأصوليين يصنع بدل كلمة مجتهد ، علماء الأمة كما في كتب الأحكام لأن حرم (ج ٢ ص ١٢٩) ، وبعضهم يقول أهل الحل والعقد (قواعد لأصول لصي لدين الحلبي ص ١١٥) ، وفي أصول البردوي (ج ٢ ص ٢٣٩) أهل الرأي والاجتهاد ، وفي كلام العراقي في المستقصى ما قد يشير إلى ذلك فقد جاء فيه مثلاً (ج ١ ص ١٨١) فاما الواضح في الإثبات هو كل عتد مقبول يقتوى هو أهل الحل والعقد قطع ولابد من موافقة في الإجماع إلخ (فالمراد بكل هذه العبارات البالغ اعاقل المسلم لدى ثبت له ملكة " فتدبرها على استخراج الأحكام من مأخذها

وتخصيص الإجماع بالمجتهدين في هذه التعريفات يبرح العموم والمراد بهم من لم يبلغ رتبة الاجتهاد ، فلا عبرة بموافقتهم ولا مخالفتهم بناء على هذه التعاريف ، ومن الأصوليين من يعتبر موافقة العموم شرطاً لا اعتماد الإجماع فلا يكفي في انعقاده إجماع المجتهدين إذا خالفهم العموم وأصحاب هذا الرأي

(١) التعريف في أصول الفقه العلامة كمال الدين محمد بن عبد الله بن شهاب بن محمد

سنة ٨٦١ هـ .

(٢) مسلم بن الحجاج ق ١١٢٩ هـ .

(٣) هي سنة ٨٦١ هـ في نفس . وجمعه به يحصل نفس سنة ٨٦١ هـ .

الأمثال ويقال إنك له كنية سنة ٨٦١ هـ . وهي حالة ما دامت سنة الزوال فإذا تكررت ودارستها النفس حتى وصلت تلك الكنية فيها وصارت بطانة الزوال تصبح ملكة وبالقياي إلى ذلك الفعل عادة وحققا . تعريفاً جريدياً

يقولون في تعريف الإجماع إنه اتفاق أمة محمد بدلا من اتفاق المجتهدين ،
وهكذا عرفه الأعمش في الأحكام ، وقال في كتابه منتهى السؤل ، وإن أئمة حاشا
من من من أهل الحل والعقد ، المجتهد من مجتهد وغيره ، وقد ثبت ذلك إلى أن مراد من غير
كلامه أمة محمد لمكتفون من أمة محمد ، ولما ظهر أن المكلف هو معناه المسلم
"عندنا" لا غير ، فلا عذر في تحقق لإجماع رأي الكافر ولا المكون ولا النصي ،
وخصيص لإجماع أمة محمد عنه السلام ، والمراد به أمة لا خاصة لا أمة
للدعوة بما لا خلاف فيه من أئمة .

كلمة في عصر من "عصور" وبعضهم يقول في عصر أو في عصر ما أو
في عصر من الأئمة . بعد أن يجادل في الإجماع شرعا ، قال العطار في
حاشيته على جمع حوامع ، أي أي عصر كان . ومعناه ما مر ، أو أكثر فائدة
لا حتر . مما مر من ذلك هذا القدر من روم عدم . بعد الإجماع إلى آخر
رمان ، لا لا تحقق مع جميع المجتهدين الا حقيقتهم ، ولا خلاف بين الأصوليين
في هذا القدر .

• لكن بعضهم يشرح مراد من عصر بجمع مجتهد في تعريف ، اتفاق
منه إلى مقر من عصر ، وبعضهم يشرح ألا يسفه خلاف مستقر
مريد ذلك في تعريف (١) أمسا . وسأقرب من ذلك بربطه ، قال في
التحرير ، وقد قيل من بعد تعدد وعدد بمرئيه .

وخصيص لإجماع في هذا التعريف أنه على حكمه على يوفق ما قاله
غيره ، في أمة محمد خاصة على أمر من أمور دينه ، ومنه ما في بوقالب
لنحوه ، اتفاق علماء أهل العصر على حكم أحارته ، يعني بحدوده جاذبه
اشترعه ، وفي قوله بعد لأصول الدين الحلي وهو ، اتفاق علماء العصر من الأمة
على أمر ديني . وفيه شيء من أهل الحل والعقد على حكم حادثة قولاً ، وفي

(١) في مسلم ، بوقالب ، حد أو الحن ، حد ، والحد لأحد الأمرين ، كما يشترط
فصله فافهم .

مسم الثبوت ، اتفاق المحققين من هذه الأئمة في عصر على أمر شرعي ، ومثله
في التحرر للكل من الخمر . وهذا القيد مخرج غير الأحكام الشرعية عنه ولا يعقد
الإجماع حجة فيها . ومن الأصوليين من يرى أن الإجماع حجة في الأحكام
الشرعية والعقلية والعرفية ، غير ما فسدت من العادات الكفرية ، وظلمه على أمر
من الأمور ، كما غير المتصانين في الزواج ، والحي في هذب الأصوات ، والشوكاني
، صديق حال ، وثقة في وعد من الخاطب ، على أمر ، وفي جمع حرم مع
، على أي أمر كان ، وقال من الخاطب في الأحكام ، على حكمة ، وقعه ليعلم
الاثبات وليس والأحكام العقبه ، في عبه ،

ومن الأصوليين أن الإجماع لا يعقد في من " من صبي به عليه
، صفة ، بعد ، فاته ، كما في جمع حرم مع ، وشوكاني وصديق حال
٦ - ومن الأصوليين في الأحكام ، النظام يعرف بالإجماع ، أنه هو كل
قول قامت حجة حتى قول الواحد . قال الأمامي وفسد حديث مع من
سكاره كونه إجماع أهل الخبر وحده حجة ومن موافقه من سكره إجماع
من تحريره بحجة الإجماع . ومع مع في صفاتي له الإجماع على من مع
كأنه محقق لموضع بمعنى الحرف الأصوات من يذيق

البَابُ الثَّانِي

عمل وجمع الإجماع

من الإجماع من عدة - عدو موافق في أن عدم نكر مكان
 الإجماع - جميع من نكر مكان الإجماع وهو شبه - من نكر
 وادعى على الإجماع - منه نكر - وهو دائم - من نكر من
 الإجماع - منه نكر - وهو دائم - منه نكر من الإجماع -
 - منه نكر - منه نكر - منه نكر من الإجماع -
 من وجه الإجماع أملا - منه نكر من الإجماع - منه نكر من الإجماع -
 بوجوده - منه نكر من الإجماع - منه نكر من الإجماع -
 في ذلك وعد بغير خلاف .

- ١ - قال في فصول الدواعي (جزء ٢ ص ٢٥٥) : الفصل الأول في
 إمكانه خلافا للنظام وبعض الشيعة .
- ٢ - وفي نسخة هذا إلى "نظام أربع" ، محمد حاء في كتاب "تحرير وشرحه
 (جزء ٢ ص ٨٢) ، وادعى النظام وبعض الشيعة (١) استحالة عادة
 وذكر السكي أن هذا قول بعض أصحاب النظم ، وأما رأي النظام منه
 في بعض (وبعض أصحابه) فهو أنه تصور ولكن لاحقه منه ، كذا نقله
 القاضي (٢) وأبو يحيى (٣) النيزكي و... (وهي طريقة الإمام
 الرازي وأتباعه في الفقه عنه ،

(١) ... (٢) القاضي أبو بكر محمد بن الطبيب ... (٣) ...
 ...
 ...
 ...

وإذا لم يصح القول بأن النظام كان يرى في الإجماع غير ممكن فمبقى لا
أن يكون هذا الرأي مضموناً في بعض الصمغ والشيعة وبعض المؤلفين
يصح بدل كلمة 'شيعة' كلمة 'بعض الروافض' ويعتبره تسع كلمة بعض
شعة فتصوّل له نوع

۳۔ - خجہ میں سے کھجور، بکری، بچہ، بچہ، بچہ

[illegible][illegible]

(۱) شایع الیوردوی .

(٦) علم الثبوت وشرحه .

قال من ادّعى في محضه . وأجيب بالجمع مبهما فقد استغنى عن هل
لقاطع محصول الإجماع وقد يكون الظن حيا .

قال الأمدى في الأحكام . وإن كان ذلك عن دليل ضئيل فلا يسمع معه
تعاقد جمع الكثير على حكمه بدليل يندى أهل الشبهة على أحكامها مع الأدلة
القاطعة على ما قصتها كاتفاق يهود والنصارى على إنكار بعثة محمد عليه
السلام وندى القلاسة على قدم الله . وأخبر عن انتباه مع كثرة عدد
كثرة لا تحصى ، فالأمر على الدرس (بدليل) نظروا على معدومة القاطع
له أو لا يسمع عدد . وأن جمع ما . كروى مفضل عن واحد من
اتفاق جميع المسلمين فضلا عن ندو أهل الخوفاً تقدم مع حرج عدد عن
المحصر على وجوب تصورات حسن وصوم رمضان ووجوب الزكاة والحد
وعمر ذلك من الأحكام التي . تكن طريق العلم بها لصورة . والوقوف
دليل التصور وردده .

بدليل مما سبق أن لدى راجعه علماء الأصول وذهب إليه جمهورهم هو
أن الإجماع ممكن عادة .

ع . وبكى . بعد ذلك البحث في إمكان ثبوت لإجماع أو العلم به أو
الوقوف عليه أو معرفته أو لإجماع عليه . كتبها عدوين عبرها لأصوليون
عن هذه المسألة وهي تسمى حاداً خاصة أن بعض الأصوليين ذهب إلى
أنه لو سأل الإجماع في ذاته ممكن عدد فلا يسلم أن العلم به ممكن . وظاهر أن
الذين يذهبون ذلك المذهب هم الذين أنكروا تصور لإجماع في ذاته وهم
بعض الصامية والشيعة لا طائفة أخرى كما هو ظاهر من عبارة مسلم لثبوت
إدعاء بعض الصامة وشيعة أنه محال ولو سلم فاعلم به محال ولو سلم
تفقه إليها محال أما الأول ووجه في ذلك عدم أن لفظة
تقصى بعدم معرفة أهل المشرق والمغرب بأعيانهم فضلاً عن أقوالهم مع حقها .

معصم حمله أى لسكونه غير معروف بالاجتهاد مع أنه مجتهد وبحو أسره في
 رار الحرب في مطوره " أو عزلته واقطاعه عن الناس بحيث يحى أثره ،
 ونحوه رجوعه عن ذلك قبل تفرده - أى لإجماع عليه - بأن يرجع قبل قول
 الآخر به فلا يجتمعون على قول في عصر إذ لا يمكن السماع منهم في واحد
 من إنما يكون في أزمان متطوالة ، وهو مظنة تغير الاجتهاد . . . والجواب
 أن ذلك تشكيك مع الضرورة إذ يقطع بإجماع كل عصر من الصحابة وهم جرا
 على تقديم الدليل القاطع على المظنون وما ذلك إلا بثبوتهم الخ .
 (لتحرير وشرحه)

ثب إذا أن الإجماع عبر مسجل نادرة والوقوف عليه ليس
 مستحيلا كذلك

٥ - يحى بعد هذا البحث في أن من إجماع باب بعد تسليم إمكانه
 وإمكان العلم به متصور عادة أم غير متصور ، قال جماعة من الأصوليين إن
 نقل الإجماع مستحيل عادة وذلك لأن طريق نقل الإجماع عن المجتمعين إلى من
 يحتاج به وهم من بعدم إما التواتر " أو الآحاد ، واستحال لزوم التواتر في
 الملغين عادة لتعدد أن يشاهد أهل التواتر جميع المجتهدين شرقا وغربا
 ويسمعوا منهم ويعتبرا عنهم إلى أهل التواتر وهكذا طبقة بعد طبقة إلى أن
 يتصل بنا ، وأما الآحاد فلا يصح ما يرد لا بعد لأحد العدة بوقوعه (شرح

(١) الملبورة القمرة تحت الأرض - قاموس .

(٢) للتواتر خبر جملة بعد العلم لا بأس به بحصة ولا غير واحد ، فان روى
 واحد فهو الثابت وإن روى ثلث فهو الثابت وإن روى ثلاثة أو أكثر فالمشهور
 والخصيص ، وهذا طامة أخيه ما بين خبر واحد ومشهور ، وهو ما كان آحاد الأصل
 - وأما في نقل التواتر - ومن عدم مع قبول الآية ثم حذف في أصل المذهب
 دونه وقبل حصة وأصل سعة ومن عشرة ومن ثمانية ومن ثمانين وقبل خسولة
 ومن سبعين ومن مائة ومن مائة وعشرين ، والخصيص عدم صحة الأصل
 (رجع مسلم النجوى)

التحرير ، وطريق الرد عليهم أن نقول : جمع ما ذكرتموه باطل بالواقع ،
ودليل الوقوع ما علمنا علما لا مراء فيه من أن مذهب جميع الشافعية امتناع
قتل المسلم بالدهى وبطلان النكاح بلا وزن ، وأن مذهب جميع الحنفية قبيض
ذلك مع وجود جميع ما ذكرناه من التشكيكات ، والوقوع في هذه الصور
دليل الوجود وزيادة ، فإن قيل إنما عساه أن مذهب أصحاب الشافعي وأن حيفة
ذلك لأنها عساه قول الشافعي وأي حيفة في ذلك وهو قول واحد يمكن الاطلاع
عليه ، فعلمنا أن مذهب كل من يسمعه (وهو مقفله) ذلك ولا كذب في
الاجماع لأنه لم يظهر له نص عن الله ورسوله يكون مسند إجماعهم ، ولو
عرف ذلك كان هو الحجة ، وهذا هو اسمهم لكم بها فلا يستمر فيما نقل
قطعا من اعتقاد النصارى وبهود من انكار بعضه عن عبد السلام فإن ذلك لم
يظهر لنا فيه أنه قول موسى ولا عيسى ولا قول واحد معين حتى يكون
اعتقادهم ذلك لانعهم له ، فاهو الخوات بها فهو الخوات في محل الدراع
(الأحكام للأمدى)

قال شارح مسلم الثبوت ، وقد يقال : بل العلم بالاجماع على ضربين الفل
مستحيل أو متعسر فإن معرفة الناس أعيان العلماء المخترقين ثم اتفاهم على
الحكم مع احتمال كذب كل في كونه مختاراً ورجوع كل قبل دوى الآخر
وعدم إظهار حواش مستحسن عادة ، وأما تقديم المصنع على الظن فامر
ضرورى عقلا . ويعرف تفاهم عقلا بأن مثل هذا ضرورى لا يسكره
أحد ، وهذا البحر من العلم غير مسكر عند أحد ، بل العلم بالاجماع على خلافة
أصول لصديقين من هذه الأمة أيضاً من هذا العيب ، لأن الخلاف أمر عظيم
لا يشبه حاشا عند أحد حتى يدخل كل حديق اجمع ولا عباد ، وما جمع الأقضية
عند بعضهم . وهذا يشهد على ضرورى أن إجماع قد وقع ، وما بطريق
نقل ولا واسكلام فيه . وتحقيق المقدم أن في المرون ثلاثة لا سبب لثقل
لأن - من الصحة - كل المختدون معومين بأسمائهم وأسماءهم

وأمكنهم خصوص بعد وفاد رسول الله صلى الله عليه وآله وأخيه و
 ومائاً قليلاً ، يمكن معرفة أقوالهم وأحوالهم بخلاف الطائفة ، ثم يعلم بالتحريه
 والتكرار عدم الرجوع إلى غيره من قول الآخر عدم ضرورية وأيضاً
 بمراتب حجة وحجية فيهم وفي حال الفتوى والعلم يعلم يقيناً أنهم - يكذبون
 فيه لا عمداً ولا سهواً ، ويمكن هذا علم بواحد وجماعة فممكن نفهم ،
 وهذا لا بعد فيه صلاح الاستحالة ، وتقدّر بنافع على المصوب من هذا
 القليل ، فإنه شاهدوا جمع متخدين من الصحابة والتابعين في كل عصر
 أنهم قدموا بمصاع ، وعلم بالتحريه أن واحداً منهم ، جمع قبل نقد
 الآخر وعلم من علم أن هذا نال منهم ، فممن أن جماعهم وقع عليه من
 غير ربه ، وكذا في أمر اختلافهم بالمشاهدة بعد كل واحد من صحابة
 الدين كانوا مسلمة ولم يرجعوا عن بيعه أبداً حتى جاء من كان خارج لمديه
 ضائع وتبع كل من في الدواحي والأطراف فوقع عد بأنهم أحضروا فضل
 هؤلاء العلم به ، فقد بان أن الاستعداد فيما استعدوا وأن ما ذكره تشكيك
 في الضرورية نعم لا يمكن معرفه الإجماع ، لا العقل إلا أنتم في العناء شرفاً
 وعراً ، ولا يحيط بهم غير أحد ، فقد بان أن ذلك ، هذا الماش معصية
 في عانه الموقوف لا يثبت إنه فافهم ولا تزال في ذلك مرلة .

- ٦ - هذا وقد روى الإمام علي بن حرم لأشاع في كتاب الأحكام
 (حر ٤٠ ص ١٦٨) عن عبد الله بن أحمد بن حسن قال سمعت أبي يقول
 ما يدعى به الرجل الإجماع هو الكذب من دعي الإجماع فهو كذاب ، من
 الناس قد احتفوا - ما يدرية - وبه فيه فيمن لا نعم الناس احتفوا
 ٧ - يعرف قول الإمام أن حرم من روى هذه الكلمة عن الإمام
 ابن حنبل ، وقد تداولها العامة من بعده ، ومن هذه الكلمة من مثل الإمام
 أحمد قد تثير في ظاهر معاصها إشكالا خطراً عند المتمسكين بالإجماع لأنها
 إنكار الإجماع ، وإن احتمت أن تكون إنكاراً لإمكانه أو إمكان العلم به

أو نقله أو حجه هي على كل حال تزلزل هذا الأصل من أصول الفقه وتجعل للمحالين فيه سلطاناً مطلقاً ، لذلك حاول العلماء صرفها عن مظهرها ، فقال ابن الحاجب إن ذلك القبول استبعاد منه لوجوده ، وقال في التحرير وشرحه ، ويحمل قول أحمد من ادعاه — أي الإجماع — كافت على استبعاد إيراد اطلاع دقه عليه إذ لو لم يكن كاداً بقله عبره أيضاً كما يشهد به لفظه في رواية أنه عداه من ادعى الإجماع فقد كتب ، مع الناس قد اختلفوا ولكن يقول لا نعم لناس اختلفوا ، دالم يسعه لا ينكار ، لتحقيق الإجماع في نفس الأمر إذ هو أحد أن يكون حوله ، فلا حرم أن يقال أصبحته إجماعاً قال صديقي حبه الورع حور أن يكون هناك حوافر مفعلة ، أو قال هذا في حق من ليس له معرفة خلاف لسلف لأن أحمد أصق القول بصحة الإجماع في مواضع كثيرة ، وذهب ابن تيمية والاصمعي إلى أنه أراد ضمير إجماع الصحابة ، أما إجماع الصحابة فمعه معناه تصور سكون المحققين منه في وقت ذلك في كثره وانتشاره ، قال الاصمعي ونصف يعرف أنه لا حرم له من الإجماع ، لا ما يحد مكتوباً في الكتب ، ومن الذين أنه لا يحصل الإجماع عليه إلا بسماع منهم أو من أهل أسواق البناء ولا سبيل إلى ذلك إلا في عصر الصحابة وإنما بعد ذلك ، وقال ابن رجب ، كما قاله سكار عني فقهاء المنزل يدين يسعون إجماع الناس على ما يقوون به ، وكانوا من أقر الناس معرفة نفوس الصحابة والتابعين ، وأحمد لا يكاد يوجد في كلامه احتجاج بإجماع بعد التابعين أو بعد العروى الثلاثة ، انتهى .

٨ . وقال الطبري في حاشيته على جمع الجوامع ، قال إمام الحرمين

(١) إمام الحرمين لقب إمامي كرمي حتى وشافعي ، عني أبو طاهر يوسف القاضي الخزازي . . . والشافعي أبو عبد الله عبد الله بن محمد بن يوسف صيد القديس رئيس شافعية بفسطاط في سنة ٤٦٩ وبنو سنة ٤٧٨ (راجع التواتر البهية في تراجم حقه) وهو المراد هنا — راجع تاريخ الفريخ الاسلامي لمصري .

في البرهان ذهب طوائف من الناس إلى أن الإجماع لا يتصور وقوعه ،
 واشتهر كلام القاضي رضي الله عنه على هؤلاء وتعدى الإيضاح قليلا ، وعن
 تلك مسلكتها في استبعاد ما لكل فريق حتى يد لا تحت هبة لبي والإثبات
 وضح منها ذلك الحق إن شاء الله تعالى ، وما لدى من صور الإجماع
 فإنهم قالوا قد اتسعت خطة الإسلام ورفعها وعبد الله بعدة مساعدين في
 الأمصار ومسطر الدلاء لم تكن لا تتوصل إلى أحدها ، وإنما يدورح المتدرج
 من صرف إلى طرف من طرف ولا يفرق بين رتبة واحدة
 وميتها مدد واحدة من الخريف إلى المغرب ، فكيف يتصور وحالة هذه
 رفع مسألة في جميع عهد هذا ثم كيف تعرض هذه المسألة مع عاوت
 الفص والعراخ وتبين اندها وبطانت وأحد كل حين صوباً في أساليب
 بطون فصور جميعهم في الحكمة فطوون ثمرة بطون جميعهم في
 مسحة يوم على يوم أو فقه أو آيات ما كان ، ومن ذلك غير ممكن في
 أفراد العامة ، فهذا قول هؤلاء ثم دوا إلهامهم فقالوا وفرص الإجماع
 كيف يتصور النقل عنهم على التواتر والحكم في مسألة واحدة ليس بما
 تقرر الدهاء على بقوله هذا أسسوا كلامهم إلى ثلاث حجب مترتبة في العسر
 أولها تعدد عرض مسألة واحدة على الكافة ، لأخرى عسر تفهم وحكم
 مظنون ، والثالثة تعدد النقل عنهم تواتراً واحتموا هذا بأن قالوا لو ذهب
 ذهب من أعيان إلى مذهب فما لدى يؤمن من بقائه عليه وإجراؤه على مذهبه
 إلى أن يطلق النقل طبق (١) الأرض ، وهذه غير كاذبة هؤلاء .

قال القاضي رحمه الله مع ما عليهم متبع ما سلكهم حين يرى أطلاق
 حين من الكثرة يربو عددهم على عدد المسبب وغير متفقون على مسألة سرك

(١) في التفتيش المسمى بحركة عطاء كل مؤمن ومن كل شيء . - رواه أبو داود وصححه
 طائفة وعلماء وروحه الأرض .

أنت فكر مصلحتها ، فادم بمنع ذلك م يمنع إجماع أهل الدين على الإحاطة
بتلك منه ، وإن أراد فرض ذلك في الفروع فحسن بعد إجماع علماء أصحاب
الشافعي رضي الله عنه على مذهبه في المسائل مع تاعده لذيكر وتأتي المراسل
واقطاع الأسفار ، فبطل ما زخره هؤلاء . ثم قل نقاض لا يسمع بصور
ملك تعدد عنه في أهل خطه لإسلامه بما يستبرئ عنه عيسى بن مريم أو بعد
فدوره واستمكانه من إحضار صائر المالك عنه ، ثم أمره الله إلى ملوك
الأطراف ، وإذا كان ذلك منك فلا يسمع أن يجمع من هذا ملك العظم
عبد العام في مجلس واحد . سو عنهم ما عر به من مسائل ونقض على
وقاؤه وحلافيه . فقد وجه في صورته لا يوافق صورته على فرض حرق
العدد فهذا مذهبهم رحمه الله

ومن قصص ذلك القول في ذلك فانه لا يسمع لأصحاب عند ظهور دواع
مسخته عليه دعيه به . ومن هذا القيل ظل أم كلثي سبوق بعد العقائد
في المن قال على القلوب وهو ط في أمثاتها حتى كان واضي العقلاء تحت رقة
الأمور العظيمة لدينيه . ومن هذا عيسى بن مريم بنده القاضى رحمه الله
من إجماع جميع الكفار على أديبه . ومنه اجتماع أتباع الإمام على مذهبه
قال كل من رأس الزمان تصرف به قلوب الأتباع وبذلك يتصل النظام
وهو متين في الحق والحلي . وما صور القاضى رحمه الله من إحضار جميع
العباء بس مسكر فقد تكون أطراف الممالك في حق ملك المعصية كأما
عمر أي منه ومسمع فلا بعد ما وله على ما صورته . وأما فرض اجتماع على
حكم مصور في مسأله فرديه ليست من كليات الدين مع تفرق العلماء
واسفرهم في ما كتبوا به . دعيه بعضي جمعهم فقد لا يتصور مع اطراد
العدد . من أخلق تصور وعدم تصور فهو ر . وتكلام المفصل إذا
أطلق فيه أو إثباته كان حقا ، ومن ط أن يصير لإجماع قوعا في زمانا

هذا في آحاد المسلمين المطبوع مع انتهاء الدواعي جامعة هي . فليس من
بصورة من أمره .

ثم معظم مسائل الإجماع حرت من صحاح رسول الله صلى الله عليه وسلم
الأكبرين وهم عتقهم أو متفاريون هذا منهي العرص في تصوير الإجماع
هذا كلام بتمام الحرف من سعادته ولم يستطع لأن الإجماع ركن
عظيم من أركان الدين وقد كشف لإمام رحمه الله عنه بعضه وشيئ منه
الصدور بمعارضة الرشيد جامعة بتمامه لأنفسه

٩ - حصص ما عاين أن الإجماع ممكن . أن لو قوف عنه يمكن
كذلك وأن منه يمكن كذلك . عن بعد هذا "لست في أن ذلك الإجماع
الشرعي قد وجد فعلا أم لا

وقد يبدو لأن وجهه أن هذا "لست لا سمى أن جعل مسألة مستفيدة
هو متفرع عن ما حثت في كتابه من . فقد عاب أن هذا جماعة يسكرون
إمكان الإجماع . لا يرون . أن الإجماع لم يوجد فاعين . وهذا
جماعة يسكرون إمكانه من غير ما للإجماع وجماعة يسكرون إمكان نقل
الإجماع

وهؤلاء وأولئك يقتضونهم لرأي فعلا إلى أن الإجماع لم يوجد
وقد مفاد هذه الله من بوجد مذهب جمهور من يرون . مكان وقوع
الإجماع وعليه ويقوله ، وقد بين لنا في بعض ما قلنا من نصوصهم ذكرهم
لأمثلة مما وجد فيها الإجماع فعلا .

(١٠) ولواقع أنهم يتحدثون عن إجماع كنه حقيقة واضحة ويدكرون
أمثلة منه في مسائل ومواضع متفرقة ، ومن أمثلتهم التي يصرحونها للإجماع
الواقع ما يقول الأمدى من اتفاق جميع المسلمين فعلا عن اتفاق أهل الحل
والعقد - مع خروج عددهم عن الحصر - على وجوب الصلوات الخمس

وصوم رمضان ووجوب الزكاة والحج وغير ذلك من الأحكام التي لم يكن طريق العلم بها الضرورة .

ومن ذلك ما قاله صاحب مسلم الثبوت من تقديم القاصع على المظنون فيهم شاهدوا جميع محمد بن من الصحابة والتابعين في كل عصر أنهم يقدمون لقاطع . وعلمنا بحرية أن واحداً منهم لم يرجع . فدل أن إجماعهم وقع عليه من غير ريب . وكذا في أمر خلافة عمر بن الخطاب عليه السلام شاهد به كل واحد من الصحابة الذين كانوا بالمدينة ولم يرجعوا عن البيعة أبداً حتى جاء من كان خارج المدينة فباع وسع كل من في الواحي والأصرف بوقع لعدم إجماعهم . وإجماعهم على حرمة ومن أمثلة ما يعقد عليه الإجماع أن يذكرها إجماعهم على حرمة الحمام وتغيب الخياط على الطريق وأجرة الخلاق وأخذ الخراج والأمدى في الأحكام جزء ١ ص ٢٧٨ .

والإجماع على خلافة أبي بكر وعنه تحريم شعر الخمر . وإزالة لشرج بوقوع الفأرة وعلى وجوب غسل " في النقاء حثين . وعلى حرمة بيع " الطعام قبل القص . أصول الدائع ح ٢٠ ص ٢٧٣ .

والإجماع في بيع المراءاة " وبعض الأحاديث كاحكام وانقضاء " ومما قول ابن عابدين حرمة ص ٣٣ . حال أحد أجرة إمام يعرف لأن الناس في سائر الأمصار يسمعون أجرة إمام وإن لم يعلم مقدار ما يستحق من الماء ولا مقدار العقوبة فدل إجماعهم على حوز ذلك وإن كان القياس

(١) وقد أوردته أنه لا يحسن العمل بالأثر (٢) من به ح كبر .

(٢) في الكتف صبح مع الفار قبل فم لا القبول .

(٣) في شرح السراج لأبى حرمة ص ١٩٩ . وغير ذلك دعوى الإجماع على ح إجماع ذكره أبو حنيفة في أسد غلة في الإمام ومن ثمه من أرادوا لملاحظة وهو قدى أسره في القرائي فهو باطل عندك من و أن أرادوا غيره فلا بد من بانه وياني إجماع الإجماع فيه من غير شبهة .

(٤) القصار كقصد ومحدث محور الثياب وحرمة القصار ما كبر وحديثه الفقرة كسكنة (كالموسى) وقصر التوب دقة (مختار) .

بأنه لو روده على إتلاف العن مع احياله ، تقاضى ،

ولم يجد من حمل الحث في أن الاجماع قد وقع أم لا مسألة مستقلة فمن
المرحوم الشيخ محمد بن الحصري (المتوفى سنة ١٢٩٣ هـ) ، وما كان عرصه
أن يصر بعض تلك المذاهب التي عرفناها مقدسة بذهب الجمهور كالذي قرأناه
من كلام إمام الحرم ، وبعده عن من سبى ولاصها ، وسوف يحده
لغير أو شئت أمه ، وبعده أن الحصري بك قد علم أن الخلاف في هذه المسألة
ليس قاصراً على مذهب الجمهور ومذهبهم من هو فناء أيضاً بين الجمهور أنفسهم
الذين يرون إمكان الاجماع وعلمه ونقله واقعه أعلم .

١١ قال الأستاذ الحصري بك في كتابه أصول الفقه ص ٢٤١
١٢٢٢ ، و قد استدل بطلانها بإمكان حصص الاجماع ، بتعلل إلى
الكلام عن وقوعه فيما هي ، تسبب عن من ، أن أولها عصر الشيعين
أنى نكر وعمر بالمدينة ، السلون أمرهم جمع و قد يؤمر مع وفون ، ومهمه
شورى لا يندد به به ، ويملكه استطاع ، ثم جمعاً فيمكن أن
نصور إجماعهم ، وسبق هذا لوجه من أهمها فعلا على الفتوى في
مسألة عرصب عنهم ، ومن المبادئ الاحتياطية ،
يمكن جواب على ذلك أن هذه مسائل كنه لا يعرفها خلاف بين
لصحة في هذا العصر ، وهذا أكثر ما يمكن حكمه ، أما دعوى العلم بأهم
جميع فتوى ، وأمره ، والتحقيق من عدم ، مذهب هي دعوى تحتاج إلى
برهان بطلانها .

أما ما بعد ذلك العصر - عصر نزع الممكة وتعد الفقهاء إلى أمصر
المستدين وسوء فهم ، تحريم من دعيه لا يكاد يحصرهم العد مع الاختلاف
في المارح الساسة ، وأهمه - مخنفة - فلا تظن دعوى وقوع الاجماع إذا
ذلك سهل على النفس قوله مع تسليم أنه وجدت مسائل كثيرة في هذا
العصر أيضاً لا يظن أن أحداً خالف في حكمها ، ومن هنا فهم علة الامام

أحمد من ادعى الإجماع هو كذاب (وعرض فقهاء الخلافة يرى أن الإمام يريد غير إجماع الصحابة ، أما إجماع الصحابة شجرة معلومة تصوره لتكون المعمورة في قلة والآن في كثرة وتكثر . قال الأصمعي والمصنف (يعلم أن لا حرج له من الإجماع ولا سبيل إلى ذلك إلا في عصر الصحابة وأما بعد فلا) . قال البيهقي في مباحثه (قيل سبيل الوقوف عنه) وأجيب أنه لا يستدرك في أيام صحابة فاسم كانوا يحضرون قسرين ، وقال الأعمش (ليس) والإصناف أنه لا طريق لنا إلى معرفته إلا في زمان الصحابة .

١٢ - وعن صاحب البحر ، (ج ٢ ص ٨٣) أن إسحق الأسفرائيني أنه قال (نحن نعلم أن مسائل الإجماع أكثر من عشر ألف مسألة . وهذا يرد على إسحق أن هذا الدين كثير الاختلاف وبه كان حقا ما احتجوا به . فقال أحضرت من مسائل الإجماع أكثر من عشر ألف مسألة ثم لها من لم يردع إلى جمع لاغنى منها . هي صادرة عن مسائل الإجماع التي هي أصول أكثر من مائة ألف مسألة ، يبي قدر ألف مسألة هي مسائل الاجتهاد والاختلاف . ثم في بعضها حكم عطاء الخفاف على التصريح من نفسه . وفي بعض بعض حكمه . وفي بعضها لم يصح . فلا يبلغ ما بقي من مسائل التي تبقى على الشبهة إلا مائة مسألة) ١٥

١٣ - وعن أبي إسحق الأسفرائيني يرى أن إسناد عبد الوهاب خلاف (أنه لم يسمع هذا الإجماع فعلا في عصر من العصور بعد وفاة الرسول ، والذي سماه ألقاه إجماع الصحابة ، يكنى إجماع هذا المعنى وإجماع

١ - سند أبي إسحق م سكون وفتح هـ . و . - واللف وده مكسورة وده . وحرى . كانه وبنو بنده حسن من أبي اساور . و . و . حسن برع من كند من ابراهيم الاسفرائيني المشهور توفي بصابور يوم عاشوراء سنة ٤١٨ هـ بمجم اللذان وفي طقات الشافعية لأن بكر من هذه القلة لم يصنف ابوق سنة ٤١٨ هـ . و . و . في هذه قبل ومنها «صابور» إلى بلدة سمرقند ودين .

كان اتفاق أكثرهم على حكم الوافعة ، وأما بعد عهد الصحافة وتشتت المجتهدين
في الأمصار وتعدد أطراف الدولة الإسلامية فلم يعقد إجماع بل لم يقع اتفاق
الأكثرية على حكم لأنه لا معارف ولا تقارب بين المجتهدين ، والخلاصة
أن الإجماع تعريفه وأبانه التي بينها لا يمكن عادة أن يفقد ولم يتحقق فعلا
بعقده (علم أصول وتاريخ الشريعة الإسلامية الطبعة الثانية ص ٣٩ ، ٤٠)
وهذا الرأي كما هو ظاهر سبب في مقالة رأي الأسر بيني إلى أقصى الحدود ،
ولعله من رأي المرحوم محمد بك الخفصرى قال هو سبب أو أدى
وبين هذين الرأيين مذاهب أخرى قد أشير إلى بعضها في بعض ما سبق
منصوص ، وصحح - إشارة إلى بعض آخر - وعنى أن يوفق إلى معاودة
هذا البحث على وجه أوفى إن شاء الله بعد أن نعرض عما نحن بصدده من تعريف
مسائل الإجماع واستقصاء المذاهب المنشئة فيها

وقال الرهاوى عفى لما ربح حكم الاحماع في الاصل أن يكور حجة شرعية
طلمية عند عامة المسلمين ، وذهب الخوارج والطام والفاشي من المعتزلة
وأكثر الروافض إلى أنه ليس بحجة ،

وجاء في قواعد الأصول ومعاقد الفصول ، وإجماع أهل كل عصر حجة
خلافاً لداود ، وقد أوماً أحمد إلى مثله . وجاء في هامش الكتاب على كلمة
خلافاً لداود منه في تخصيصه الإجماع بالصحة ، عدمه .

وجاء في فصول السماع ، الفصل السابع في حجيته - وحاشا لنظام
واشيعة وبعض الخوارج وغيرهم من فصول من أهل لأهل - نشأوا بعد
الانتماء على حجيته فلا يعرفون خلافهم .

فإن في الخبر ، هو حجة قطعية بلا من . يعتقد به من بعض الخوارج
والشيعة لأجلهم مع فسهم حد الإجماع على عدمه من الصحة ، تابعين
على حجته وتقدمه على ما صرح . وقضيت منهم عادة لا يكون إلا على معنى
قاطع في ذلك فثبت به .

وفي المودان ، ذهب لعدم ، لإمامية وبعض خوارج إلى أنه من
بحجة إمامية واحدة في مسئلة من طهر له ، من عدم الإجماع دلالة
تقوم به الحجة .

٢ - من أنصار حجية الإجماع ، كتب نكره وبالله وما فعل
أما الكتاب في عدمه ، لأنه أول وهي قد حاولت بمسك الشافعي
صلى الله عليه وسلم ، ومن يت في رسول من بعدما قيل له الهدى وينبع
غير سبل لم يمس به ، من وصله جهنم وساءت مصيراً ، . ووجه
الاحتجاج بالأية أنه متى تواعد على متابعة غير مبطل المؤمنين ، ولو لم يكن
ذلك محرماً ، تواعد الله عليه ولما حسن الجمع بينه وبين محرم من مشاقه
الرسول عليه السلام في التواعد كما لا يحسن التواعد على جمع من الكفر وأكل
الحبز المباح (الأمدي في الأحكام)

قال ابن الحاجب ، وليس (يعني هذا الدليل) مدعى لاحتمال مناعته
أو ماصرتها أو الاقتداء به أو في الإيمان بغير نور لأن التمسك بالظاهر

بالظاهر إنما يشتد لاجتماع بخلاف التمسك بمثله في القاس .

وفي شرح لردوى ... فان المراد من الاتباع في الآية نفس الموافقة
والسوك وية يده قراءه عبدالله وويستك عرسين المؤمنين . فان قيل لفظ
السيل متروك الظاهر فان حقيقته الطريق الذى يحصل فيه شئ . وهو غير
مراد منه . فيحمل على ما يدل عليه ظاهر الكلام . وهذا الطريق الذى صاروا
به مؤمنين وهو الايمان . وغيره وهو الكفر بالله وتكذيب الرسول عليه
السلام . ويؤيده أن الآية رأت في طمعه أن الله في وجهه برق دماء والنحن
بالمعنى كمن مر بأقبل فيه معنى ومن شاقق رسول أى يخادعه . من
بعد ما تبين له الهدى . أى عبرته ليدرس الحق . وسبع عز من المؤمنين
أى غير طريقهم بالارتداد كما فعل . بوجه ما . أى أنه كونه رسول من ولايه
الشيطان . واصله جهنم . فدخله فيها كذا . كذا في التفسير . ف
الأصل إجماع الكلام على عمومته وبطلانه . وسبع مضى وأعم بالاصح
على ما . أى بالاصح منه لآله الحريف .

ذكر بعض الأصحاب أن هذه الآية ليست مخصصة في حق من متابعه
لإجماع . ومع الاحتمال لا بد من التمسك . . . عليه ما في الباب أنها صالحة
فيستقيم التمسك بها . أى في الإجماع صحة . لا تكفر . لا نفس بخلاف
كما هو تحت بعض لما حرس من أصحاب الشافعى لا من . أى أن حخته قطعه
قال شارح ردوى في ص ٢٠٠ . أحب أنه أن كان احتمال لا يقدح في كون
لدى قطعاً . أى احتمال قد تنصرف إلى جميع العقبات من دلائل التوحيد
والتبوة . ولو اعتبر كل احتمال . أى من قطع . وهذا مما تقدم أن
الطواهر والعموميات من الدلائل تعطيه عدد أكثر مشايخ البراق والقاص
أى ربه وعامة المتأخرين .

قال شارح التحرير . قلت . لا أن السكى ذكر أن الشافعى استنط
الاستدلال هذه الآية على صحة لاجماع وأنه لم يسبق إليه . وحكى أنه تلا

القرآن ثلاث مرات حتى استخرجه ، روى ذلك السهقي في المدخل وساق فيه
حكاية طويلة عربية نسيه ولم يدع — أغنى اشأفى — القطع فيه . ثم بعد
ذلك لم يكن محرد الآية ، حدها دليلا متغلا في اعاده المطلوب . فتمثل
والله أعلم ، قال في الرهان ، من أوجه سؤالا واحد سقط الاستدلال بالآية
فقول الطاهر أن الرب سبحانه وتعالى أراد حديث من أراد أن يكفر وتكذب
المصطفى صوات الله عليه وسلامه واحد عن من أحق وربيب المعنى
ومن يشاقق الرسول ويسمع غير سبيل المؤمنين المقتدر به يوسف ما بولى من سلم
طهور ذلك فذاك وإلا هو وجه لا قبل لاح ومنه للإمكان واضح ، ولا سق
للمسك ، الآية إلا حاد معرض للآية . ولا سق انتمك ، محتملات في
مطالب قطع . وليس على المعترض إلا أن يصر ، جهاني الامكان ولا يقوم
للمحصل عن هذا جو — إن أنصف . . العطار على الجوامع .

قال الدخشي . وقد كان به يخلع في دفعي أن المشافة وإن استقلت
لكن يجوز أن تكون حرمة مخالفة المؤمنين مشروطة باجتماعها مع المشافة ،
فترتب الوعيد على المجموع من حيث أن المخالفة ليست محرمة إلا بالنهي إلى
لمشافة لا من حيث العكس . العطار على جمع الجوامع .

٣ — قال الأمدى الآية الثانية قوله تعالى ، وكذلك جعلناكم أمة وسطاً
لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً .

وصف الأمة مكوسم وسط ، والوسط هو العدل ، ويدل عليه النص
والنقطة . أما النص فهو له تعالى . قال أوسطهم أمر أقل لكم . — أي أعظمهم
وقال عليه السلام . خير الأمور أوسطها . . وأما النسخة فعول الشاعر
ثم وسط برضى الأنام بحكمهم . دارلت إحدى ليالي بمعظم
أي علول :

ووجه الاحتجاج بالآية أنه عدلهم وجعلهم حجة على الناس في قول

أقول لهم . كما جعل الرسول حجة علي في قبول قوله عليا . ولا معنى سكون
الاجماع حجة سوى كون أقوالهم حجة على غيرهم
قال له ودي . والشهادة على ليس تقتضي الإحصاء والحقية إذا كانت
شهادتهم جامعة للدينا والآخرة .

مسم الثوب وفيه أن لعله لا يبقى الخط مطلقاً قال شارحه . من إيمان
تبقى الخط الذي هو منصبه . ولأنه أن يقال إن سوى الآية القصص
على الأمم السابقة . ولزم منه بطلانهم وشهادتهم كما يدل عليه السياق ويهدي
به شأن النبوة مع أنهم متحرون عنهم غير متعبد . إيهم . وبالإجمال يقول
هؤلاء ليس . لا أنهم معصومون عن الخط . فموضع لا يكون . لا حجة
مضاهية للواقع .

قال رحمه الله في الكشف . . . كذا حجة كذا . ومن ذلك جعل
لعجب حجة كذا . أنه ومما . حجة أو هي صفة بالاسم الذي هو وسط
لشيء وبذلك سوى فيه . وحدثت في المذكر والمؤثر . وقيل إن الخيار
وسط لأن لا يعرف بغيره . فليس هو ذا عور . وذا وسط بحجة بوسطه .
ومنه قول الطائي .

كانت هي الوسط المحمدي فكيف . به الحوادث حتى أصبحت صرماً
أو عدولا لأن الوسط عدل بين الأطراف ليس في بعضها أقرب من
بعض . لكنوا شهداء على الناس . وأمرهم يرجع . لا يبيع لأبيه
فطالب الله الأبياء . سنة على أبيهم . وهو أعلم . فبأن أمه محمد صلى الله
عليه وسلم فيشهدون فتقول لأمهم من أين عرفتم فيقولون عبادك يا حمار الله
تعالى في كتابه الطائفي على سائر دية الصادق فيقول محمد صلى الله عليه وسلم
فيأمر عن حال أمته فيركبهم ويشهد عدلهم وذلك قوله تعالى (وكيف^(١))

(١) وفي التفسير . كما . كيف . وحدثنا من كل أمه . شهد . يشهد عنهم عما هموا
وهو بينهم كقولهم . وكنت عبيد . شهد . وحدثنا بك عن هؤلاء . المكذبين .
شهاداً .

ووجه الاحتجاج بالآية أنه شرط التارخ في وجوب الرد إلى الكتاب والسنة ،
والمشروط على العدد عند عدم الشرط وذلك يدل على أنه إدام يوحد التارخ
فالإتفاق على الحكم كاف عن الكتاب والسنة . ولا معنى لكون الإجماع
حجة سوى هذا .

قال لامني ، وأما أن نثبت هذه الآيات وإن كانت مفيدة لبعض شعير
مفيدة للقطع ، ومن غير أن المسألة قضية واحتجاجة فيها فمرطى غير مفيد
لبطلان ، وإنما يصح ذلك على أي من برغم أنها احتجادية فيه .

٧ قال شارح نه دوى و محمد حمادى من المحققين فيه انشج
أمر مفيد ، ومما يجب عليه في إثبات كون الإجماع حجة على قوله تعالى
« يا أيها الذين آمنوا سمعوا وأطعوا وأطيعوا ما أمَرَ الله من الصادقين » ووجه الحكم به
أنه تعالى أمر بالسكون مع الصادقين ، ولم يأمر من الصادق هو الصادق في كل
الأمور ، إذ لو كان المراد هو الصادق في بعض الأمور ، منه الأمر بسمعه فلا
لخصين لأن كل واحد منهما صادق في بعض الأمور ، لا يجوز أن يكون
هذا أمراً ، مناسعة في بعض الأمور لأنه غير متبين في هذه الآية ، فإنه من
الإجمال والتعطيل ، أنه يقوى ذلك لصادق في كل الأمور لدى يجب
مناسعة في كل الأمور أما مجموع لأنه أو بعضهم ، فإنه من ذلك التلخيص
بالكون معهم يستلزم الأمر به ولا تثبت التسمية ، لأنه لا يبعد عنه عنهم ، وقد
نظر في ضرورة أن لا يعرف واحد يضع فيه أنه من الصادق ، بل من أمره
بالسكون معهم ، فثبت أنهم مجموع لأنه ويدل على أن الإجماع حجة

وردد لامني في معنى الآيات السابقة في سورة مائدة على حجة
الإجماع أنه ، ومن « حجة » أنه بدون « حق » به بعدة من يريده ، عاصموا
عن الله جميعاً ولا تفرقوا ، وأنه وما حكمهم « فيه من بين » حكمته في الله .

(١) الآية ١٢٠ من سورة مائدة

(٢) الآية ١٨١ من سورة المائدة

(٣) الآية ١٠٤ من سورة مائدة

ثم قال : هذه كلها طواهر لا تنص على العرص بل لا يدل أيضاً دلالة
الطواهر ح . وورد في فصول البدائع على الآيات السافرة بقوله : ومنه سائر
الطواهر أمر آية كقوله تعالى : « ولا تفر من كل مرة » (١) الآية . فإنه يدل
على وجوب تناع كل قوة ضافته لشعبه . فبعد اتفاق الطوائف يجب قوله
على الشكل . وكقوله : « وأولى الأمر مسك » فإنهم إما يحتدون فيجب طاعتهم
وإما يحكام ويشبههم استواب منهم نحوه تعالى : « واستأمنوا من الله » فيجب
أن يصبر ولا يفتنى في وجوب استقامته . وكقوله تعالى : « وما كان الله ليعصل
قوماً » (٢) . حيث يفيد أنه لا ينبغي في قلوبهم تعبد المبتدئين
خلاف حق الله . « لا تسلط » . وكقوله تعالى : « قد أفهم من
ركابها » (٣) . حيث يدل أن نفس المراكاة وهي مشرفة . « علم والعمل » سبها
الله الخير والشر . « والكلاءة في الجمع » حيث أنه محمول على كل المجهدين في
عملهم . « أن خصص من » نحو « لا تدن » . « وأما نحو الكفر خلاف
الظاهر كما مر

قال اشوكاني : « وحاصل ذلك ما ذكرناه في هذه المقامات
وعرفت ذلك حق معرفته بل ذلك ما هو الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة .
وبو سبب جمع ما ذكره في نون حجيجه الإجماع وإمكانه وإمكان العلم به فغاية
ما يلزم من ذلك أن يكون ما أجمعوا عليه حقاً ولا بد من كون الشيء حقاً
وجوباً إلهياً كما قالوا : « كل مجتهد مصيب ولا يثبت على مجتهد آخر إلهية
في ذلك لا حيد بخصوصه » . « وإذا تقرر لك ذلك عبت ما هو الصواب » .
٨ - « يسكرون لمحجه بإجماع عارضو هذه الآيات آيات أخرى من
المكتاب .

(١) الآية ١٠٢ من سورة التوبة

(٢) الآية ١١٦ من سورة التوبة .

(٣) الآية ٩ من سورة الشمس .

(١) الآية الأولى قال تعالى ، تبارك الذي لا يرد عليه ، ولا يرجع في تبيان الأحكام إلا إليه ، والإجماع غيره (ابن الحاجب وشرحه) .

(ب) الآية الثانية قال تعالى ، ومن تبارك عظم في شيء ، فردوه إلى الله والرسول ، قال في مسلم الثوب ، ولا مرجع إلى الإجماع وهو مقصود بالقياس ، فإن فيه رجوعه إليهم فثبت ، وقال في رده ، وفي الانتفاص حكام ، فإن المسكرين لروافض والخوارج ، وهم يكرون "قياساً أيضاً" فالأولى أن يقر منه "بأن لا يرد عليه" الآية عني أن المرجع إلى الإجماع ، فإن الإجماع يرد على رسول الله عني أن التراجع عند الإجماع ، والرد إنما هو على تقريره أعني يقول ، مفهومه بعيد حجة الإجماع ، فيكون إجماعهم ، ومن الروافض قائلون بالمفهوم .

وفي الشرح برهانه ، أو حص وحب الرد بما فيه لبراع سكونه حواراً به وهو — أي ما فيه أنه أعني عند الجمع عليه . هـ رن يمكن وحب الرد حص ، صحة تفرقه لخصب ثم وسلم عدم اختصاص معانيه أنه ظاهر لا تقوم المقاضع لأن هو أول دلالة لدله على حجة الإجماع .

(ح) الآية الثالثة قال تعالى ، ولا تأكلوا أموالكم سكراناً ، وقد ورد مثل هذه الآية كثر في الكتب وكل ما في الكتب مع نكل الأمة من القول الباطل والنقص "بأن كقولهم تعالى ، وأنت تقولون عني الله ما لا يعبر" (اشكال في الإرشاد) .

الحرر . لا تقبلوا لغير الله حرم الله ، لا بحق . أي غير ذلك ، وردت عاماً للأمة بعد حوار خصمهم — أي لأمة — إذ لخصاب عامهم . وبو لا حب صدور كل من لمبات عن خصمهم لما أفاد "بأن" . إذ لا ينهي

(١) الآية ٨٩ من سورة نمل

(٢) الآية ٥٩ من سورة نمل

(٣) الآية ١٨٨ من سورة النور

عن مجمع . أحب بعد كونه - في النبي - مع لكل . وجيشه لا يدم
حو . كون . لكل د . خطأ لكل . في مجمع . كما قسم به ورتب عليه
لوفيق لهي مع لا متح . بالعر - أن كونه متحد بعرض من أحوار ص
فلا يبرم حذر حشبه على أن أحوار عني مع أنه لو وقع لم يبرم منه
بحال عطلا . فلا يلزم منه الوقوع . ومعه - في النبي - حيث أقر بالاعتراف
عني ترك المهدي إذا حصر له معه وهو من أعظم موانع
(٩) الاستدلال على حجية الإجماع من نفسه .

يقول العار . وقد ظنمو . في المتسكين بحجة الإجماع - في
للي من الكتاب والسنة والعقل ، وأقواها السنة ، ثم بسط القول في دليل
السنة بسطاً شافياً أحاط فيه بما يد على هذا الدليل دفعا ورداً
وقال شاح تردوي . وتقرر هذا الدليل أن الروايات تطهرت عن
الرسول صلى الله عليه وسلم بعصمه هذه لأنه من الخطأ أن تصد بحلفه على
سائر لثقات من أصحابه ، مع اتفاق المعنى ، كقوله عليه السلام : لا أجمع
أمتي على خطأ ، وده مارآه لمسبون حساً فهو عند الله حسن ، ولا أجمع
أمتي على الصلابة ، أو على الصلاة ، وده سألت ربي ألا أجمع أمتي على صلاة
وأعضابه . - وروى على خطأ - وده بد الله على أجمعه ، ولم يكن أنه يجمع
أمتي على الضلالة . - (وروى ولا على خطأ) - ، عليكم بالسواد الأعظم ،
يد الله على الجماعة ولا يزال يشدد من شدته ، ومن خرج من أجمعه قيد^(١)
شبه فقد حجب ربه . لإسلام عن عقده ، ومن خرج من أجمعه وقار في أجمعه
مات ميتة جاهلية . - لا تزال ضائعه من أمتي على حق حتى يخرج لدحال ،
لا تزال ضائعه من أمتي على حق حتى يأتي أمر الله .

وسمه . في أمتي كذا كذا فرقة . . كلها في النار . لا فرق بين حذوفين ومن نك
لعرفه . في أجمعه . - في غير هاتين إلا ما يت . في حذوفين كونه . وده نزل

(١) قد روي ، كونه . وده روي في قوله لا يخرج من أجمعه .

يندرس خلاف الصحة في دية الجين ومسألة الحمام وخذ الشرب فكيف
اندرس الخلاف في أصل عظيم

السؤال الثاني فلو افقد استغنم بالخبر على الإجماع ثم استدلتهم بالإجماع
على صحة الخبر فهل أنهم أجمعوا على الصحة فالدليل على أن ما أجمعوا على
صحته فهو صحيح؟ وهل البرع إلا فيه؟ قد لا بد من ذلك بالإجماع على صحة الخبر
وعلى صحة الخبر بخلاف الأعصار عن الموافقة والتلف له، مع أن العادة تقتضي
إنكار إنسان أصل قاطع بحكمه عن التعمد طبع خبر غير معلوم الصحة، فعلمنا
بالعادة كون الخبر منطوقاً به لا بالإجماع، وإمامه أصل يستضاء منها معارف،
وبها يعلم بطلان دعوى معارضته لقرآن وإدراكها وبها يعلم بطلان دعوى
بطلان الإمامة وبعث صلاة صحي وصوم شول

السؤال الثالث فلو أنهم سكرت عن منعه، لعلمه أنتم الإجماع لا
هذه الأخبار بل بدليل آخر؟

السؤال الرابع: فلو علمنا علقت الصحة صحة هذه الأحكام، ثم يذكر
طريق بعضها للتأخير، فهل لأهم عموماً يعرفه عليه السلام عصمة هذه
الأمة بمجموع قرآن وأمارات وتكريرات أفعال وأسباب دلت ضروره
على قصده، إن بني حنظلة عن هذه الأمة وسن القرآن لا يدخل تحت إكثابه
ولا تحيط بها العبارات

لمعنى الثاني في رؤوس، ولهم تأويلات ثلاثة: الأول قوله صلى الله عليه
وسلم لا يمتنع أمي عن صلاته من غير الكفر وسدعة وقوله على
الخطأ فاحضاً عم يمكن جملة عن الكفر فما الصلاة في وضع
الدين لا يباسب الكفر بل حتماً كيف وقد فهم ضرورة من هذه
الالفاظ تعظيم شأن هذه الأمة وتخصيصها بهذه العصمة، فدل أنه أراد
ما لم يعصم عنه الأفراد من جهة، وخطأ وكذب يعصم عنه الأمة تزيلاً لجميع
الأمة مدبرة التي صلى الله عليه وسلم في العصمة عن الخطأ في الدين أما غير
الدين من إنشاء حرب أو صلح وعمارة بلدة، فالعموم يقتضي العصمة للأمة

عنه أيضا، لكن ذلك مشكوك فيه، وأمر لدين مقطوع بوجود العصمة فيه كما في حق النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه أحق في أمر أمير الحق، ثم قال أنتم أعرف أمر دينكم، وإن أعرف أمر دينكم التأويل الثاني قوههم عابه هذا أن يكون عاما يوجب العصمة عن كل خطأ، وبمقتضى أن يكون المراد به بعض أنواع الخطأ من اشتباه في لاجرد أو ما يوهم فوئص سواها، ويوافق دليل المعنى دون ما يكون بالاجتهاد ونقيض

فقد لا ذهب من لأمه إلى هذا تفصيل التأويل الثالث

مقام الثالث المداينة والآيات والآحاد

وأما الأحاديث فقول عليه السلام بدأ الإسلام غربا وسبعود غربا كإدائه وهو له عليه السلام، وحيز القرون فرق ثم ليس بينهم، ويشترى الكذب حتى أن الرجل ليخلف وما يستخلف، ويشهد وما يشهد، وكعوله صلى الله عليه وسلم، لا تقوم الساعة إلا على شرار أمتي، فقد هذا وأمثاله يدل على كثرة العصبان والكذب، ولا يدل على أنه لا يبقى منكم ما الحق، ولا ينقص قوله صلى الله عليه وسلم، لا تزال طائفة من أمتي على حق حتى يأتي أمر الله، وحتى يطهر الدجال، كيف ولا تجري هذه الأحاديث الصحيحة والظهور بحري الأحاديث التي نسكتها ١٥١.

وحاء في غضون التدنوع أن الخنافس في حجية الإجماع حتى حديث معاد حيث لم يذكر فيه (إجماع)، وحياته أن ذلك بعد كونه حجة حينئذ بعدم تقرير المأخذ بخلاف ما هو من الأمور

(١١) الدليل العقل على حجية الإجماع أولا أنتم على قطع حجة المخالف، والعادة نحن، جماع هذا بعدد سكتة من تعب، المحقق على قطع في شرعي من غير وضع يوجب تقدير من يسهل، وإجماع الفلاسفة وإجماع اليهود، وجماع نصارى غير وارد^(١) لا يقال أثبت الإجماع بالإجماع

(١) وجواب أن إجماع الفلاسفة من غير عقل، وشرع منه وسببه لصحح وعادة منه كبير وأما في غير عبادات فغير من اللطيف والظلي بين لائقه على أهل المعرفة وتتم، وإجماع اليهود والنصارى عن الإجماع لأحد الأواثل لعدم محققهم وأما لا محله بخلاف ما ذكرنا في (شرح لمعة)

ولو حار الخصاص على جماعتهم ، فقد انقطع الرأى ، نظر وعد شئت على الحق
فوجب القول بان إجماعهم حواش يفيين كرامة من به تعالى صباه لهذا
الدين ، وهذا حكم متعلق بجماعتهم صيانة للدين ، وذلك حائر من القاضى بعضى
فى اعتد برأيه فصب لا مالا يرد عليه بقص ، وذلك فوق دليل الاجتهاد
صباهه نقصه لدى هو من أسباب الدين ، ولا سكر فى محسوس والمشروع
أن يحدث ، حتى لا يفرار مالا يقوم به تأخر ، وانه نعم (أصول الردوى)
قال الشوكانى : واحتج عاتون بحججه من أنس على حجة العقل
ولسمع أم لسمع فقط ، معب كثر من أن الدين على دين هو السمع
فقصه مع ثوبه من حبه العقل ، فوالآن بعدة لكثير وبن بعد فى النفس
اجتماعهم على الكتب فلا بعد اجتماعهم على الحق ، لا إجماع الكفر على
بعد النوة ، وقال جماعة منهم أبت به لا يصح الاستدلال على ثبوت الإجماع
بالإجماع كقولهم بهم جمعوا على حقه ، مع عدم الإجماع لأن دين نبات
للشيء نفسه وهو فصل ، فلو أن الإجماع دل على صر قاطع فى حبه
الغيب فبما ثبت الإجماع بصر بوجه على الإجماع وهو دور ، وأجيب
أن سوب هذه حبه من إجماع ، ولأنه على حبه نص لا يشك على
كون إجماع حبه فلا ، ولا يحدث ما فى هذا أحد من تعسف
الظاهر ولا يصح بيب استدلال حبه ، فالحاصل أن مقتضى
المقصود على قطع هـ

• فى بقاء شاطلي فى مواعيد (٢ من ٢٠) لأنه الشرعية منه بان
إحدهما يرجع إلى نفس شخص ، والآخر يرجع إلى رأى الشخص وهذه
القسمه هى بالنسبة إلى أصول الأدلة ولا لكل واحد من الصنفين مقتضى
الآخر ، لأن الاستدلال بالمفولات لا بد فيه من النظر ، كما أن الرأى
لا يثبت شرعا إلا بد استدلى على ، فاما الضرب الأول فالكلمات والنسبة
وأما الثاني فبما لا يستدل ، ويلحق بكل واحد منهما وجودهما فى نطاق
ولما اختلف ، ويلحق بالضرب الأول الإجماع على أن وجهه فى به ، وبما

الصحيح وشرح من قبلنا . لأن ذلك كله وما في معناه راجع إلى التعدد
أمر مفقود صرف لا يصرف فيه لأحد ويصح «صرف الشيء» الاستحسان
والمصالح المرسنة . فبإيهما رجع إلى أمر نظري وقد رجع إلى «صرف»
كأن إن شهد «أيهما راجعه» إلى العصورات لمعومه حينها بين في موضعه
من هذا الكتاب بحول الله اهـ

(١٢٢) وقال الشيخ أبي في المواصفات (ج ١ ص ٣) : الأدلة العقلية
إذا استعملت في هذا العلم فالتعميل مركبة على الأدلة السمعية أو معية
في طريقها أو بحققه لمناظر أو ما أشبه ذلك لا منعه بالدلالة . لأن النظر
فيها نظري أمر شرعي ولعل ليس بشارع فإذا كان كذلك فالمعتمد المقصد
الأول الأدلة الشرعية . ووجود القطع فيها على الاستعمال المشهور معدوم أو
في غاية الدور . أعني في أحاد الأدلة . فإما إن كانت من أحاد الآحاد فعدم
إفادتها القطع ظاهراً . وإن كانت متواترة فإفادتها القطع موقوفة على مقدمات
جميعها أو غالبها على . والموقوف على الظني لا بد أن يكون ظنياً فيها تتوقف
على نقل السمات وآراء النحو وعدم الاشارات وعدم الجمار

وبنده لقطع مع أعمار هذه الأمور متغير . وإيها الأدلة المستمرة
ها المستقرة من جهة أدلة ظنية تصافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع
وللإحتجاج من المعتمد ليس بالافتراق ولا حجة أو أدلة التواتر القطع
ومن هذا طريق ثقت وجوب بواعده حسن كاستدلال وركاد وغيرهما
فصلاً ومن هذا علة عدم اليقين في الدلالة على وجوب مثل هذا على دلالة
الإسراع لأنه فضي . ودفع لهذه الشواهد . وبما ثبت كون أدلة الإجماع
حجة أو حجة أو حد أو قياساً حجة فهو راجع إلى هذا المقادير . لأن أدلتها
مأخوذة من مواضيع هيوت خصر وهي مع ذلك بحسنة المسد ولا ترجع
إلى باب واحد إلا أنها تنظم المعنى الواحد الذي هو المقصود بالاستدلال
عليه . وإذا تكاثرت على الباصر الأدلة عصب بعضها بعضها فصارت مجموعها

معيده للقطع ، فكذلك الأمر في ما وجد لأدله في هذا الكتاب وهي ما وجد
الأصول ، لا أن المقدم من الأصول ، إنما ذكر هذا المعنى ولتبيين
عليه فصل إعماله من بعض المخربين ، فاستشكل الاستدلال بالآيات على
حدتها ، وبالأحاديث على شرادها ، - بما أحدها ما وجد الإجماع فذكر عليها
بالاعتراض من بعض هؤلاء من ضعف الاستدلال به على قواعد الأصول المراد
مما القطع ، وهي ما أحسن على هذا سبيل غير مشكك ، ووحدت أدله
الشريعة على تلكيات وحريات ما وجد هذا المعنى من بعض - فجمع بحكم
شرعي أنه إلا أن شرع بعض والعرض بما ينظر من وراء - شرع فلا بد
من هذا الانظام في تحقيق الأدلة الأصلية هـ

(١٣٣) جاء في حاشية لفظ على جمع الجوامع قال في ترمذ أول من
من مانع ورد الإجماع النظام ثم نابعه طوائف من الروافض وعنده نقابة
الإجماع أن العقول لا تدل على كون الإجماع حجة وليس يسمع في مقدور
الله أن يجتمع أقوم لا يعصم أحدهم عن الخطأ على بقص الصواب ، فإذا
ليس في لعقل متحقق اتصال لإجماع حجة فلا يبق إلا تنع الأدلة السمعية
ويتعين انقضاء القاطع فيها ، فإن لم يقطع من كتاب أو من سنة متواترة والمسألة
عربية عهما ، فلا دليل يدا على أن الإجماع حجة ، وهذا الكلام تحيل بالغ
في أنه إن لم يسلط لسان المرتضى - ذكر متمسك القائل بحجته وأخذ
في شره ها وبهذه كلامه نفس حزن أن قال فإن قيل قد تحقق أن
العقول لا تدل على ثبوت الإجماع - واستدل أنه ليس في السمعية
فأعني دل على أن الإجماع واجب الأسح ، فلا معنى بعد ذلك إلا الرد ،
والإجماع عصبه شرعه ومبادئه ، أنه سندها فبإجماع حجة قاطعة
والطريق القاطع في ذلك أن قوله الخ

وذكر كلاما صريحا لا يحصل الإجماع في العرف ، به صريح لمرأي في
المحول فقل ، لا مضمع في مسك عقلي يد بين فيه ما ليس عليه ، ويشهد
به من لسمع خبر موثوق ولا يصح كتاب ، وثبات الإجماع بالإجماع
تهافت ، والقياس انطوى لا يحل له في القطعية ، وهذه مدارك الأحكام
فلم يبق وراءها إلا مسالك العرف فعليا تلقاه من فتقول . الخ .

الباب الرابع

مباحث لا تنكر حجة الإجماع مطلقا ولا تنعزها مطلقا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

(١) في حجة الإجماع هو فيما سبق من رأيين اثنين أنه
حجة رتبة مشقة أو نفس حجة رتبة أصالة أي رأين أن لا يلي هؤلاء
ولا من هؤلاء ، لكنه وسط يأخذ من جهة يعرف فقد ذهب وود
الذهري في حجة الإجماع بوجاهة نصها وهو ظاهر كلام
الحنان في صححه ، هذا هو المسمى عن إمام محمد بن حسن

(٢) قال : ذهب ذهب : وود وأصحابه في أن الإجماع أي هو
إجماع الأصحاب فقط وهو قول لا يدرى خلافه لأن الإجماع إما يكون عن
القبول والسمعة ثم يثبت بغيره ، أو يثبت بغيره في جماع
من عدمه ، فقد لا يجوز ، من أي هذا لا يخفى على أحد كونه
(لشوكاني)

نحو : إذا جحد أن أحدكم سمع كذا صريحا ، ونهيهما عدد
أصحابه (لا) كالمعبر

ومع ذلك في هذه المسألة أن حجة الإجماع أي فاصدة على إجماع
صحابه دون غيره أم نعمية ، غير أن أن إجماع تصحبه حجة خارج
عن هذه المسألة ولا يعلم خلاف فيه إلا ما نسب إلى قوم من المنتدعة ،
(ذكره الشوكاني)

في أن إجماع الصحابة رضي الله عنهم إجماع صحيح وإنما الكلام في الأعصار
بعدهم ، وهن أبو محمد ، وهدد عيراص غير صحيح ولا يمنع ، أوجب
أبو سبيل من أن من بعد الصحابة رضي الله عنهم بعض مؤمنين لا تكفه ، قال
أبو محمد وعين بن شاء لله مذكور كيفه ، الإجماع بناءً طهراً يشهد له
الحسن والضم وروى

وربما تعالى توفيق عقول ، من الإجماع لدى هو الإجماع المنقح ولا
إجماع غيره لا يصح نسبة ولا استأذنه بالدعوى لكن بقسم قسمين
أحدهما كل ما لا يشك فيه أحد من أهل الإسلام في أن كل من يقبل به
فليس مما كثره أئمة لا آله لا لله أن محمداً رسول الله ، وكو حوث لصوات
الحسن هذه أمور من بعدهم لم يقر بها فليس مسلمة ، فإد ذلك كذلك .
فكل من قال بها فهو مسلم ، فقد صح أنها إجماع من جميع أهل الإسلام . والقسم
الثاني شيء شهد به جميع الصحابة رضي الله عنهم من فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم أو نفي أنه عرفه كل من عاب عنه عنه السلام منهم كفعله في
خير إذ أعطاهم يهود نصف ما يخرج منها من ررع أو نمر يخرجهم المسلمون
بداشمو ، فقد لا شك عند كل أحد في أنه ، يو مل في المدينة الأشهد
الأمر أو ومن إليه (سبع ذلك جمعة من النساء والصبيا والصغفاء) ولم
يقع عكاه واللات تامة مسلم إلا عرفه ومنه على أحد أصغر من إجماع
فقد حاله قوم بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم وهما منهم وقصدوا إلى الخير
وخطاً باجتهادهم ، هذان قسمان لا حرج لا سبيل إلى أن يكون الإجماع
خارجاً عنهم لا أن يعرف إجماع غير من صحيح بينهما ، ومن دعى
أنه يعرف إجماعاً خارجاً عن هذين النوعين فقد كذب على جميع أهل
الإسلام . فصح أن قولنا بأن لا يمنع ما روى عن أحد من الصحابة إلا
أن يوجد في قرآن أو سنة هو إجماع الصحابة الصحيح وأن وجوب اتباع

الصحيح هو إجماع الصحيح وهو قولنا والحمد لله رب العالمين وأن من
خالف هذين القولين فقد خالف إجماع الصحيح (أ. ح.)

وربما ظهر بالأمس أن كل ما استدل به أبو محمد في تأييد مذهبه يرجع
إلى حد كبير إلى ما استدل به المتكبرون لا مكان تحقق لإجماع أو بطلان أو
نقله أو حجته وكل ما قبل في مذهب هؤلاء لا يمكن أن يقال مثله في
مناقشة أبي محمد ، لذلك قال الغزالي في الرد على هذا المذهب (وهو فاسد لأن
لأدلة ثلاثة على كون الإجماع حجة أعز من كتاب السنة والعقل لا تفرق
بين عصر وعصر أ. ح.)

وفي مسلم الثبوت وشرحه ، أدلة السلفية فإنها ليست مختصة
بالحاضرين عن أحمد ، وأما أدلة السلفية فليس تتم في عزم أيضا وقيل
لا تتم لأنهم أي الأئمة من أئمة - حصوا تحفته من إجماع
الصحة لا يحتاجه كل إجماع - قول الحق - لا ينافي على تحفته من
كما قبل يمكن لا ينافي مع ذلك حصه بذكر يمكن وقوعه وهو لا ينافي
التحفة على وقوعه فافهم فانه حسن .

وذكر صاحب المسلم بعد ذلك رسيل آخرين منطهرية قاموا (أو لا)
أجمع على أن مالا قاطع فيه على أحمد دبر قبل بجمع من عدم لا يظلم ،
إد لا يبق حيث قد على الاجتهاد ، ولله المصير حقه كل إجماع ، وقد مضى من
إجماع الصحابة بعد عهد إجماع على أن مالا قاطع فيه عن جناد
والجمل أنه في العرف عرفه عامة ما دام لا قاطع ، (تأبأ) لو اعتبر
إجماع من عدم لا عبر مع محامه بعض الصحابة بعضا ، يعني لو عزم هذا
الإجماع لا اعتبر إجماع من بعد الصحابة بعد تقرر الخلاف فيهم ، قدما مع
الملازمة فإن بينهما فرقا بعدم وجود الاتفاق عند استقرار الخلاف السابق
فيما قبل ليكون قول كل مع لا ينافي حقا هذا عدم من يشترط عدم

الخلاف السابق أو فصل الآراء من عند الإجماع حجة أيضا على
وأيضا

٥١ يعني عدم مذهب عذريته مذهب آخر منه في أنه وسط بين
مذبي حجة لإجماع متضما ومكرها مصفا ذلك هو مذهب الشيعة. فنقدم
أن لإجماع بمقتضى نص صريح وحديث ولا يعرفون لإجماع غير ثم ذكره
شارح المسلم) وكذلك (شارح جميع حرم مع وحاشية بعضه) وإجماع
عندهم هو إجماع أهل بيت لا إجماع عامة المسلمين وأهل بيت عندنا على
وفاضه والخ والخ. وما أن إجماع عامة المسلمين بين حجة فدليلهم
عنه كل ما ذكر لإثبات أن لإجماع غير مكر الحق أو غير مكر العلم أو
غير مكر النفس أو غير حجة.

(٦) وأما حجة إجماع أهل سنت من الكتاب فقولته تعالى وإما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهرا ١١ . أحقر مذهب الرجس عن أهل البيت باطل وهو لم يحصر فيه . وبطل على هذا أنه لما نزلت هذه الآية أثار النبي عليه السلام الكساء عن هؤلاء . وقال هؤلاء أهل بيتي والخطأ والغلل من الرجس فكان مصيب عنهم . وقال عليه السلام : إني تارك فيكم أنفسكم ١٢ . فإن تمسكتم بها من تضرر كتاب الله وعترتي (حصر انفسك من فلا يصف الحجة على غيرهم . ودينهم من انفسك أن أهل البيت اختصوا بالشرف والسب وأنهم أهل بيت الرسل ومعدن النبوة والوقوف على أسباب الذين ومعرفة شؤون وأفعال الرسل وأولياء سكرته بحضرة له عنه السلام وأنهم معصومون عن الخطأ على ما عرفت في موضعه من الإمامة . ولأية المذكورة أولا . فكانت أولهم وأفاضل حجة على غيرهم بل قول الواحد منهم ضرورة خصمته عن الخطأ كقول النبي عليه السلام وأفعاله

(1) 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000, 1001, 1002, 1003, 1004, 1005, 1006, 1007, 1008, 1009, 1010, 1011, 1012, 1013, 1014, 1015, 1016, 1017, 1018, 1019, 1020, 1021, 1022, 1023, 1024, 1025, 1026, 1027, 1028, 1029, 1030, 1031, 1032, 1033, 1034, 1035, 1036, 1037, 1038, 1039, 1040, 1041, 1042, 1043, 1044, 1045, 1046, 1047, 1048, 1049, 1050, 1051, 1052, 1053, 1054, 1055, 1056, 1057, 1058, 1059, 1060, 1061, 1062, 1063, 1064, 1065, 1066, 1067, 1068, 1069, 1070, 1071, 1072, 1073, 1074, 1075, 1076, 1077, 1078, 1079, 1080, 1081, 1082, 1083, 1084, 1085, 1086, 1087, 1088, 1089, 1090, 1091, 1092, 1093, 1094, 1095, 1096, 1097, 1098, 1099, 1100, 1101, 1102, 1103, 1104, 1105, 1106, 1107, 1108, 1109, 1110, 1111, 1112, 1113, 1114, 1115, 1116, 1117, 1118, 1119, 1120, 1121, 1122, 1123, 1124, 1125, 1126, 1127, 1128, 1129, 1130, 1131, 1132, 1133, 1134, 1135, 1136, 1137, 1138, 1139, 1140, 1141, 1142, 1143, 1144, 1145, 1146, 1147, 1148, 1149, 1150, 1151, 1152, 1153, 1154, 1155, 1156, 1157, 1158, 1159, 1160, 1161, 1162, 1163, 1164, 1165, 1166, 1167, 1168, 1169, 1170, 1171, 1172, 1173, 1174, 1175, 1176, 1177, 1178, 1179, 1180, 1181, 1182, 1183, 1184, 1185, 1186, 1187, 1188, 1189, 1190, 1191, 1192, 1193, 1194, 1195, 1196, 1197, 1198, 1199, 1200, 1201, 1202, 1203, 1204, 1205, 1206, 1207, 1208, 1209, 1210, 1211, 1212, 1213, 1214, 1215, 1216, 1217, 1218, 1219, 1220, 1221, 1222, 1223, 1224, 1225, 1226,

(۲) الغل بحركة كل شيء من مصلوب ودهن عذيق من يركب واهوس

(٧) وأحوال عن لآلة أنها ردت في روحانيات النبي عليه السلام
نقص دفع اتهمه عن عمد لا غير ما سطر ليس وبدن عن ذلك أول الآية
وآخرها . وقوله عليه السلام هؤلاء أهل بيتي لا بأس بكونهم وأحوال من
أهل البيت .

والحديث من باب لا أحد وعنده من نفس حجة ولم يمانع من الكتب
والسنة على ما روي أنه قال : كتاب الله وسنتي ، وبحسب الحق على ذلك جميعا
بين الأدلة وبما خصه بذلك لأنه أخرجه من قوله وأوصاه

وأما اختصاصهم بالشرف والنسب فلا نزله في الاجتهاد واستنباط
الأحكام من مدارك من المعول في ذلك إنما هي على أهله للنظر
والاستدلال ومعرفة المدارك الشرعية وكيفية اشتراط الأحكام من ذلك .
بما لا يترفعه لشرف ولا قرب القرابة ، وأما كونه اعطاه للنسب عليه السلام
فذلك بما شاكك العزة فيه لأحوال ومن كان يصحبه من الصحابة في السفر
واخصر من خدم وعمره ، وأما اعصمه فلا يمكن تمسك بها لما بين في
الكتب الكلامية

(٨) وذلك يصل أيضا أن يكون قول الواحد منهم حجة وتؤيد ذلك
أن عليا عليه السلام لم يسكر عن أحد من خاله فيما ذهب إليه من الأحكام
ولم يقل له : يا أخوتكم فيما أقول مع كثرة مخالفته وهو كان ذلك مسكرا فقد
كان ممكنا من إبائكم فيما حلفت فيه في رضى ولايته ، وصور شيئا من تركه
لذلك يكون حجة منه . وخرج ذلك عن عصمه وعن وجوب تبعه وبما
ذهب إليه . (جمع الأحكام ، ص ١٠١)

وهو أنه يروي جمعة من الحمية الإجماع مراتب فإجماع الصحابة
مثل كتاب واحد من جملة الإجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الأحاديث
والإجماع الذي سطر فيه خلاف في بعض مسائل من حيث هو واحد
وإنما يفسد في شكله ما يوجب نقص لا يعم هذه المذهب أربعة .

وسوف يرداد هذا البحث وصوحاين شاء الله عند مايجي. موضع الكلام في
المسائل الأخرى المتعلقة بالاجماع. وكذلك تزداد المباحث السابقة في حجة
الاجماع وصوحاين لم يرد ذكرها في صدر الكلام أن استوفى الإحاطة بها
على سبيل تمحيص وتحقيق وإنما قصدا أن يمهدها للبحث في تعريف
الاجماع على التفصيل ورتب مسائل هذا الباب ترتيبا وصحا يسير هذا
التعريف كله كلمة لترسم في ذهنا مباحث لاجماع مناسكة متسلسلة مرتبطة
بتعريف الإجماع ارتباطا لا ينفك في تذكره واستحصاره عمرا ولا عمدا
(ونحن نتحدث في هذا موضع حدود الأمام فاصي لقضاءه . ح الدين أبو نصر
عبد الوهاب بن علي سكي مات سنة تسع وستين وسبعائة كما في طبعات
الشافعية لأن ذكر هداية الله الحسيني استيف بالمصنف الموفق سنة ١٠١٤ هـ
رحمة الله تعالى علينا عليهم أجمعين)

الباب الخامس

مسائل الاجماع المستخرجة من تعريفه

مسألة : هل يصح العوام في تحقيق الإجماع ؟ — رأى الأمدى — هل يستلزم كون الأصول في مسائل لغة ومول لغة في مسائل الأصول ؟ — حجة في لغوي واستردوي
مسألة : هل يصح إجماع المومود خلا للزمان عن مجهد ؟ هل يجوز حلوا زمان من مجهد .

مسألة : هل يمكن إقناع الأمة كلها في عصر ؟
مسألة : هل يمكن وجود دين لا يعارض له يشترك أهل الإجماع في عدم العلم به ؟
مسألة : هل يجوز نقل الأدلة في عصر على قول شي . مكاف به ؟
مسألة : لا يستلزم غير المسلم في تحقيق الإجماع — وهل يصح إجماع أم لا ؟ — وهل يصح مفكرو القياس .

مسألة : هل تشترط عدالة المجتهد ؟
مسألة : هل تضر مخالفة الواحد — أدلة المثبتين — أدلة المنكرين . تحيين لشارح مسلم لا كون

مسألة : اتفاق أهل المدينة — دليل المثبتين ومناقضه .
مسألة : هل أهل حرم مكة وبنو أمية أو أهل مصرين : حيرة وانكوبة
مسألة : اتفاق شخصين أو أكثر وعمره ، وعلى خمسة لأربعة — وعلى الأئمة لأربعة
مسألة : ودالم وجود في عصر لا يجهد واحد أو اثنين أو عدد دون عدد أو مائة
يقيد لإجماع ؟

مسألة : الإجماع مقبول بطريق واحد
مسألة : الإجماع المكتوف والمذهب المختلقة فيه أولها .
مسألة : الاتفاق القليل من غير قوله .
مسألة : قول القائل لا أعلم خلافا في 1 أنه هل يكون إجماع ؟
مسألة : رد الإجماع الأصول في تحديد متى . هل يكون سمك دلائل إجماع ؟
مسألة : إجماع لا بد منه .

مسألة : هل يشترط بغير من عصر عشرين ؟ أدلة هرقل .
مسألة : هل يصح لأصحاب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .
مسألة : إجماع على حكم غير شرعي .

(١) وتخصيص الإجماع بالمجتهدين يجرح العوام والمراد بهم في هذا المقام من لم يبلغ رتبة الاجتهاد وقد أشرنا آهاً إلى بعض مباحث المجتهد وفي مباح ليصاوي وشرح الإجماع في الباب الثالث في شرائط الإجماع أن الإجماع في كل قرن من العصور يشترط أن يكون فيه جميع علماء ذلك العصر في ذلك العصر ، ولا عبرة بقول العوام ، ولا بقول علماء من غير عصرهم لأن قولهم فيه يكون بلا دليل سكونهم غير عاقلين فأدلتهم والقول بلا دليل خطأ لا يعتد به ومنهم من اعتبر قول الأصولي في نفسه إذا كان متمكناً من الاجتهاد فيه وحنابلة الامام ، ومنهم من عكس ، ومنهم من قل لا بد من موافقة العوام أيضاً واختاره لأمدى أح

وقد الشوكاني الإجماع المعبر في قلوب العلم هو إجماع أهل ذلك العصر الدارين به دون من بعدهم ، فالمعبر في الإجماع في المسائل لعقبيه قول جميع الفقهاء ، وفي مسائل الأصولية قول جميع الأصوليين وفي مسائل السجوية قول جميع السجويين ، ونحو ذلك ومن عدا أهل ذلك العصر هو في حكم العوام ، من اعتبرهم في الإجماع اعتبر غير أهل الفن ، ومن لا فلا وحالف في ذلك من حتى فقال في كتاب الخصائص إنه لا حجة في إجماع النجاة قال الركابي في البحر. وأما الأصولي الماهر المنصف في نفسه في اعتبار خلافه في نفسه وحيثان حكاهما لم يوردى ح

(٢) وفي جمع الجوامع وشرحه أن كلمة الأصوليين متفقة على أن الإجماع محض بالمجتهدين ، بمعنى أن غير مجتهدين أي العوام لو اتفقوا وحدهم على رأي لم تكن ذلك إجماعاً ، ثم أحسب لأصوليون بعد ذلك في أن موافقة العوام للمجتهدين في الرأي شرط في تحقق الإجماع أم لا ؛ نعم أن حجة الإجماع تنوقف على أصنام غير مجتهدين في رأي إلى المجتهدين أم لا.

(٣) قال الأمدى (الحكام ج ١ ص ٣٢٢) : ذهب لا كثرون إلى أنه لا اعتبار بموافقة لعامة من أهل الملة في انعقاد الإجماع ولا بمخالفته. واعتبره

الأقوال ، و إليه ميل القاصي (١) أبو بكر وهو المختار ، وذلك لأن قول الأمة إنما كان حجة لعصمتها عن الخطأ بما دلت عليه الدلائل السمعية من قول : ولا يمنع أن تكون العصمة من صفات لجنة لا حتمية من الخاصة والعامة وإذا كان كذلك فلا يتم أن تكون العصمة ثباته لكل ثباته للعض ، لأن الحكم الثابت للجنة لا يبره أن يكون ثابت للأفراد ، وباحتمال هذه مسألة حتمية ، عر أن الاحتجاج بالإجماع عند دخول عموم فيه يكون قطعياً ودوهم يكون طيباً . وعلى هذا من قول يدخل عموم في الإجماع قال بإدخال لغيره الخاص لأحكام تفروع فيه وإن كان أمولاً ، ويدخل الأصوي الذي ليس بغيره بطبق الآتي لما ذهبوا إليه من العامة من السماوات في لاهية وصحة نظر ، هذا في الأحكام وهذا في الأصول ومن قال بأنه لا دخل لعموم احتساب في عمه والأصوي غير وإن ، من أثبت نظر إلى ما شمل عليه من الأصوات التي لا وجود لها في العموم ودخولها في عموم لمعظم الأمة في الأحداث سواء ذكرها ، ومن يصرح بعدم الأهلية المعتبرة في أئمة أهل الحل والعقد من المجتهدين كشافهم وأ. حيفه ومالك وأحمد وغيرهم ومنهم من يصرح بغيره الأصولي ، وهؤلاء أحسنوا منهم من اعتبر قول الفقهاء الذي ليس بأصولي وأبى قول الأصوي الذي ليس بغيره ، ومنهم من عكس الحال واعتبر قول الأصولي دون الفقهاء . . . ومن اعتبر قول الأصولي ولفظه غير قول من منع رتبته لاحتجاجه وإن لم يكن مشتهراً بالعموم . . . ومنع في ذلك كله ما علب على طر المجتهد . اهـ

(٤) وقال العراقي (المستقصى ج ١ ص ١٨١) : « يصور دخول العموم في الإجماع فإن الشريعة تنقسم إلى ما يشترك في دركه أعوام والخواص كالصلاوات الخمس ووجوب الصوم وإلى ما كانوا يخضعون له جميعاً ، والعموم وافقوا الخواص في الإجماع ، وإلى ما يخص مدركه الخواص كتحسين أحكام الصلاة والبيع

والتدبير والاستيلاء . فما أجمع عليه الخواص والعوام متفقون على أن الحق فيه ما أجمع عليه أهل الحل والعقد ، لا يصرون فيه خلافا أصلا ، فهم موافقون أيضا فيه . ويحس نسبة ذلك إجماع الأمة قاطبة ، كما أن الجند إذا حكموا جماعة من أهل الرأي والتدبير في مصالحة أهل قلعة فصالحوهم على شيء . يقال هذا باتفاق جميع الجند . وإذا كل جمع عليه من المختدين فهو مجمع عليه من العوام وبه يتم إجماع الأمة .

(٥) فإن قيل لو خالف عامي في واقعة أجمع عليها الخواص فهل يعتقد الإجماع دونه ، وإن كان يعتقد فكيف حرج العامي من الأمة ؟ وإن لم يعتقد فكيف يعتقد بقول العامي ؟ فما قد اختلف الناس فيه . وعن هذا لا يتصور صدور هذا من عامي عاقل لأن العرف يعرض ما لا يدري إلى من يدري ، بهذه صورة فرصت ولا وقوع لها أصلا الخ .

قال الامدني (لأحكام ج ١ ص ٢٨٢) هذا إن قلنا إن العامي لا يعتبر في الإجماع ولا فلو اختلف أن يقال الإجماع عبارة عن اتفاق المكلفين من أمة محمد إلى آخر الحد المذكور .

(٦) وقال أبو دوى فأما صحة الاحتياط فشرط في حال دون حال ، أما في أصول الدين الممهدة مثل نقل القرآن ومثل أمهات الشرائع فعمامة المسلمين داخلون مع الفقهاء في ذلك لإجماع . فأما ما يخص بالرأي والاستنباط وما يجري مجراه فلا يعتبر فيه إلا أهل الرأي والاحتياط ، وكذلك من ليس من أهل الرأي والاحتياط من العامة فلا يعتبر في كتاب ، إلا فيما يستعنى عن الرأي .

(٧) قال الشوكاني إجماع العوام عند حو الرمان عن مجتهد عدم من قال بخوار خلوه عنه هل يكون حجة أم لا . فانقذون باعتارهم في لإجماع مع وجود المختدين يقولون بأن إجماعهم حجة . والقائلون بعدم اعترافهم لا يقولون بأنه حجة . وأما من قال بأن الرمان لا يخلو من قائم بالحجة فلا يصح عنده هذا التفسير .

(٨) ومعنى حلو الزمان عن مجتهد قدس طه صديق خا فقال : هل يجوز
 حلو العصر عن المجتهد أم لا ؟ فذهب جميع إلى أنه لا يجوز حلو الزمان عن
 مجتهد قائم بحجج الله بين الناس ما نزل إليهم . وبه قامت الحاجة ، ويدل على ذلك
 ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قوله : لا يراد صلاة من أمتي على الحق
 ظهرت حتى تقوم الساعة ، وهذا هو الحق المسير . وقد حكى الرزكى
 (في البحر) عن الأكرين أنه يجوز حلو العصر عن المجتهد وبه حرم الرزكى
 والرقصى والعزالي قال الرزكى لا تخلو الأرض من صلاة الله باحاجة في كل
 وقت وذهب ورع وسنن في كذا . وقال ابن دقيق العيد ، هذا هو المختار
 عندما انتهى قال الرزكى وهؤلاء القديسين يجوز لعصر عن مجتهد يقضى
 منه العيب ، وإيهم إن هو ذلك ، عار المعاصرين هم فقد عاصروهم السبل
 والعزالي والرازي والرقصى من الأئمة ثمانية مسمونون لاجتهاد على أوفى التكاليف
 جماعة منهم ، ومن كان له إلمام بعلوم تاريخ وصلاح على أحوال علماء
 الإسلام في كل عصر لا يخفى عليه من هذا ، بل قد جاء بعضهم من أهل العلم من
 جمع الله له من العلوم فوق ما عنده أهل العلم في الاجتهاد ، وإن قالوا هذا
 لا يهدى إلا بعد بل باعتبار أن الله عز وجل رفع بعضه على من قبل
 هؤلاء من هذه الأمة من كمال فهم وقوة إيمانهم والاستعداد للعبارة بهذه
 دعوى من أئمة المتأخرين بل هي حجة من الجدلالات . وإن كان ذلك ، اعتبار
 تفسير العلم من قبل هؤلاء المسكرين ، صغوه عيبه ، على أهل عصرهم ،
 هذه أيضا دعوى باطلة ، فإنه لا يخفى على من له أدنى فهم أن الاجتهاد قد يسره
 الله سبحانه لتأخره ، تيسر له ما يمكن للساعة ، لأن المتأخرين للكتاب العزيز
 قد دوت وصارت في الكثرة إلى حد لا يمكن حصره ، والله المطهر قد دوت
 وتكلم الأئمة على التفسير والتأصيل والتصحيح والتأريج ، هو رياته على
 ما يحتاج إليه المجتهد ، وقد كان لسبب الصالح ومن قبل هؤلاء المسكرين من
 برح للحدوث الواحد من قصر إلى قطر ، فالاجتهاد على المتأخرين أبسر

وأسهل من الاحتداد عن المتقدمين ، ولا يخفى في هذا من له فهم صحيح وعقل سوى ، وإذا أمعت النظر وجدت هؤلاء المنكرين بما أنوا من قبل أنفسهم ، فإنهم لم يكتفوا على التقليد وشعروا بعير علم الكتاب والسنة حكوا على غيرهم بما وقعوا فيه واستصعبوا ما سبه به عن من رزقه العلم والفهم ، وأفاض على فيه أنواع علوم الكتاب والسنة ، وإن أدت تمام الاطلاع على حد البحث فارجع إلى إرشادنا إلى تفسير الاجتهاد ، وخه في الأسوة الحسنة في السنة (ولما كان هذا لمصر حوب بعدم حود المختدين شافعية فما توضيح لك من وجد من الشافعية بعد عصرهم .

ومن حصره عن الله عن بعض حقه ، فصر فهم هذه الشريعة المطهرة على من تقدم عصره فقد تجرأ على الله عز وجل ثم على شريعة الموضع لكل عباده ثم على عباده الذين بعدهم الله بالكتاب والسنة ، والله لعجب من مقالات هي حالات وصلات نسلهم رفع التعد بالكتاب والسنة وأنه لم يبق إلا تقليد الرجال الذين هم متعمدون بالكتاب والسنة كتعد من جاء بعدهم على حد سواء ، فإن كان التعد بالكتاب والسنة مختصاً بمن كانوا في العصور السابقة ، ولم يبق لغيرهم إلا التقليد لمن تقدمهم ولا يتمكنون من معرفة أحكام الله تعالى من كتاب الله وسنة رسوله ، فما الدليل على هذه التفرقة المألفة والمقالة الرائقة وهن المسح إلا هـ ؟ سبحانه هذا بيت عظيم اهـ

(٩) ويتضمن هذا البحث مسألة ارتداد كل الأمة في عصر .. هل يمكن أم لا فإن في جمع احوامع وشروحه (يمنع ارتداد الأمة في عصر سماه وين جار عقلاً لخرقه إجماع من قبله على وجوب استمرار الإيمان ، والخرق يصدق بالمعلول ومول كما يصدق الإجماع هما وهو الصحيح لحديث الترمذي وغيره ، إن الله تعالى لا يجمع أمي عن صلاة ، وقيل يجوز ارتدادهم سرراً كما يجوز عقلاً

وليس في الحديث ما يمنع من ذلك لانهاء صدق لأمة وبنى الارتداد

وأجيب بأن معنى الحديث أنه لا يحكمهم على أن يوجد منهم ما يصلون به الصادق بالارتداد .

(١٠) ويتصل بهذا البحث أيضاً مسألة هل يمكن وجوب دليل للمعارض له يشترك أهل الإجماع في عدم العلم به

وهذه مسألة ذكرها لأمدي فقال ، اختلفوا فيه فمنهم من جوزه مصيراً منه إلى أنهم غير مكلفين بالعمل إلا بما لم يظن لهم ولم يسمعهم ، واشتركتهم في عدم العلم به لا يكون خطأ ، فإن عدم العلم ليس من فعلهم وخطأ ، المكلف من أوصاف فعله ، ومنهم من أحاله مصيراً منه إلى أنهم لو اشتركوا في عدم العلم به لكان ذلك سبباً لهم ولو حب على غير علم تدعى وامتنع تخصيص العلم به لقوله تعالى ، ويسمع غير مبين للمؤمنين ، ويحذر أنه لا مانع من اشتراكهم في عدم العلم به وإن كان عملهم موافقاً لمقتضاه ، لعدم تكليفهم معرفة ما لم يعلم ولم يظن لهم ، وأما الآية فلا حجية فيها لأنها لأن مبين كل طائفة ما كان من الأفعال المقصودة لهم المتدولة فيها بينهم ، تعاقب منهم . وأما إن كان عملهم على خلافه فهو محال لما فيه من إجماع الأمة على الخطأ المسمى بالأدلة السمعية ، (١١) وذكر أن المحاب هذه المسألة مختصرة فقال شارحة ، هل يجوز ألا يعلم أهل العصر خبراً أو ديلاً راجحاً على حكم ما ، أم إذا لم يعلموا على وفقه لمعارض فلا ، لأنه إجماع على الخطأ ، وأما إذا عملوا على وفقه مصيبين في الحكم فقد اختلف في جوازه الخ . . .

قال اتحشى ومعنى الرجحان في الخبر أو دليل عدم المعارض له .
يعنى معارضا لتساويه ويكافئه . وهذا لا ينافي قوله إذا لم يعلموا على وفقه لمعارض لأن معناه ما يدل على نفي ذلك الحكم وإن كان مرجوحاً ، وكأنه أراد بدليل القيس أو لاجتماع مراد ما يصيد لهم بعضه فلا بدون خبر .
أي إذا عملوا على وفق الخبر أو الدليل لكن يدل آخر من غير اطلاع على ذلك الخبر أو الدليل فهذا يبين إجماعاً على عدمه يكون خطأ الخ .

وفي جمع الخوامع وشروحه ، لا يتمتع اتفاق الأئمة في عصر علي جمل
 شيء . لا يكلف به كائنات^١ ، بين عمر وحديقة على الأصح لعدم الخطأ فيه ،
 وقبل يتمتع وإلا كان أهل سبيلها فيجب اتساع فيه وهو باطل ، وأجيب
 بجمع أنه مسلط . أما اتفاق على جمل ما تكلف^٢ به فيمنع قطعاً ،
 وذكر الإيسوي في آخر مباحث الإجماع فروعا آخرها السبع ونصه
 ، يجوز شريك الأئمة في عدم العلم بما يكلفوا به لأنه لا محذور فيه .
 وحججه لمحمد أنه لو حال ذلك سكال لعدم العلم به هو مبني المؤمنين وحيث
 فيجزم تحصيل العلم به .

ثم قال : والفرع الثاني لا حيران لم يذكرهما ابن الخاحب إلا أنه ذكر فروعا
 قريبا عن الأخير فقال احتموا في حوار عدم علم الأئمة عمر أو دليل راجح
 إذا عمن وقفه . وعم الأمدى بعبارة أخرى فقال هل يمكن وجود خبر
 أو دليل لا معارض له ونشرك الأئمة في عدم العلم به ؟ احتموا فيه فهم من
 جوزه مصيراً منه الخ ،

وقال الشوكاني : مسألة هل يمكن وجود دليل لا معارض له اشترك أهل
 الإجماع في عدم العلم به ؟ فبين ما جواز إن كان عمل الأئمة موافقاً له ، وعدمه
 إن كان مخالفاً له . واختار هذا الأمدى وابن الخاحب والصفي الهندي . وقيل
 بل مع مضاف ، قال برزي في المحصول ، يجوز اشراك الأئمة في عدم العلم بما
 لم يكلفوا به لأن عدم العلم بذلك الشيء إذا كان صواباً لم يرد من إجماعهم
 عنه محذور . وسدحلف أن يقول لو احتموا على عدم العلم بذلك الشيء .

(١) قال الطائر المراد به التفاضل الذي هو أثره لأن في العلم وأما التفضل فلا علم
 به ثم هو نظير ومثله أنه مثال لما لم يكلف به ، وقال القرطبي : « بوجه الاعتقاد فإسالة
 الناس خلف الاعتقاد لأنه مثال للسهول » .

(٢) قال الطائر : أي مرد ما تكلف به في حال ولا قصد طهر به ذلك
 لعدمه أحكام لم يكن على من قصد به كإلحاق التفتيش بغيره ما هو أهم لزوم
 اتفاق الأصحاب رضي الله عنهم على جمل ما تكلف به وهو جمع الخ .

لكان عدم العلم به سبيلا لهم وكان يجب اتعابه فيه حتى يحرم تحصيل العلم به .
قال ابرر كشي في الحرهما مائتان ، احدىهما من يجوز شتر ك الامة في
الجهل بما لم يكلفوا به ، فيه قولان ، الثانية هل يمكن وجود حرج أو دليل
لا معارض له واتشتر ك الامة في عدم العلم به الخ .

وفي التحرير وشرحه ، لا يجوز ألا يعسوا دليلا ، احدى أي سالما عن
المعترض المكان له محلو بجلاله ، وحتنمو فيما خلو اعني وقفه - أي لسيل
الراحح - حان كونه مصيبين في احكام كك مدس مرحوح فعين كذلك
لا يجوز ح .

(١٢) وتخصيص الإجماع باعتدلين يخرج عن المسبب لأن الإسلام شرط
في الإحتداد

قال الأمدى ، لأن الإجماع بما عرف كونه حجة بدلالة السمعية على
ما سبق وهي مع اختلاف الفاضل لا يشعار لها بادر ح من ليس من أهل الملة
في الإجماع ولا دلالة لها إلا على عصمة أهل الله ، ولأن الكافر غير
مضول القول فلا يكون قوله مقترأ في ثبات حجة شرعه ولا ابطالها وإذا
تم الإجماع دونه فلا اعسار بمخالفه - (لأحكام ج ١٠ ص ٣٢١)

ولم يجد خلافا بين الأصوليين في أن الكافر لا يعبر في لإجماع ، وقيل
صاحب مسلم الثبوت الإجماع على ذلك ، ومثله المبتدع بما يتضمن **كفرا**
بالحججه

(١١) في ما يعرف من مرق في غسل يمين في من مذهب لشبهه ، ومعه
مرق من مذهب عدم التكليف من مرق في إقراره بمرور حكم القرآن وإقراره بوجوب
أركان مذهب الإسلام من صلاة وبركة وصوم وحج عس وبقدره بحرم الخمر
عليهم وإن شقوا وكفروا في حق أمة من مذهب نصبت عشية مذهب إلى
مذهب من مذهب برأى في شة موصوفة بالإنسان وهم لأهل ذلك أمة مذهب
شعر مذهب وأنه حسم ذو حد ومرة وأنه طويل عريض عجب وذو لون وطعم ورائحة .
ومذهب مذهب بمسكون مذهب من مسلم الجواليقي القى زعم أن موصوفة على صورة
الإنسان وأن مذهب الأئمة يحرف وصفه لأهل مذهب وأن له شرة سوداء ومسا مسع
مذهب المسكينة ، ومذهب موصوفة بموصوفة إلى يوس الذي برأى أن له عاى يحمله حلة عرشه
ولك كان هو أقوى منهم ح .

من المحدثين قبل وهو قول فاسد لأننا فرغنا لعقيدة قول القاضي أبو بكر والاستاذ
أبو إسحاق إنه لا يعتد بخلاف من أسكر القياس، وبه الاستدلال إلى الجمهور
وتابعهم إمام الحرمين وحرالي. **قوله** لأن من أسكره لا يعرف طرق الاحتجاج
وإنما هو متمسك بالظواهر فهو كالعامة الذي لا معرفة له، قول النووي (في
باب السواك من شرح مسلم) إن مخالفته داهية لا تصح في انعقاد الإجماع على
لمختار الذي عيبه الأكثريه والمحققون، وروى صاحب النعمان عن المصنف
والأصوليين أنه لا يعتد بخلافهم بل هم من جملة العامة، أن من اعتد بهم فيما
ذلك لأن مدعاه أنه يعتد بخلاف العامة في انعقاد الإجماع وخلق خلافه،
وقال القاضي عبد الوهاب في محصل معتبر كما يعتد بخلاف من يبيح لم راسيل
ويمنع العموم^٢ ومن حمل الأمر على التوحيات^٣ لأن مدار العقيدة على هذه
الطرق، وقيل الخوارج المحققون لا يصحون خلاف الظاهر بهورما لأن معظم
الشريعة صادرة عن الاحتجاج ولا تنفي نصوص من غير معشارها، ويحتاج عنه
أنه من عرف نصوص الشريعة حق معرفتها وتدر آيات السكتات العزير
وتوسع في الاصطلاح على السنة فظهره علم بأن نصوص الشريعة جمع حم ولا
عيب لهم إلا ترك العمل بمذاهب الفاسد التي لم يبدل عيب كتاب ولا سهوا

(١) شاهدان لا أقل من أربعة، لا محقق فيه شروط خاصة وكان الراوى من
تابعين وأما هذه فليس يرسل من ثمة خبره، بل كونه من مدعويين من قدر
يرسل حق خبره في هذا الباب، راجع أصول فخرى

(٢) حسب الكلام، ثم وجدته في صحيح أبي هريرة العموم على أنه أقوال الأول
في موضوعه لأن الجمع هو الأول من خصوصياتها، ووسوعه للاستفراق
ويستويان في موضوعه، وروى أبو حمزة في صحيحه خصوص ولا عموم بل أقل الجمع فاحتملها
نصرة على النص حكاه ومع وهو، فإنه لا الاستفراق للجميع أو الاقتصار على
الأول أو دون نصف أو عديدين من الأمن والاستعانة مشترك يصلح لكل واحد من
الأقسام ويصون بوجه

(٣) اختار لفظة وحسن التمهيد أنه الحديث وحذر آخره وبسبب الفرق الوقت واختار
الجمهور أنه للإجماع.

مطلقة . فاعار إجماع العيون مع محبة الفاسق لأمرك له شرعا ، وكل حكم لأمرك له شرع واجب به . واحصه بل انمهور شرطوا العدالة لأن الحجية حقيقة للسكران وقد يدل به أهل السكرم لدحول الحجة ، ويدفع بأنه لم يفته قوته في الدنيا بل وجوب انوقف في أحارته . . .

وعاره المسلم لا شعر بوجود شيء من الارناط من اعتبار العدالة في الإجماع وعدم اعتبارها ، وبين كونه سر في الاجتهاد أو لست شرطا . وكذلك عمارة غير المسلم أيضا

١١٤١ : وقولنا في تعريف الإجماع أنه يعني محض أو اتفاق المكلفين من أمه محمد على الخلاف الذي سبق به في ذلك يقتضي اتفاق جميع أهل الإجماع مجتهدين كانوا أم مكلفين لأن كلا كلمتي مجتهدين والمكلفين جمع معروف باللام فهو من صرح العموم فشمس جميع الأفراد . قال في جمع الخوامع وعليه انمهور فتصر بحاجته الواحد ثم نقل في المسألة أقوالا أخرى صفة فقال . وثانها ينصر الاثنين دون الواحد ، وثالثها ينصر الثلاثة دون الواحد والاثنين ورابعها ينصر باع عدد ثواب دون من لم يبلغه إذا كان غيرهم أكثر منهم ، فاد كان أهل أو تعادلا ولا إجماع قطعا . وحامسها ينصر بحاجته من حالف إن ساع الاجتهاد في مذهبه بأن كان للاجتهاد فيه محل كقول ابن عباس (١) بعدم القول بد لا يصح فيه ولم يسع كقوله بخوار وما اعتزل فلا تنصر مخالفته

(١) وسأله رجل كيف تصد ما ترجمه المألف من أدب الضرر على من هو أسوأ حالا ومن السوء والأخوة من سئل من مندر إلى فرض غير مقدور . . . الجواب منه أنه بدخل نصفين عن الأخوة لأب وأم أو الأخوات لأب دون الأخوات لأب . . . وأما يشكل مذهب ابن عباس فيه ، فحدثت امرأة عن روج وأم أختين لأب قال قال الفروج نصف والنصف للأب والأم والأختين لأب . فثبت لزمه بقوله بأبوين . وقال الفروج نصف وللأم والجدس وللأختين لأب . فثبت كان نازكا مذهبه في أن لأختين لا يجوز لأب من اثنتي إلى الجدس ولا يمكنه دعان لنفس منها عن واحد منهم لأن كل واحد منهم صاحب فرض من خمس الخ (راجع شرح الترجمة وحاشيتها) .

لورود انص فيه وهو الاحاديث في الصحيحين وغيرهما، ولا يسوع لاجتهاد مع انص، وسادسها نصر بخاتمة من حاتف وبو كان واحداً، في أصول الدين الخطرة دون غيره من العلوم. وسابعها لا يكون إجماعاً من حجة اعتساراً للأكثر - (راجع جمع الجوامع وشرح المنحى وحاشية العطار).

وحاء في كتاب إرشاد الفحول لشوكاني إذا حاتف أهل الإجماع واحد من المختلدين فقط فذهب الجمهور إلى أنه لا يكون إجماعاً

وقال العراقي (١) والمذهب اعقاد إجماع لأكثر مع تحاشيه الألف وقوله الآمدي (٢) عن محمد بن حرير نصيري وفي الحاشية الحاشية من معتزلة بغداد

وقيل إنه حجة وليس بإجماع ورأى حجة من أحد حاشية وفيه من عدد

الألف إن مع عدد التواتر في سبعة إجماع عدهم من كانوا دون عدد تواتر

المعقد لإجماع سبعة كد حكاية الآمدي (٣) هل تقاضى أبو بكر إنه لدى

يصح عن من حرير وفيه سبع لا كذا أولي ويحور خلافه حكاية خدي

وفي به (٤) لا يبعد إجماع مع تحاشيه لاثني دون الواحد وفيه لا يبعد

مع تحاشيه لثلاثة دون لاثني والواحد حكاية زر كشي في "الحجر" وقيل

إن استوعب (٥) الخاتمة الاجتهاد فيه يتحاشيه كل خلاف المختلدين معتداً به

(١) وما كان في هذا قال من مراد ما يذهب إلى أحد وعص من لدى وحده

في المتن أن من ذلك أولاً مسألة الإجماع من لا أكثر من جهة مع هذه الألف وقال

فوم هو حجة (ص ١٨٦) أو نصر لمرأى الأول ودائه هذه من ذلك (ص ٢٢) إذا

خالف واحد من الأمة أو اثنين من عدد لا يبعد (٢)

(٣) وكذلك أسد الآمدي في الأحكام (ص ٤٣٦) إلى أحمد بن حنبل في حديث

برو يذهب (٤)

(٥) في الآمدي سبعة من عباس في سبعة وضع من حرم من

(٦) فابو بن حجر لواحد من لا يبعد من وجه الإجماع إذا مع عدهم لور يبعد

حين يمكن منه في باب لا يبعد ولا يبعد (٧) لا يبعد ولا يبعد من كل لا يبعد العلم

وهو لا يكون إجماعاً قطاً (راجع أحكام الآمدي).

كخلاف ابن عباس^١ في القول وبين أنكره^٢ لم يعتد بخلاف ، وبه قال أبو بكر الرازي وأبو عبد الله الخراساني الحنفية قال شمس الأئمة أسرحني إليه الصحيح اهـ

(١٥) وللحمهور على عدم معاد الإجماع في هذه الحالة :
أولاً - إن حجة الإجماع منه على ما ورد من عصمة الأمة ، ولفظ الأمة بمقتضى أن يكون كل الموجودين من المسلمين في أي عصر وأن يكون لا أكثر كما يقال الأمة لعربيه تكرم صيها ولأمة الفارسية تحسن الشعر والأمة الفلابية تجيد كذا والمراد في ذلك لا أكثر لا جميع ، وحمل لفظ الامه في هذا المقام على كل لموجودين من مسلمين يترجح أنه يوجب العمل بالإجماع قصد بخلاف ما إذا حمل على الأكثر فإنه لا يكون حجة لإجماع مقطوعاً بها لاحتمال إرادة نكل .

وثانياً - قد جرى مثل ذلك في زمن الصحابة ولم يتكرر أحد منهم على خلاف الواحد^٣ من ذلك اتفاق الصحابة على امتناع فاس ما معي الزكاة

(١) لم يجدوها ذكره ابن قول ومله غير مدعي يرى لاثان في يومها جاءه والقول الذي بينه كأنه من قول من جملة لانه .

(٢) الخلاف في بوث الأئمة جميع حال مع روح ولأن أو مع ائمة والأب : هـ (كشف الأسرار) - وفي شرح مني ولأن مع لاث واحد روحين فبني مع قوس أحدهما فيكون هـ نفس مع روح ولأن ويرد مع روحه ولأن لانه هـ ائمة الذي يمد من أحد بروحين فصار ثلاث لانه نحواً ثلاث كل وقت . من يمد من أحد الروحين والمدس وابن عباس لا يرى هـ الذي من بوثه . - يمكن والذي الألف وخالف فيه جمهور الصحابة : اهـ

(٣) وربما في عدد في مسألة جميع الكبير كخلاف من عمر وأبي هريرة أكثر الصحابة رضي الله عنهم في حوز أدب . هـ من قول قد تفرد بوجه من الصحابة بأشياء واستمر لأجمع مع خلاصه من خلاف جده في وقت الحوز ، وبخلاف من صحبة في أكل نرد في من الصوم ، وقوله أنه لا يجد الصوم بخلاف من عرس في روا الفصل قد إجماع بخلاف واحد . بكر على خلاف من أجمع كشف الأسرار (ص ٢٦٤ - ٢٦٥) .

والمراد بجماعه في الأحاديث الأخرى جماعة الصلاة ، والشهود المخاضه بعد موافقة ولشيطان مع ابواحداح . . . حث على طلب الرقيق في الطريق ولهذا قال والثلاثة ركب .

ونبأ بأن الأئمة عتمدت في خلافه أنى ذكر على انعقاد الاجماع عليه وإن خالف ذلك جماعة كبرى ومعدن عدة . والجواب أن الاجماع غير معبر في انعقاد لامامه على أن من تأخر عن مايقته لعدر قد ظهرت موافقته بعد ذلك (رجع أحكام الأمدى)

فيه في مسلم الثبوت ونسخته . قل بجماع الاكثر مع عدة المخالف اجماع كعمر ابن عباس عن القول بالقول وغير أن موسى الاشعري على بعض أسوء الوصوه . وعبر أن هريرة وابن عمر على جواز الصوم في السفر وقبل إن سوغ الاكثر حتمه كخلاف أن بكر الصديق في المنع من عن أداء لركاه ، بخلاف قول ابن عباس بخل العاص في أموال الرما فإنهم لم يسوعوا احتجاده حتى أمكوا عليه مرة بعد أخرى إلى أن رجع عما يقول كما في صحيح مسلم . وفي التمثيل الاول نظر فإنه لم ثبت أن عمر أمير المؤمنين الصديق الاكبر اتفقوا على عدم جواز قال مانع الركاة وهو رضى الله عنه حالهم فقط . من الذى ثبت أنه رضى الله عنه لما لم يقبل مايقى الركاة ، اشتبه ذلك على أمير المؤمنين عمر بقوله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم . وأما أن أقس الناس حتى يقووا لا إله إلا الله ، فكشف شبهة بأنه رضى في الاستثناء بوجهه ، وأجمع عليه أصحابه كافة وقس معه فليس هذا من الباب في شيء . فاحفظه . ونحو أنه ليس باجماع لانتماء الكل إلى هو مطلق لعصمه ثم حنفوا فيه ليس بحجة أصلا كما أنه ليس باجماع وقيل من حجة ضده غير باجماع لأن تظاهر صاه أسود لا عظم بين رعا كان الحق على الأقل ألا ترى الفرقه الناجية واحدة من ثلاث وسبعين ، فذلك على الحق ، وقد ارتد أكثر الناس بعد وفاة النبي عليه السلام وللمؤمنين أن

وكان إلا كثر في زمان بني أمية على إمامته معاوية مع أن الحق كان بيد أمير المؤمنين على كرم الله وجهه من عزة رتبة ، وعلى إمامته يزيد أنه مع أنه من أحسن مصافق ، وكان بعد المراحل عن لإمامته ، من أشك في إيمانه حمله الله تعالى والضبيعات التي صمها معروفه من أنواع الخنث وأشباهها من الطلبة والنفسه نقول كثر الفرق لا تستلزم كثر الأشخاص ، وكثرة الأشخاص لا تستلزم كثرة العدول والمجاهدين ، وقانونو إمامته معاوية لم يكونوا يجتهدون اللهم لا تادر ، وقانونو إمامته يزيدو أشباهه لم يكونوا عدولا من أعظم العسفة ونزع فيه

المكتنون بإجماع ألا كثر قالوا أولا ، والله مع الجماعة من شد شد في اندر ، رواه أصحاب السنن ومثله في صحيح البخاري قد يجوز على لإجماع ما على أنه يجمع المحافظة بعد لموقفه لأنه من شد أمير يد مواحسن بعد ما كان أهيا ، وثانيا صبح خلافة أبي بكر مع خلاف على وسعد بن أبي عباد وسليمان الفارسي ، ثم عند سنان عبر صحيح بونه م يقل عنه انوقف أصلا ، ويدفع بأن الإجماع بعد رجوعهم ، وهذا واضح في أمير المؤمنين على بكر رجوع سعد بن عباد به حقه بونه تحف ولم يبيع وخرج عن المدينة ولم يصرف إليها إلى أن مات زعورن ، من أرض شام ستمين ونصف مضتا من خلافة أمير المؤمنين عمر ، فاجواب التصحيح عن خلفه أن خلفه لم يكن عن حماد ، فإن أكثر الخوارج قالوا هنا أمير ومسلم أمير فلا تقوت باسنتهم وأظهر تصديق الأعصم حديثا أنه ضلال قولهم فباع الأنصار كلهم من خرج وذكور ، ولم يبيع سعد ، لما كان له من حب سياده ، وقد لم تكن حمايته عن لأجته فلا يصح الإجماع ولعله لهذا قال أمير المؤمنين حين قالوا قسم سعد أقبله الله كافي صحيح البخاري ووطي أن لدى من في موته أنه وجد مينا محضر بنون كان ، يعود أمير المؤمنين والله أعلم .

أهل الإجماع إلا بعد أن يتم اتفاق الصحابة فيجوز الكلام عنه وبها بعد
إن شاء الله

وقوت جميع المختلين منضى أيضاً أن يكون هذا هو السبب السوي
وعدم ليس إجماعاً وقد عيب اختلاف في ذلك

١٦ : هو بعض أيضاً أن يكون هذا هو السبب وجمعه ليس جماعاً
فإن الحاجب وشرحه شهر أن جماعاً هو لما فيه، حده من صحابه
والثاني حجة عند مالك^(١) رحمه الله نفس ذلك يقول في أن روايتهم متقدمة
على رواية غيره ومن تحول على هذه ذات المسمى ذلك ولا يهملوا إجماع
بعضهم على غيره، وأصحح لعمري ولا كثر على أنه من جمعه، وإنما أن
بعضهم ليس أن مثل هذا جمع محصور من بعض، لا حصين بالاختلاف
لا يجمعون، لا من جمع، بل ليس به تمام فاصية في هذا منهم على راجح
لأنهم بعض لأمه فيجوز أن يكون متمكناً غيرهم أرحم وبه راجح لم يطلع
عنه البعض، وبه راجح، وأصحح بعضاً من أكثر عدد وصحة
على متمكناً راجح ولا كثر، كما في كون قوله حجة، بل يرى إجماعاً
غيره على ما في سنة مرة بحدود، ويعبر عن كونه أكثر عدداً
مربع وأكثر صحة لم يتصور كره، وأجيب بأن ما ذكره هم أكثر صحة
بما كان كون أهل الإجماع، لأن عدداً كره، ومردود لا كثر
كتاب فيما تقدم أي في الاختلاف على راجح، ولما كان هذا في غاية ضعف
مع شيء آخر وهو أن مقاس لا كثر هو الأقل وذلك لا يستلزم التدرج
تكلف الشرح المحقق غاية التكلف وجمع قوله فيها ما شاهده في تسميم الدليل
ولما ورد عليه مع ما ذكره بـ على احتمال أن يكون الأكثر المصنع على
الراجح غيرهم ليس فيهم منهم أحد دفعه بأن الاختلافات السبعة لا تنقضي

(١) عن مالك فقط دون غيره أطاد الإجماع بأهل المدينة، اهـ
(راجع مسلم الثبوت وشرحه).

الظهور هـ (راجع من احاجب وشرح العاصي للعصدي وحاشية العلامة التفتازاني)
وجاء في حاشية العطاء على جمع الجوامع قال في اله هـ بن أصحاب
الإمام مالك رضي الله عنه أنه كان يرى اتفاق أهل المدينة على عتائها حجة
وهذا مشهور عنه ولا حاجة في تكلف رد عنه بن صحيح النقل فإن البلاد
لا تعصم والنظر بمالك رحمه الله أنه لا يقول بما عليه الشافعيون عنه اهـ وفي فصول
الدائع للعلامة الفقيه الكبير الذي هو جامع الكثير من كتب هذا الفن
المعتبرة ما نصه :

« قيل رحمه الله أهل المدينة ، حرم من نصحه وسأله عن معبر عنه مالك
وحمل عن تقديمهم أو على صحة جمعهم في المقولات مستمرة
كالأذان والأقامة والسبع وخمسة عشر من سنة مائة حتى أنه وجد ليس
بحجة لأهل بيته كالأمة ، وأصل عدمه بن حرمهم أولاً لاعتبار
قاصيه لعدم احتياج من هذا الكثرة من خصوصيات في مهلة أو حتى وفاء
على وجوه الأدلة ورجح الإجماع جمع ، وحواله مع ذلك ما عزم من ذلك
النسابة من زمان صحة الإجماع فيكون أن يكون مبرم متمسك براجع
بظهور عنه وهذا ليس حجة لا منه

وأيضا حرمه نسبة منه على حث ، ورجحه حيث ، وحواله أنه إن
فصلها وقد وقع فيها مرفوع ولا دلالة على صحة حث
وإنما تشبه عنهم بنهم ، وحواله عري بن أدوايه بارجح كونه
الرواية لا الاحتياط كثر المجتهدين اهـ

١٦ - وهو لنا جميع لمحمد بن هـ فتنسأب أن يكون هو الحرم من مكة
والمدينة وأهل المصرين أنصره والحنكوفة جمعاً قال الشوكاني وقد رجمه
معص أهل الأصول أن إجماع أهل الحرمين مكة ومدينة وأهل المصرين أنصره
والحنكوفة حجة ولا رجة لذلك وقد قدمنا قول من قال بحجة إجماع أهل المدينة
من قال بذلك فهو غائب بحجة إجماع أهل مكة ومدينة والمصريين بالاولى

قال القاضي وإنما حصوا هذه الموضع بعنى القائلين بحجة جماع أهلها .
لاعتقادهم تخصيص الإجماع بالصحابة وكانت هذه البلاد موطن الصحابة
ما حرج منها إلا الشذوذ . قال الرزكى وهذا صرح بأن القائلين بذلك
لم يعمموا في كل عصر بل في عصر الصحابة فقط . قال الشيخ أبو اسحق الشيرازي
« قيل إن المخالف أراد من الصحابة الثمانية . وإن كان هذا مراده فسلم .
اجتماع العباد في هذه الأنواع . وغير مسرأهم اجتماعهم » .

١٧ - وهو بقضى أيضا ألا يكون اتفاق الشيخين أن بكر وعمر جماع
قال في القسم (قسم) عدد لا كثر خلاف للعص وكذا لا يكون اتفاق الخلفاء
الأربعة أن بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم جماع

وفي (القسم) خلاف لأحمد ونعصر الحنفية . ومذهب القاضى أبو حنيفة
هو أنه لا على دوى الأربعة في خلافة المعتصم بعد أبي بكر . قلت المذهب
متمسكا بإجماع الأربعة على توريث ذوى الأرحام عند عدم ذوى الفروض
والعصبة . ولما رد عليه الإمام أبو سعيد أحمد لم يدعى بأن فيه خلافا بين
الصحابة أصح لا أعده . ما . خلافا عن إجماع الأربعة . فهو واقعه
بالدين من بعد أبي بكر وعمر . . . وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
من بعدى . . . وهذا خطاب لسلفين فلا يكون حجة على المتأخرين . وبيان
لأهمية الاتباع لا حصر لاتباع فيه . وعلى هذا الأمر بلا حجة أو الدليل
وأحد هذين التأويلين صريح . لأن المتأخرين تأويلوا بحجوة المقلدون
قد يقتضون عدمه . وأما معارضة أصحابنا فنسجوا . فإنهم قد يتم هتسهم .
وحدوا شرط تبسك عن خبره . أى أنه لم يؤمن بالله الصدقة كإلى محضر .
فدفع بها حديثا ضعيفا

١٨ - وكذلك يقتضى هذا القيد ألا يكون إجماع الأربعة أى حنفية
ومالك والشافعية وأحمد إجماعا . قال أسد محمد صديق حسن خان وروى
عن أحمد أنه حجة

١٧ وكله ، فإما ، تقضى ألا يعقد الاجتماع بواحد لأن أقل ما يصدق به الاتفاق اثنان فإنه لا يوجد في وقت من الأوقات إلا مجتمع واحد لم يكن قوله جماعاً فلا يكون حجة لأن المسمى حجةً هو الاجتماع دون الواحد وقد يحج به ومن لم يكن إجماعاً لأن غيره مما يجب عليه اتساع المجتمع وكذا يخرج الحق عن الأمانة ، ويذهب كلهم تشييع العطار على جمع حوامع ، بشرح مسلم الثوب في حصار القول بأنه حجة وجمهور الأصوليين على أحسنه من حجه

ور - كان قول لو حدا لا يكون جماعاً ولا حجة من تكفي قول لاثنين ، لا يوجد مجتمعاً عريضاً في العصر أم لا بد من جماعة ؟ قول في لمسلم لجمع قولوا لا بد من جماعة ولا يكون اتفاق لائس - ولو كان كل لامة بمجده - إجماعاً ، وفروع منه مجده في جماعة في حديث ، وفي كتي ثلث ، قد كان كل لامة بمجدين ، وهو صاهر ، ولا يرم إجماع الأمانة على الخطأ

وبد كان لا بد من جماعة من يكفي ما أراد على الاثنان أم لا بد من أن يبلغ المجموع عدد التواتر ؟ ذهب إمام الحرمين إلى أنه لا بد من عدد التواتر نظراً لأن لعدة تحكم من العدد الكثير من العناء لا يجمعون على القطع في شيء مجرد وثيق أو طل من لا يقصعون شيء ، إلا عن قاصع (جمع حوامع وحاشية العطار)

وقال الامدي في الأحكام : أحصوا في شرط عدد تواتر في الإجماع ، من استدلل على كون الاجتماع حجة بدلالة العمل وهو أن اجمع الكثير لا يتصور بواظوم على الخطأ فإمام الحرمين وغيره فلا بد من اشتراط ذلك عنده لتصور الخطأ على من دون عدد التواتر ، وأما من احتج على ذلك بالأدلة السمعية فقد اختلفوا فيهم من شرطه ومنهم من لم يشترطه والحق أنه غير مشروط ، اهـ . مسلم الثوب وسرحه - ليس المراد بعدد تواتر العدد المعين فإنه قد تقدم أنه لا حد لأقله من المراد عدد لو أحبروا في محسوس وقع العلم لأن

لحجية إنما هي للاتفاق تكريماً لهذه الأمة . وهو مطلق لا دخل فيه لعدد التواتر . أم

١٨ - وكما أن عدد التواتر ليس شرطاً في تحقق الإجماع كما هو متعارف وكذلك يدل تعريفه على أنه لا يشترط عدد التواتر أيضاً في تحقق الإجماع . بل الإجماع الأحادي أي بمقتضى رأي واحد يجب العمل به في مختار خلافاً للمعزى وبعض الحنفية

ومش عاين (فانه عبيد السبأ) ما جمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه ، ثم على من كان اجتماعه على عاقبة الأربع قبل عصر الإسفار ، ثم بعد ذلك ، وعبرهم بكلام راحت في عهده لأخت (رجع مسم الثبوت وشرحه)

وقال صديقه حال الإجماع ثقة بشرط واحد حجة به قال ، روى بمجموع خرمين ولا بد من اتفاق عن جمهور شرط عدد تواتر وحكي لوري في المحصول عن الآثر أكثر أنه ليس بحجة أم

الامدنى في الأحكام . حيثما اتفق ثوب الإجماع على واحد فاجره جماعة من أصحابنا وأصحاب أبي حمزة رحمه الله وخلافه ، وأذكره جماعة من أصحاب أبي حنيفة وبعض أصحابنا كآخرى . مع اتفاق الكل على أن ما ثبت بخبر الواحد لا يكون إلا ظنياً في سنته وإن كان قطعياً في ماله .

وأما ما ذكره في شرط كون دين لأصل متصوعاً به وفي عدم اشتراطه . فمن اشترط القطع مع أن يكون خبر الواحد مفيد في نفس الإجماع . ومن لم يشترط ذلك كان الإجماع مقولاً على الأقل الواحد عهده حجة ، والظهور في هذه المسألة سيعترض من الجانبين دون الاستدلال فيها أم

١٨ - ومن كلة اتفاق المجتهدين تشمل الإجماع اسكوني فيكون إجماعاً أم لا تشمل فلا يكون إجماعاً ؟

اختلف الأصوليون في ذلك . .

من الكل لأدى ذلك إلى تعدد اعتقاده (راجع شرح المار وكشف
الأسرار أم)

قال لشوكاني وفيه مذهب الأول . أنه ليس بجماع ولا حجة قاله (١)
داود الظاهري وأنت والمرنضي ، وعمره القاصي إلى الشافعي ، واحترمه ، ومن
إنه آخر أقوال الشافعي

وقال العراقي والزازي ، زعموا أنه نص الشافعي في الحديد وقول
الخويني إنه ظاهر مذهبه . ويقال الثاني أنه جماع وحجة وبه (٢) قال
جماعة من الشيعة ، جماعة من أهل الأصول . ويرى نحوه عن الشافعي قول
الأستاذ أبو إسحق حنبل في تسميته بجماع مع تفهيم عن وجوب
العمل . وقال أبو حامد الأعمش هو حجة مقتضوع . وفي تسميته بجماع
من الشافعية قولان أحدهما مع . ويرى هو حجة كالحق . والثاني يسمى
إجماع ، وهو قول

القول الثالث أنه حجة ، وليس بجماع وبه أبو هاشم . وهو أحد الوجهين
عند الشافعي كما سلف وبه قال الأصفي وبه زعموا

لقول الرابع . أنه جماع سرى عن بعض الأصفيين . قال أبو علي الحلي
وأحمد في رواية عنه . وبه زعموا . وبه زعموا . وبه زعموا . وبه زعموا .
الأستاذ أبو طاهر أحمد بن محمد . وبه زعموا . وبه زعموا . وبه زعموا .
والرواية . وبه زعموا . وبه زعموا . وبه زعموا . وبه زعموا .
أبو إسحق الشيرازي في الملح إنه المذهب

لقول الخامس . أنه جماع إلى أن قالوا حكما . وبه قول أن هريزه
كما حكاه عنه .

(١) في التحرير وبه قال ابن أبي عمير والناقلان . وفيه الغرلة .

(٢) في التحرير ينسب إلى أكثر المتأخرين .

القول السادس أنه إجماع إن كان صادراً عن حكم لا عن قيا (١) قاله
أبو اسحق المروزي ، وحكاها في فصل عن الصيرفي .

القول السابع أنه من وقع في شيء بقوت مستدركه من رافة دم أو استدحه
فرح كل جماعاً ولا فهو حجة وفي كونه إجماعاً وجهان حكاه الزركشي ولم
يذكره في فاشن القول .

القول الثامن إن كل الساكنين أهل كل جماعاً ولا فلا قاه أبو بكر
الداري

القول التاسع إن كل في عصر لصحة كل جماعاً ولا فلا قال
أوردني في حواشي الزركشي في حديثه قال في عصر الصحة فلا قال
أحد منهم هو لا أو حكمه ومثل ما قولهم صراي أحد من بقوت
سداً أنه كاره به وسأله فرح فيكون جماعاً لأنه لا يعتقد خلافه
لأنه لو كان لا يثبت مستدركه كان حجة وفي كونه إجماعاً يجمع
لأحباد ، جهل لأحاديثنا

القول العاشر أن ذلك إن كان في سنة أو سنة أو سنة أو سنة أو سنة
وهو يكون السكون إجماعاً ولا قال إمام الحرمين في حواشيه

القول الحادي عشر أنه إجماع بشرط بقاء القرآن العلم بالرضا وذلك
أن يوحى من فرائض الأحوال ما يدل على صحة الكين ، واختار هذا
أبو علي في المستقصى وقال بعض المحققين به أحق الأقوال

القول الثاني عشر أنه يكون حجة في استقرار المذهب لا بعدها ،
وهذا التفصيل لا بد منه على جميع المذاهب السابعة

وقال في التحرير وسرحه واختار الأمدى ولكرخي والصيرفي وبعض

(١) هكذا ورد في نسخة مخطوطة وهو خطأ بل إن كان صادراً عن
حكم لا عن قيا .

العلماء وأشاروا عليه بتأخير القصة والإمساك إلى وقت الحاجة وعلى ساكت حتى قال له ما تقول ، أنا أخس فروي له حدثنا في قصة الفصل فم يحمل سكوته نسلجا وشاورهم في ملاص المراه "ن عاب عبارته حيا فلع عمر أها حاس الرجل ومحدثهم فم شخص يها يجمعها عن ذلك فمضت " من هيته وأشاروا بأن لا نمره عنه وعلى ساكت فم - به قال أني عليك العره " وأما المعقول فلأن "سكوت قد يكون مبه كافر لا عاس - من الله بهم ما مضت أن نخر عمر بقولك في القول فقال درته

قد يكون للأهل ولا يصلح حجة أو لعقائهم أن كل محمد مصيب ، واحتج من قال إنه حجة وليس بإجماع - كوتهم مع هذه الاحتمالات يدل ظاهراً عن المرافعة فيكون حجة يجب العمل كحجج - بوحدة القياس ، وقد احتج بمهم في كل عصر "عقول لم يسر في الصحة بدالم يظهر أنه مخالف بدل أهم اعتقدوه حجة ، إلا أنه لا يكون إجماعاً مقطوعاً به للاحتتمالات المذكورة ،

(١) أصابت ألت ودعا - قاموس .

(٢) دية شبه لعمد من الأبل أرباعاً من بنت مخاض للجنة ودية الخطأ من ل - مخاض من مخاض أو بنت مخاض وبنت لبون وجنود حذقة وبنت المخاض هي التي مضت في سنة الثانية أو أمة ديار أو عشرة آلاف درهم ولا ميب ومن سرق من أهم أنه شاة ومن الخلل ما شاة كل حقة أو زور ودناه و - ليس وسرون ودية المرأة على الصب من دية الرجل وإذا ضرب من امرأة ماتت حيا ما مات مرة صبت فتر دية الرجل أن كان الحيض ذكراً وإن كان أنى صفر دية امرأة ولكن مهم فمضت درهم ومن بعد ما صدمت سلاح وعمره في هريق الأحرار كالمحمد من حذب وسر وشه بعد أن شمه صبره عند لا عرق الأحرار وعنده ودية ذلك - لانه أن يصدم صبره لا عرق له عاب ، وخفا أن عرى شخصاً صبراً أو حرب قد هو - لم أو حرماً وصابت آدمياً وما عرى عماره كم عاب على رجل فقله - وعائلة هم أهل الديوان وهم أهل الريات وهم بعث القدي كتب أسرارهم في ديوان - كان فاقبل منهم يؤخذ الدية من عطاءهم من ثلاث سنتين ومن لم يكن ديواناً صافقه فيلته وأما دية وكل من يتناصر هو به قسم عسهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل في كل سنة إلا درهم أو درهم وبنت فان به مسح سبيلة فذلك هم بهم أفرق القائل سا على رتب مصاب الأخوة ثم سوهم ثم الأعمام ثم يوهم .

ووجه قول من اعترض ألا أكثر أن يجعل الأقل تعدد لأكثر فإذا كان الأكثر سكوتاً يجعل ذلك كسكوت الكل وإذا كان القول من الأكثر يجعل ذلك كظهوره من الكل وأما أن أي حريره فقد نمك أن لموجود إذا كان حكماً من بعض القضاة لا يدل سكوت من لا يقين على الرضا منهم لأن حكم الحاكم يسقط الاعتراض ، وأما أبو إسحق فقال أن لأعرب أن لصاحب من حاكم يكون عن مشورة وإسناد عن قنوى يكون عن استعانة ، وأما الحياتي فقال انقراض العصر بعد الاحتمالات المذكورة لأنه إذا كان يسكر تذاكر الواقعة والخصوص فيها م يتصور دواء السكوت من المحققين عن تكرار الواقعة في حكم لعادة

ولنا شرط التصديق بهم جميعاً متعدد غير معناه من المعنا في كل عصر أن يتولى السكوت الفتوى ويسلم سائرهم ، ولا بد من جعل السكوت نسبياً بعد عرص الحادثة وذلك موضع وجوب الفتوى ، وحرمة السكوت لو كان محالاً ، فإذ لم يجعل نسبياً كان مفصلاً أو بعد الاشتغال ، والاشتغال ينافي الحلف ، فكان كالعرض ، وذلك أيضاً بعد مضي مدة الزمن وذلك ينافي شبه عدم التسليم فعين وجه التسليم ، وبسببه أن أهل الإجماع معصومون عن الخطأ والعصمة واحدة لهم كما نلت عليه السلام ، وإذا أي إلى عليه السلام مكلفاً بهون قولاً في أحكام الشرع فسكت كان سكوتاً مبريراً منه ، فإنه عن ذلك ورل عدله فيصريح ، وهو قوله قال صاحب الميزان ، وقد كان القول المنقشر مع السكوت من لا يقين أحدهما صحيحاً في الحكم لدى يرجع إلى الاعتقاد وكان إجماعاً في المروغ أيضاً بمعنى جامع بينهما وهو أن حق واحد

هذا على قولنا فأما عن قول من قال كل متخذ مصيب فيجب أن يكون كذلك لأن عدده وإن كان كل متخذ مصيب فيما أدى اجتهاده لا يرضى بقول صاحبه قولاً بعبه ، من يعتقد فيه خلافه ويدعو الناس إلى معتقده ويأظر مع عصمه فلم يكن القول لمشر معتقد الباقي يظهر خلافهم وإشهر

إلا عن خوف وقعة. وحينئذ ظهر सब تقية لا محذور لم يظهر सब
التقية. ولا خلاف مهم لذلك القول المستشر. ^{ال} أهم رضو بذلك قولاً
لا يفسد

[illegible]

و قد يقال بحديثي ، كما تضمنه لاسيما لكونه قد شهد أن كرسى لا يملك
العدو من غير قول من يملكه أهل وجهه عن غير ولا قول من
يملكه - كما في مسند شيوخ - أنه كمن يملك من كرسى فله
إلحاقهم كمن يملكه قال أبو بكر بن محمد بن فضال شيوخ أنه سجد للشيعة
وعيره ، وقيل مع وجهه (الخوئي) عن القاضي بن أبي بصير أنه قال قوله
لا يخصص عدو على من يملكه من غير كرسى [إلحاق] فلو طوف عليه
غير ممكن ، وقيل إنه ممكن ولكنه محمول على الإباحة حتى يزعم دليل الدليل
أو من حجب . و قد قال (الخوئي) قال (القزويني) وهذا تفصيل حسن . وقيل

إن كل فعل خرج مخرج البيان أو مخرج الحكم لا يعتقد به الإجماع وبه قال ابن
السمعاني - اه - وعنده المسلم ، وإن السمعاني قال كل فعل لم يخرج مخرج
الحكم والبيان لا يعتقد به الإجماع اه .

وقال في كشف الأسرار : وإنما العريضة فاشكرى يوجب لاتفاق مهم
أو شروعهم في الفعل فيما يكون من باب الفص ، على وجه يكون ذلك موجودا
من الخاص والعام فيها يستوى الكل في الحاجة إلى معرفته وعموم أسبغ العامة
فيه ، كتحريم الزنا والربا ونحوه الأمهات وأشياء ذلك ، وبشرك فيه
[أو بشرك فيه] جميع عباء العصر فيها لا يحاج لتمام إلى معرفته لعدم
أسبغ العامة لم فيه ، كحرمه بكاح المرأة على عفت وحجاب وورائت الصدقات
وما يجب في الزرع والنخل وما أشبه ذلك . كذا ذكر شمس الأئمة رحمه الله
وذكر في نقواصع أن كل فعل ما لم يخرج مخرج الحكم والبيان لا يعتقد به
الإجماع كما أن ما لم يخرج من أفعال لرسول عليه السلام مخرج الشرع لم
ثبت به الشرع ، وأما الذي خرج من أفعال مخرج حكمه ، ليس فيصح أن
يعقد به لإجماع ، وذكر في المبررات : إذا وجد إجماع من حيث الفعل
فإنه يدل على حسن ما فعل ، أو كونه مستحبا ، ولا يدل على وجوب ما لم
توجد قرينة تدل عليه على ما روي وما اجتمع أصحاب رسول الله على شيء
كاجتماعهم على الأربع قبل الظهر ، وأنه ليس بواجب ولا فرض اه .

١٩ - وكذا اتفاق لا تشمل ما إذا ذهب واحد من أهل الحل والعقد
إلى حكم في مسألة ولم يشر إلى أهل عصره لكنه ، يعرف له مخالف
ذكر ذلك (الأمدى) في الأحكام وقال اختلفوا فيه ولا أكثر على أنه ليس
بإجماع وهو المختار .

وقال "شوكاني" قول "قائلا لا أعلم خلافه بين أهل علمي كذا" قال
الصيرفي لا يكون جمعا لحوار الاختلاف ، وكذا قيل ابن حزم في
الأحكام وقال في كتاب لا يعرف إن الشافعي نص عليه في الرسالة وكذلك

بموافقة من هم خارج عن الملة ولا مخالفة لأن الإجماع إنما عرف كونه حجة بالأدلة السمعية، وهي مع اختلاف ألقاظها لا إشعار لها بأدراج من ليس من أهل الملة في إجماع ولا دلالة لها إلا على عصمة أهل الملة، ولأن الكافر غير مقبول لقول، فلا يكون قوله معتبر في إثبات حجة شرعية ولا إبطالها، وإذا تم الإجماع دونه فلا اعتد بمخالفته راجع أحكام الآمدي —

قال الآمدي نفسه في كتاب منتهى السؤل: لكن هذا إنما يصح فيما إذا تمسك في كون الإجماع حجة بالسمع دون العقل، وفي مسلم الثبوت لا عبره بالكافر ولا بوافق من سيوجد إجماعاً

والمستدع ما تكفر بكون كالكافر على ما سبق بهاء
قال شرح التحرير: وخرج بقوله من أمه محمد صلى الله عليه وسلم إجماع الأمم السامعة فانه ليس بحجة كما نقله في السبع عن الأكثر، وهو الأصح كما هو ظاهر ما سبق من السنة خلافاً لما سمراني في حقه أنه إجماعهم قبل سبع منظم حجة والآمدي موافقاً للمعنى في اختياره أوقف أمه

الآمدي في الأحكام وأما الإجماع في الأدب السبعة كل حجة أم لا فقد اختلف فيه الأصوليون، والحق في ذلك أن إثبات ذلك أو نفيه مع الاستعانة به لا يدل عليه عين ولا عقل والحكم بعبه أو إثباته مبني أمه

وكله في عصر بني كاسق سانه أي من قبل أو كثير لإخراج ما قد يوم^(١) من أنه لا يتحقق إجماع إلا بما عاق أهل الحق والعقد في جميع الأعصار إلى يوم القيامة

وطاهر هذا لقد يفيد أنه لا يشترط في انعقاد الإجماع انصراف العصر أي عصر المجتمعين، وذلك كما قال الآمدي هو ما ذهب إليه أكثر أصحاب الشافعي وأبي حنيفة والأشاعرة والمعتزلة، وذهب أحمد بن حنبل والأتاخذ

أبو بكر فورك إلى اعساره شرط ، ومن الناس من فصل وقال إن كان [كانوا] قد اتفقوا بأهوالهم أو أفعالهم أو بهما لا يكون انقراض العصر شرطا ، وإن كان الإجماع يذهب واحد من أهل الحل والعقد إلى حكم وسكت الناقون عن لا سكار مع اشتباه فيما بينهم هو شرط ، وهذا هو المختار — ونقل ابن الحاجب عن إمام الحرمين أنه قال بشرط إن كان منقده قياسا وإلا فلا قال في المسلم والصحيح أن الشرط عنده حينئذ تطاول الزمان لا انقراض العصر فهو هلكتوا بفترة بعد الاتفاق ، لا إجماع عنده مع وجود الانقراض لفقد التطاول

وفي جمع الخو مع شروحه ، وحاشي أحمد وإن فورك وسليم لم يري فطرطوا انقراض كلهم عامهم وغيرهم على الإطلاق أو عالمهم أو علماتهم كلهم أو عالمهم وهذه الأقوال مبنية على الأقوال الواردة في أن العامي والناذر هل يعتبران أو لا يعتبران أو يعتبر العامي دون لادر أو العكس ، وقيل بشرط لا انقراض في إجماع السكوني وقيل إن كان في مجمع عنده أهلية بخلاف ما لا أهلية فيه كقيل العصر وسدحه لفرح وقيل بشرط لا انقراض أن يبيهم كثير بخلاف قبيل فلبشرط حينئذ انقراض ما عدا القليل سواء كان معرض أكثر من ثلثي أم لا اه

وفي شرح التحرير وقيل إن كان المجمع سببه من الأحكام التي لا يتعلق بها خلاف وإسنتلاك اشتراط قطع ويب تعاقب ذلك فوحيه وهذا طريق الماوردي ، وقيل انقراض العصر بشرط في إجماع لصحة دون غيرهم وعليه متى انقضى وفي الكشف وغيره واحذف في فائدة هذا الاشتراط بعد أحمد ومن معه حواشي رجوع المجمعين أو بعضهم عما أحجموا عليه قل

(١) مهلة مفتوح الميم أي ثلث وتمام ، والمراد بها إمكان - مدة - شيء لو وقع كما لو أجمعوا على وجوب دية الدين عن رد في عده مبرو قد يكن استدراكه لاسترداد المدعوم لزيد أو بدله إن تلف ، قال سكتان ويظهر أن المجمع في الرسم الذي بعد التأخير فيه مهلة العرف كما صطه في التوثيق اه طائفة المطار

الانفراد لا يجوز من سيحدث في إجماعهم ، واعتبر موقفه بالإجماع
حتى لو أجمعوا ، فمقصودنا من هذا أن يكون إجماعهم ، وأن حاشيتهم
تحتهم بالإجماع ، ويثبت " قولهم في أنها حوزة لوجوه ووجوه من أثر " ،
مصرهم من تحتهم في إجماعهم ، لا يشترط ، من عصرهم ،
ولم يكن في إجماعهم ، إلا أنه لا يجماع ، كما أنه لا يجماع ،
وعبره منهم ،

ولم يأسوا ، وسئل لمسئف على عدم اشتراط ،
على قولهم ، بالإجماع ، فمقصودنا من هذا أن يكون إجماعهم ،
(إضافة) ، وأن يكون إجماعهم ، وسئل إجماعهم ،
وجوه منهم ، لا يجماع ، وجوههم ،
والمسئف في إجماعهم ،
قاله عن أن يكون إجماعهم ،
أظهر خلاف إجماعهم ،
أحب أن من إجماعهم ،
حالف ،
الصحة ،
أولئك ،
على فليس ،
على قولهم ،
ومع ،
على ،
على ،

حجة في قول المجتهد الواحد في محل البراءة - وأما قوله "سواء ولا يسأل
عمر حبيب" بعد قوله "ويؤيد به حبيب" كما في نسخة في نسخة
وقال له أن جعل من جاهد في سبب نفسه ووجهه كمن جاهد في لاله كاه
فقال أم تكبري عليه شهيداً جرحاً على شهيداً ووجهه لا يلازم ولا يبر
أن عمر حبيب قال في نسخة "ورقة من ورقه" ووجهه لا يلازم ولا يبر
لأنه كان منسحباً على حروف وأما حده فشاب ثم من بعد ثم حبيب الإجماع
المستكملين - وأما قوله "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -

وكما في نسخة "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
عصر - "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
العقد في "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
محمد حبيب في نسخة "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
وأما حده في قوله "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -

في شرح حروف - "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
حبيب له حده ووجهه "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
الوجه - "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
حده حده ووجهه "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
حده - "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -

في شرح حروف - "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
الاجماع فأما حده من معنى حجه ونسب "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
"فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
بل ومن دونه من شارب كما حقق به "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -

وفي نسخة "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
الاجماع "فإن سلك به من جهة له" كما في نسخة -
رسول حبيب به عليه ووجهه فيجوز أن يعقد الإجماع مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم فيكون الإجماع حجة وقول الرسول حجة فيكون حجتين وهكذا
يقول في لأهم السالفة إن الإجماع حجة لما قلنا الخ

وكلمة الاتفاق على حكم شرعي يخرج بها الاتفاق على حكم^(١) غير ديني
كأن السجود بمسبل من إكراه ليس كفراً بل حين به وعلى ديني غير شرعي
لأن إدراكه إما بالحس ماصاً كأحوال الصلاة، أو مستقلاً كأحوال
الآخرة، وأشرط الساعة، فالاعتقاد في ذلك على حقل لا الإجماع من حيث
هو، وإما بالعقل فإن حصص البقية به فالاعتقاد عليه، وإلا من قبل الشرعيات
التي يحصل بالإجماع القطع فيها كتعصيب الصحابة على غيرهم عند الله، وغيره
من الاعتقادات : اهـ

قال الأصولي وهو له على أمر من الأمور شامل للشرعيات كحل البيع،
والمعويات ككون الماء للتعفيم، وسفليات كحدوث لعام، وللدنيويات
كالآراء والحروب ونحو أمور أربعة، فالأولان لا نزاع فيهما وأما الثالث
فدفع فيه إمام الحرمين في البرهان فقال ولا أثر للإجماع في لعنات، فإن
انتفع بها لأدبه لعطية، فإذا انتصت لم يعارضها شقاق، ولم يصددها وفاق،
والمعروف الأول منه حرمة الإمام والأمدى - وأما الرابع ففيه مذهبان
شهران أحدهما عدم الإمام والأمدى وأنهما كانا أحجب وحجب
الصعل بالإجماع .

وفي جمع جوامع وشروحه أن الإجماع قد يكون في أمر ديني، أي
يتعلق بمصالح الدنيا، ولا بد أن تنعق به لأحكام الشرعية حتى يدخله الإجماع
كتدبير الخيوش والحروب، أمور الرعية ودين كالأصلاء والركاة وعقبي
لا يتوقف صحة الإجماع عليه كحدوث الغلاء ووحدة الصانع . أما ما توقف
صحة الإجماع عليه كثبوت أناري والسوء فلا يحتاج به بالإجماع

وفي التحرير وشرحه . أنه يحتاج بالإجماع فيما لا يتوقف حجية الإجماع .

عليه من الأمور الدينية سواء كان ذلك عقلياً كالرؤية لله تعالى في الدار
الآخرة لا في حبة ونبي الشريك، وسعصع الحمية وهو صدر الشريعة -
في العنق يقيد لعقل لا لإجماع لاستقلال العقل بهذه اليقين ومشي على
هذا إمام الحرمين في الرهان، وتنفقه في التلويح بأن العقل قد يكون طيباً
فالإجماع يصير طيباً، كما في فصل الصحابة، وكثير من الاعتقادات ودفع
بأن العقل إن حكم به فلا يكون طيباً فلا حاجة إلى الإجماع وإن لم يحكم به إلا
أنه حصل له طيب، ثم يكن ثبات ما حصل من بالإجماع - وغير لعن كوجوب
للمبادئ على المتكلمين وفي الديباجة كبر بيت أمور لرعة والمعارف وتدير
الحيوش فيه قولاً بعد الخبر من المعتز، أحدهم (وعنه جماعة) وذكر
في القوط طبع أنه الصحيح (ليس حجة فيها، لأنه ليس بكثرة من قول لرسول
وقد ثبت أن قوله إنما هو حجة في أحكام الشرع دون مصاح لده، وهذا قال
صلى الله عليه وسلم: «أسم أعمر بأمور - يساكم وأن أعمر بأمور - يساكم»، وكان
هذا أي رأي في الحرب رجعة الصحابة في ذلك، وربما ترك رأيه برأيهم،
كما وقع في حرب بدر وأحد، وأسمار وهو لأصح عند الإمام الرضى
والأمدى وأنواعهم ومشي عليه من الخاب ونص في الدابة على أنه مختار
وهو أنه حجة إن كان اتفق أهل الاجتهاد والعدالة، لأن الأدلة السمعة على
حجته لا تفصل وقول الرضى في أمر الحرب وغيره إن كان عن وحي فهو
الصواب وإن كان عن رأي وكان حصص فهو لا يقر عليه ويظهر الصواب
بالوحي أو بإشاده من أصحابه بغير عيب، والإجماع بعد وجوده لا يحتمل
الخطأ فلا فرق بين الأمرين

وفي الميزان ثم على قول من جعله إجماعاً من يجب العمل به في العصر
الثاني كما في الإجماع في أمور الدين أم لا - إن لم يتغير الحال يجب وإن تغير
لا يجب ويجوز لمخالفة لأن الديباجة مبنية على المصالح العاجلة وهي نتمثل
الروايل ساعة فسامعه بخلاف الإجماع على حسن من الحيات المستقلات من

أمر الله ساعة وأمر لا حرة لا تعتبر، ثم عده عنه من حيث هو إجماع
 من حيث هو مذهب من يوقف على معيب في جمع في أن يكون من
 قس، لأحاديث وهو ليس من أقسام الإجماع المخصوصة بآية محمد صلى الله
 عليه وسلم ولا ينسب إليه واختياره، نعمته في ١٠ - ١٠ - ١٠ لا يستعمل
 قد يكون كما صرح به خير صادق من مسطرة محمد وبن من أصوله
 ومذهب الإجماع فضليه، ومع ذلك حتى لا يستعمل إلا مدح الإختصاص فيه
 ولا يرد به نص فيه، ثبت به ولا حجاج في الأمر، بل هو مرد به نص ولا
 مصادق زحنياد فيه م

الباب السادس

حكم الإجماع

من لا يجمع عليه من علماء الإسلام فهو حجة على من بعده

والله اعلم بالصواب

والآن بعد أن قد علمنا من قبل في هذا الباب الإجماع وما يتضمن تعريفه
التصلا فربما يتصل بين حكم الإجماع

لنرى حكمه في كل ما لا يجمع عليه من علماء الإسلام
أيضا هو قول الله تعالى في الإجماع حجة على من بعده
المسلمين اهـ

والآن بعد أن قد علمنا من قبل في هذا الباب الإجماع وما يتضمن تعريفه
التصلا فربما يتصل بين حكم الإجماع
أيضا هو قول الله تعالى في الإجماع حجة على من بعده
المسلمين اهـ

وقال الشافعي في حقه ما لا يخفى عليه من حجة الإجماع
عليه يذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه حجة على من بعده
من حقه بدو من إجماع الأمة وقال الشافعي في حقه ما لا يخفى
عليه وأما بقوله الإجماع حجة على من بعده من علماء الإسلام
الأكابر فإن ذلك لا يخفى عليه من حجة الإجماع وهو حجة على من بعده
ولأما ما لا يخفى عليه من حجة الإجماع فهو حجة على من بعده من علماء الإسلام
فيكون حجة قديمة من حجة الإجماع فإنه لا شك أن هذه حجة على من بعده
حجة طنة —

وقد سردت جملة من حجة الإجماع من كتب الإجماع لصحة مثل
الكتاب والخبر المتواتر وإجماع من بعدهم من علماء الإسلام من لأحدث

والإجماع الذي سبق فيه الخلاف في العصر السابق بمقالة جبر الواحد، واحتار
بعضهم في الكل أنه ما يوجب العمل لا العلم بهذه مذاهب أربعة ١ هـ
أما متمسك من ذهب إلى قطعية الإجماع فقد سبق بسطه في مباحث
حجة الإجماع وأما مذهب الرازي والآمدي فقد وضع وجهه عما سبق أيضا
ولخصه شارح مع الخواص بقوله: لأن المحققين عن ظن لا يستحيل حصولهم
والإجماع عن قطع غير متحقق: ١ هـ

قال الشيخ الشريفي مدحه ما تقدم في استدلال الخاحب ولو سلم فلا
تلازم بين كونه قطعية لمبدأ على حالة العادة حظهم أو دلالة
السمعي على عدم حتمهم على حلاله وقد مر مرارا ١ هـ

جمع الخواص وشروحه وحاجد المجمع عنه المعلوم من الدين بالضرورة
وهو ما يعرفه من الخواص والمواد من غير قبول لنشكك ما سبق
بالضرورة كوجوب الصلاة والصوم، وحرمة الربا والخمر - كافر قطع
لأن حجه يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم فيه، وما أوهمه كلام
الآمدي وابن الخاحب من أن فيه حلالا ليس بمراد لهما، وقد أول بعضهم
كلامهما بأن المجمع عنه المعلوم من الدين بالضرورة ليس التكفير ببيكاره
سكوته بكار مجمع عنه بل لسكوته بكار معبود من الدين بالضرورة، فلم
سغا عدم التكفير ببيكاره بل بقاء إساد لتكفير إلى كونه مجمعا عليه، وإن كان
وكذا مجمع عنه المشهور بين الناس المخصوص عنه كحل بيع جاحده
كافر في الأصح لم تقدم، وقيل لا حوار أن يحيى عليه وهذا هو المقول
عليه، فلا يكفر إلا إذا صار معلوما من الدين بالضرورة، وحجة البيع
الآن كذلك

وفي غير المخصوص من المشهور: قد قيل يكفر جاحدة أشهره،
وقيل لا، لحوار أن يحيى عليه، ولا يكفر جاحد المجمع عليه الحق بأن
لا يعرفه إلا الخواص كعقاد الحج باجماع قبل الوقوف، ولو كان الحق

مخصوصا عليه كاستحقاق بيت الالاس السدس مع بيت الصلب ، فإنه قصي به
الى صلى الله عليه وسلم ، كما رواه البخاري .

ولا يكفر جاحد اجمع عليه من غير الدين كوجود تعداد قطعا
وقال في ابرهه ، وثبت في لسان العقباء أن جازم الإجماع يكفر ،
وهذا باطل قطعا ، فإن من يسكر أصل الإجماع لا يكفر ، ونقول بالتكفير
والتبري ليس بالهين .

وقال في الروضة في باب ابردة من جحد بمجما عليه يعلم من دين الإسلام
ضرورة كفر إن كان فيه نص ، اهـ

وهو غيره ، الامس في الأحكام ، اخلصوا في تكفير جاحد الحكم
لمجمع عليه فثبت بعض العقباء ، وأسكره اساقون ، مع تقديم على أن إنكار
حكم الإجماع الذي غير موجب للتكفير ، والمختار إنما هو التفصيل وهو أن
حكم الإجماع إما أن يكون دالا في مفهوم لإسلام كاعبادات الخمس
واعتماد التوحيد ورسالة ، ولا يكون كذلك كحكم بحسب "بيع وصحة
الإجارة" (١) ونحوه ، فإن كان الأول فاحده كفر لم يثبت حقيقة الإسلام ،
وإن كان الثاني فلا . اهـ

وعادة من الخاحب ، إنكار حكم الإجماع "فمضى ناشئا المختار أن نحو
العدوت خمس تكفر" ، قل شارحه "فمضى" أقول ، إنكار حكم الإجماع
الطبي ليس بكفر إجماعا ، وإنما فمضى فيه مذاهب أحدها كفر ، ناسبا
ليس بكفر جمعا ، ناسبا وهم المختار أن نحو اعبادات خمس بما علم
بالضرورة من الدين يوجب الكفر انعاق ، وبما لخلاف في غيره ، هكذا
أفهم هذا الموضع فإنه مصرح به في المنهج وكسب الفتاوى على قوله ، هكذا
أفهم هذا الموضع ، إنما قال ذلك لأن ظهر كلام المنس والشرح وأحكام
الأمس أن في المسألة ثلاثة مذاهب الأول التكفير مطلقا ، الثاني عدم
التكفير مطلقا ، الثالث وهو المختار التفصيل بأن حكم الإجماع إن كان بما علم

كونه من ائمة بصيرة في تكليفه بوجوب الكفر والا فلا ولا حجة في
 انه لا تصور من سيم قول ان يكفر مدحه كونه من ائمة بالضرورة
 لا بوجوب الكفر. ثم في الثاني انما اعطى في كونه بعض وأما كونه
 بعض. فاما ان يكون بعضا من ائمة فهو جازم وهو صريح
 في ان طائفة ائمة هو في غير غير ائمة. كونه من ائمة لكن جملتهم
 اثبات على هذا التفسير مدحه ليس على ما ينبغي. هـ

وعدة ثلثون. وفيه. بإجماع كونه من تكليف أو حدث متواتر
 في وجوب بعض. ثم به فمكرر حادث في الأصل. في السج لإمام ثم
 هذا على مراتب في جماع صحته من دابة واخير المتواتر وإجماع من
 مدحه به المنهول من حادث. وفيه. الإجماع عهده في السلف كان
 بالسج من الأجداد. هـ

وفي شأحه على قوته. فمكرر حادثة في الأصل. أي يحكمكم مكرر من
 أسكر نص بإجماع ان قول ليس بإجماع حجة. ثم من أسكر تحقق
 لإجماع في حكمه. وفيه. في نفسه. ثم من أسكر بإجماع ائمة
 حنف فيه. وفيه. في نفسه. ثم من أسكر بإجماع ائمة
 ليس كإجماع سكر. والمقول ليس بإجماع. ثم من أسكر بإجماع ائمة
 في سكر حكم بإجماع فمكرر لإجماع لصحة مثلاً. فمكرر المكلف به يحمله
 موجب مكرر. ثم من أسكر بإجماع. ثم من أسكر بإجماع ائمة
 السكر. كما في حكمه. ثم من أسكر بإجماع. ثم من أسكر بإجماع ائمة
 يصح له. والجماع في نفسه. ثم من أسكر بإجماع. ثم من أسكر بإجماع ائمة
 وأجمعوا على أن سكر ليس به هذه العمومات لا الكفر به. كان الإتيان
 تأويل. ثم يقولون الحكم على أن هذه الإجماع مقطوع به وبحاله كافر
 فمكرر قد جمع. ثم من أسكر بإجماع. ثم من أسكر بإجماع ائمة
 حذوه هو حال الكفر لأن إجماع حجة متعبة كونه من المكلف قطعية الدلالة

الباب السابع

مرتبة الإجماع مع غيره من أصول الفقه

الإجماع لا قبل له ولا بعده ولا أوله — هل يسبق الإجماع كذا
 و — هل يكون الإجماع مخصصاً للعام — هل يكون الإجماع معداً
 محض — هل لا بد للإجماع من مسند — هل يسبق الإجماع عن
 أمارة — هل يمكن إحداده دليلاً أو دليلاً غير ما أجمعوا عليه — إذا
 اختلفوا في مسنده على قولين فهل يجوز من استند بإحداث قول ثالث فيها
 أو إحداهما حصصاً في مسنده — هل يجوز الإجماع على مسألة في مسألة
 من سبق الخلاف فيها — هل يجوز الإجماع على شيء قد وقع الإجماع
 على خلافه .

وإذا قد تحدث في ترتيب درجات الإجماع مرتبة بعد مرتبة ، حسب أن
 تحدث في ترتيب الإجماع — مما لا مع غيره من الأصول لأصولية
 "الصلبي الذين عدلوا من — بعد حق من عند الله "بعد ذي الصلي
 (٦٥٨ — ٨٧٣٩) في كتب قواعد الأصول ومبادئ الفصول — وبما ترتب
 الأدلة ومرجعها منه يبدأ بأسطر في الإجماع بين وحدله بحيث إلى غيره " "
 فإن حانقه نص من كتب أو سنة عد أنه مسبوغ أو متناول لأن الإجماع وطع
 لا قبل له سحب ولا أوله — ثم في الكتب والسنة المتواترة ولا تعارض في
 القواطع إلا أن يكون أحدها مسبوغاً ، ولا في علم وظن لأن ما علم لا يظن
 خلافه . ثم في أخبار الأئمة — ثم قياس النصوص فإن تعارض قياسان أو
 حدثان أو مجموعان فترجح .

- (١) جاء بهامش الصفحة المسبوغ منه على هذه الحالة : " قال في معجم الروضة لأنه
 معدوم على ما أدلة القصر بطلته وعصيته وأما من — أو "أول " "
- (٢) في جمع الجميع وشروحه أنه لا إجماع بعد إحداهما سواء عد خلافاً لغيره من
 هذه فقه وأن الإجماع لا يكون منه في زمن واحد دليلاً على خلافه مدعي عنه لأجاء
 إلا لا مارس بين قطبين ولا بين دليلاً ومضبوطاً لأن نصيب في مسألة واحدة ، وقد قدم
 الإجماع على القطبي لاحتمال القطبي الدخيل بخلاف الإجماع .

وفي جمع، خواص وشروحه يقدم لإجماع على نص (١) لأنه يؤمن فيه
النسخ بخلاف النص، وإجماع الصحابة على إجماع غيرهم كالتابعين لأنهم
أشرف من غيرهم، وجميع شكل الشامل للعموم على ما خالف فيه العموم.
والمفروض عسره والذي لم يسبق بخلاف على غيرهما وقيل المسبوق أقوى
من مقابله وقيل هما سواء... الخ

هل ينسخ الإجماع غيره؟

وهل ينسخ؟

وكون الإجماع لا يصح ناسخاً ولا منسوخاً مسألة اختلف فيها
قال صاحب كشف الأسرار، إجماع يجوز ناسخاً من كتاب واليه
عن بعض مشايخنا منهم عيسى بن آدم ورواه ذهب بعض المعرفه، ومسكوا عنه
روى أن عثمان رضي الله عنه ما حدث الأم عن بنت أبي سديس بأخوين
قال ابن عباس رضي الله عنهما كيف يحب أخوين وقد قال تعالى: فإن كان
له أخوة فلأئمه السديس، والأخوين ليس أخوة؟ قال حدثنا قومك، علام
فدل على حوز النسخ بالإجماع، وإن المؤلفة قلوبهم سقط نصيبهم من الصدقات

(١) كتب الشيخ محمد بن أبي بكر في أوله أنه - من إجماع حكوي وهو مسكولاً به
محور بمسألة من كتب لا يرد من غيره؟ فلهذا منعه وهو راجع إلى أصل
نص، وذكر أنه شاذل أيضاً، وقد علم ذلك الجميع منه وأنه لا بد من غيره تقدم
عليه وهو أيضاً مسكول

وكتب على أوله: إجماع صحابة على إجماع غيرهم، أي وكذا إجماع التابعين على من
دونهم وهكذا، قال القلي المحقق: هذا أيضاً يصور في الأساقطين الظنين... وظاهر
أن وجود الظنين إنما يصور عند غلبة الجهل تأييداً عن إجماع الأول... وروى سائر
أوله وإجماع الصحابة... ح. أي وقد أعلم أنه قد عمل به ما كان ضارصاً بجبر لا ما قدم
إجماع صحابة على إجماع غيرهم ح

وكتب شيخ الشريفة على أوله: وإجماع الصحابة عن غيرهم، أنه إذا طعن سائر
إجماعين قدم بقده - بهما على من بعده؛ وطعن به من إجماعين ممكنين سو... كما قطعي أو
ظنين - رصده في من الأمر فسهل خواء أكانا قطعيين أم ظنيين - الخ فراجع

بالإجماع المعتقد في زمان أن نكر رضى الله عنه ، وبأن الإجماع حجة من
حجج الشرع موجهة للعلم كالكتاب والسنة فيجوز أن يثبت النسخ به
كالمخصوص ألا ترى أنه أقوى من الخبر المشهور ، والنسخ بالخبر المشهور
جائز حيث جاز به الريادة على النص التي هي نسخ فالإجماع أولى

وعند جمهور العلماء لا يجوز النسخ به لأن الإجماع عاره عن اجتماع
الأراء في شيء ، ولا مجال للرأى في معرفة نهايه وقت الحس والفسخ في الشيء عند
الله تعالى . ثم أو أن النسخ حال حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنفذ على
أنه لا نسخ بعده وحال حياته ما كان يعتقد الإجماع بدون رأيه وكان الرجوع
إليه فرضاً ، وإذا وجد البيان منه فالمرحوب للعلم قطعاً هو البيان المسموع منه وإنما
يكون الإجماع موحداً للعلم بعده ولا نسخ بعده فعرفنا أن النسخ بسبيل الإجماع
لا يجوز وهذا الدليل وإن لم يفصل بين كون الإجماع ناسخاً للكتاب والسنة وبين
كونه ناسخاً للإجماع في عدم الخوار إلا أن النسخ رحمه الله ذكر في آخر باب
حكم الإجماع أن نسخ الإجماع بإجماع آخر جائز فيكون ما ذكره هاهنا محملاً
على عدم حوار نسخ الكتاب والسنة به دفعاً للنقص والفرق على ما احتاره
أن الإجماع لا يعتقد أنه بخلاف الكتاب والسنة فلا يتصور أن يكون ناسخاً
له ، ولو وجد الإجماع بخلاف الكتاب والسنة ، ذلك أنه على نص آخر ثبت عند
أنه ناسخ للكتاب والسنة ويتصور أن يعتقد إجماع لمصلحة ثم تنسخ تلك
المصلحة فيبعد إجماع آخر على خلاف الأول . ولكن عامة الأصويين
أنكروا كون الإجماع ناسخاً لشيء أو منسوخاً لشيء لم يثبت أنه لا يصلح
نسخاً للكتاب والسنة ولا يصلح أن يكون منسوخاً بهما أيضاً بعدم تصور
حدوث كتاب أو سنة بعده التي صلى الله عليه وسلم ، وكذا لا يصلح
نسخاً للإجماع ولا منسوخاً به لأن الإجماع الثاني إن دل على بطلان الأول
لم يخر ذلك إدا الإجماع لا يكون ماضياً وإن دل على أنه كان صحيحاً لكن
الإجماع الثاني حرم العمل به من بعد لم يخر ذلك إلا لدليل شرعي متعده

وقع لأجله الإجماع من كتاب أو سنة أو الدليل كان موجوداً أو حتى عليهم من قبل ثم ظهر لهم وكل ذلك باطل لاستحالة حدوث كتاب أو سنة بعد وفاته عليه السلام ولعدم جوار حفاء الدليل الذي يدل على الخلق عند الإجماع الأول على الكل لاستمراره إجماعهم على الخطأ .

وكذا لا يصلح «سعا لنقاس ولا مسوحاً به من» وأما تمسكهم بقصة عثمان رضي الله عنه فيصعب لأنها إنما تدل على التصريح بالإجماع لو ثبت كون المفهوم حجة قطعا حتى تكون معنى الآية من حيث مفهومه من لم يكن له إخوة . فلا يكون لأمه السرس من الثالث . وثبت أيضاً لفظ الأخوة لا ينطلق على الأخوين قطعه . ولم يثبت واحد منهما كدلت فلا يلزم السح بالإجماع على تقدير ثبوتها أيضاً لإمكان تدوير النص الدال على الخجب إذ لو لم يقدر ذلك كان الإجماع على الخطأ . وحينئذ يكون السح هو النص لا لإجماع ، وكذا تمسكهم بسقوط نصيب المؤلفه قلوبهم لأن ذلك لم يسح «لإجماع بل هو من قبل انتهاء الحكم «نها» موجه على ما عرفت في موضعه . ١٠

هل يكون الإجماع محصفاً للعام من الكتب والسنة ؟ (١)

قال القصد في شرحه على فنصر الإجماع يحصص الكتب والسنة لما ثبت من تخصيص آية القدر (٢) فيها توجب تبيين حلاله للحر والعبد ، وأوجبوا عليه نصف اثنين والخصيص بتحقيق نصيبه نصاً محصفاً حتى لو عموماً بخلاف ما هو من في حكم تساوله بصوغيته لا يعمده فكأنه يتضمن نصاً ناسخاً ومن ثمة قيل بالإجماع لا يفسخ به . الخ

(١) عبارة الأئمة في الأحكام لا تعرف خلافاً في تخصيص القرآن وسنة بالإجماع . الخ

(٢) «والذين يرمون المحصنات ثم يأتوا بأربعة شهداء فاعلموا أنها حرة» .

قال التفارقي على قوله والتخصيص بالتحقق . . الخ أي تخصيص
الكتاب والسنة بالإجماع عند التحقيق يكون لتخصيص الإجماع بها مخصص
معمل أصل الإجماع مع خلاف النص العد يكون مبدئياً على تضمينه النص
المخصص حتى لو عدا بخلاف ما هو نص في حكم من غير عموم كل ذلك
الإجماع متصف بالنسب لذلك النص لئلا يعل على الحكم بخصوصه لامتناع
عمل أهل الإجماع على خلاف النص من غير الإطلاوع على ما سيج له ، ومن أجل
هذا حكم بأن لا إجماع لا يكون باستحالة السامع ما يتضمينه الإجماع من
النص ، وإطلاقه القول بأن الإجماع يصلح مخصصاً ولا يصح باستحالة مجرد
اصطلاح مني على أن الحج لا يكون إلا بخطاب تشريع والتخصيص قد يكون
بغيره من العقل والحس وغيرهما ، وأما من جهة المعنى فلا فرق إذ كل من
النص والتخصيص في الظاهر بالاجماع وفي التحقيق بما يتضمينه من النص هـ
قال في جمع المراجع وشرحه المطلق والمقيد كالعام والخاص فما حار
تقييد العام به يجوز تقييد المطلق به وما لا فلا . فيجوز تقييد الكتاب
بالكتاب والسنة والسنة بالسنة والكتاب وتفيدهما بالقياس والمفهومية . الخ
ومثل ذلك ما ذكره الفهوكاني

الأمسي في الأحكام اتفق الكل على أن الأمة لا تجمع على حكم إلا
عن مأخذ ومقتد يوجب احكامهما خلافاً متفقة شاذة . فإنهم قنوا بخور
انعقاد الاجماع عن توفيق لا توقيف بأن يوقفهم الله تعالى لا احتشار الصواب
من غير مستند

ثم ناقش أدلة الخاص وحتم هذه العبارة وإذا عرف ضعف المأخذ
من الخاصين فواجب أن يقال إنهم إن أجمعوا من غير دليل فلا يكون
إجماعهم إلا حقا ضرورة استحالة الخطأ عليهم وأما أن يقال إنه لا يتصور
إجماعهم إلا عن دليل أو يتصور فذلك مما ظهر ضعف المأخذ فيه
من الجانبين .

وحمل الماوردي والرويانى أصل الخلاف من الإلهام دليل أم لا وقد
اتفق القائلون بأنه لا بد له من مسند إذا كان عن دلالة واحتلفوا فيما إذا
كان عن أماره فبين حوار مصنفات كات الأمانة حليه أم حجة قال
الركشي في البحر ونص عليه الشافعي بخور الإجماع عن فاس وهو قول
المجهور قال الرويانى وبه قال عامة أصحابنا وهو المذهب قال ابن القطن
لا خلاف بين أصحابنا في خور وقوع الإجماع عنه في فاس المعنى على المعنى
وأما قياس انشئه وحتفوا فيه على وجهين وبما وقع عن الأمانة وهي المقيّد
للطن وجب أن يكون من صوابنا بدليل ثلث على بعضه وثالث يسمع
مطلقا وبه قال عده ربه ومحمد بن حرير نظري فالتطهرية معونه لأحد
إنكارهم انقياس وأما بن حرير فقال "قياس حجة ولكن الإجماع إذا صدر
عنه لم يكن مقطوعا بصحته وأصح ابن القطن على ابن حرير بأنه قد وافقه
على وقوعه عن خبر واحد وهم يحتجونه فيه فكذلك قياس وينحى عنه
بأن خبر واحد قد أحصى عنه الصحابة خلاف انقياس والمذهب الثالث
القضيين بين كون الأمانة حليه فيجوز بمقد الإجماع عنها أو جمعة فلا يجوز
حكاه ابن الصنع عن بعض الشافعية والمذهب الرابع أنه لا يجوز الإجماع
إلا عن أمانة ولا يجوز عن دلالة للاستعانة بها عنه حكاه السمرقندي في
الميران عن مشايخهم وهو مذهب فيما نقله "بعض عن الإجماع على حوار
انفقاد الإجماع عن دلالة

ثم احتلف القائلون حوار انفقاد الإجماع عن غير ذلك هل يكون
حجة فذهب المجهور إلى أنه حجة وحكي ابن قيرك وعبد الوهاب وسليم الزاوي
عن قوم منهم أنه لا يكون حجة ثم حسوا من يجب على المجتهد أن يبحث عن
مسند الإجماع أم لا فقال لا يستد أو نسحق لا يجب على المجتهد طلب
الدليل الذي وقع الإجماع به فان ظهر له ذلك أو نص عليه كان أحد أدلة
المسألة قال أبو الحسن السبيل إذا أجمعوا على حكم ولم يعلم أنهم أجمعوا عليه

من دلالة آية أو قياس أو غيره فانه يجب المصير اليه لانهم لا يجمعون إلا عن دلالة ولا يجب معرقها .

ويدا أجمع أهل العصر على الاستدلال للحكم بدليل أو أجمعوا على تأويل دليل من الأدلة فأكثر العلماء يجهلون لأهل عصر متأخر أن يجهلوا دليلاً آخر أو يؤولوا تأويلاً آخر غير ما سطر عليه لإجماع السابق جاء في جمع الخوامع ونسروحه وعم من حرمة حرق لإجماع على حكم أو دليل أنه يجوز أحداث دليل حكم أي ضاره أي صهر الاستدلال به كمن أجمع على أن الدليل على الشيء قوله تعالى : وما أمروا إلا بعباد الله محضين به الدين . ثم قال شخص إن الدليل قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات أو لإحداث تأويل لدليل نبوي غير ذلك كما قال يجمعون في قوله عليه الصلاة والسلام : وعصوه الشاة سراً . أن تأويله عدم أنهم تأويله بالسبع أن يفتقروا عنها فلو أوله من عدمه على أن معناه أن التراب لما صعب لسانه صار كأنه ثامنة كان صحيحاً

أو أحداث عنه حكم غير ما ذكره من الدليل . التأويل والعلة للحوار تعدد المذكورات كمن ضمن الثمة في الزمان في البر لاقتات وجمع آخر من عدم العلة لا دحر إن لم يخرق مذكر (ما ذكره) بخلاف ما بدأ آخرته أن قدسوا لادليل ولا تأويل ولا علة غير ما ذكره وقيل لا يخرق أحداث ما ذكر مضافاً لأنه من غير سبب أمثلة المتنوع على اتساعه من لأنه واحد أن المتنوع عليه ما خالف سببهم لا ما لم يترصوا له كما نحن فيه

وقال الشوكاني فذهب جمهور إلى حوار ذلك لأن لإجماع والاختلاف إنما هو في الحكم على شيء مكو به كد و إنما الاستدلال بدليل أو العمل بالتأويل فليس من هذا باب قال ابن تيمية وذهب بعض أصحابنا إلى أنه ليس لنا أن نخرج عن دلالتهم ويكون إجماعاً على الدليل لا على الحكم واجب عنه بأنه المصوب من الأدلة أحكام لا إعمالها نعم أن أجمعوا على استحباب الدليل الثاني لم يخر أحداثه لمصلحة الإجماع وذهب بعض أهل العلم إلى

[illegible]

هذه بحور أحداث قول ذات بعد الاختلاف على قول
الاسود إن ركنه اثنان جمع في مائة حقيقا وبني قول
فمن لم يدر حدث قول است في تلك المسألة ؟

جميع الخوارج مع ورسوخه وروى بحريتم حديث قول الله في مسأله اهل
 اهل عصرهم على قولين وحدث التتبعين بين مسائله لا يتصل بهم اهل
 عصره ان حرقه في حرقه كسب و"التتبعين" لا حرج ان خالفوا ما اتفق
 عليه اهل عصره خلافه في ما يعرفه وروى من حرقه مضافا الى ان
 كان لا حرج على قول يسير لانه في حرقه على ما ع"قولهم وعدم
 يتصل بين مسائله لانه في حرقه ما ع"أحد مع الاسرار
 فهذا لان عدم قول الله ليس قولاً لعدمه مثل كذا في ما حكى
 ان حرم ان لا يسقط احد وقد حلف الصالحه عليه على قولين قبل
 يسقط ما ع"وقيل يشاركه كذا فاسمعه كذا حرقه لا نفق عليه
 الله لان من ان له نصيب

ومثل الذات غير خارق عاقل كمن مريد تسميه فهو لاحدا، وعليه
أبو حنيفة، وقد قيل كمن مطسا وعبه الله في وقيل يحرم مطلقا، فاندرك

بين السهو والعمد موافق لمن لم يفرق في بعض ما قاله
ومثال نقضين الحرق ما هو بين سورث لعمدة دون اخالة أو "عكس"
وقد اختلفوا في تورثهما على اتفاقهم على أن "عمدة" أو في عدمه كونهما من
دوى الذرعم مو بث أحدهما دون الآخرى حذرنا للاعتناء .

ومثال التفصيل غير الخافى ما قيل تحت تركاء في من "نص" دون الحى
المباح وعيه الشافعى ، وقد فنف تحت فهدا ، وقد لا يحى وهدا ، ونقص
موافق لمن لم ينقص في بعض ما دونه

ومثال الاختلاف عن فوائ لا اختلاف على أنه أو أربعة أو أكثر من
ذلك أنه لابد من تقييد هذه المسألة بأن يكون الخلاف وب على فوائ
أو أكثر وقد استقر أنه لا بد من سطر ولا وجه المسألة من يحدث قبول آخر
(راجع شوكانى)

الاجماع بعد سبق الخلاف

إذا حلف أهل عصر في حكم واستدراك حلفهم فيه على فوائ مثلا
ثم حدث بعدهم عهدان في عصر آخر فليس ثلثهم حلفا ولا حرام أن يجمعوا
على أحد فولى أهل عصر سابق أو فصل الإمام حرم ولا شافعى
وعبرهما متحمل لا ينافى على ذلك واحد أو زائد ، وسنجد عهد الإمام
وان الاحتياط وعهدهما مكانه ، وقد فنف عهدا لا ينافى عهدا خلاف فصل
الإمام وإساعه يكون إجماعا محتجابه ، وقد نقص المكلمة ، ونقص "النفها"
لأنه لا يحد الإجماع وهو مذهب الشافعى ، ص لا يحد فيه الفرى فى المنحول
وان يرهان فى الأوسط (راجع لاسوى على ص ١٠١)

والشارح يحذر أن حلف أهل عصر في مسألة واحدة كل حلف ما ذهب به
وم يكن خلافا على طريق حلف من واحد من غير أن حلفه أحدى مسألة حقه شافعى
لأنه ما فيها ، ومكن فى مسألة الفرى حتى سوى المسألة جهادية كالك - ج

وأما الاتفاق من غير المختلفين بعد استقرار الخلاف أن ماتوا وشأ
غيرهم أنه تمتع إن طال زمان أي زمان الاختلاف ح .

السلم وشرحه . المحار^(١) أنه واقع حجه وعليه أكثر الحنفية على الوقوع
إجماع^(٢) للماعين على جواز متعة العمرة أي اجمع بينهما بإحرام واحد أو
بإحرامين في أشهر الحج وقد كان عمر أو عثمان يهيئ عنه وإجماع الثمانيين على
عدم جواز بيع أم الولد^(٣) . وأما الحجة فملا يلزم خطأ الزمان عن الحق . .
ولا يلزم فصلين بعض الصحابة ذلك . أنه كان حجة قبل حدوث الإجماع وإنما
اللام حفظه وهو لازم في كل خلاف لأن الحق واحد فمن

المحبون للإجماع قالوا العدة قصه بالاستمرار على مذهبه في حال استقرار
المذاهب بالاستمرار على ما قد سبب الانتاع قلنا قضاء العدة به مجموع وإنما
ذلك شأن الجملة والمقتضى

ق و أولاً يلزم تعارض الإجماعين بشرع كل من المذهبين الذي وقع
اتفاق الصحابة عليه وبمبين معين بها بالإجماع إلا أن تعارض الإجماعين
ماطل قلنا لا نسلم أن الشريعة إجماع ولو سلم فبقيد عدم وجود القاطع وإذا
لم يحصل اتفاق الكل لأن لقول لا يجوز موت قوته فقول المخالف السابق
ماق ديبه فلا يصح وفي الاستدلال ليس بقول عرفا وشرعا بل هو نظر
ويبحث لأصانته لقول قلنا لا نسلم بناء لقول بل الإجماع مبدئ حتى لا يجوز
العمل به كما بالتامسح الخ .

من يجوز الإجماع على شيء قد وقع لإجماع على خلافه . قال الشوكلي

(١) ومثل له أيضا ما تقدم على تحريم . . من حرّم برؤوس مذهب مع . . من عدل
كان يبيح ما جاز . . ومن ما ورد وعنده أن ن عاص رجح في تحريم . . لأبوي
على المنهاج .

(٢) قلنا لا نسلم حصول إجماع به لأن صحة ما يؤولون لما عرفت . . لأبوي
على المنهاج —

(٣) ومن نكرة الخلاف في هذه المسألة . . من عدل على صحة بيع أم الولد وسقوط
الحج عن الواطئ . في مكاح النكحة — منه

يكون كان الاجتماع اثنى من خمسين على الحكم الاول كما لو اجتمع اهل
مصر حكم ثم ظهر لهم ما يوجب الرجوع عنه واحضروا على ذلك الذي ظهر
هم في جوار الرجوع خلاف مبنى على الخلاف لعدم في اشتراط انقراض
عصر اهل الاجتماع من غيره حوز ذلك ومن يفتوه به يجوز اما اذا
كان الاجتماع من غيرهم فمعه الجمهور لانه لم يصدده لاجماعين وحوزه
او عند الله الصري قال يرى وهو زور وحق جمهور بأن يكون
الاجماع حجة يقتضي امتناع حصول رجوع آخر بحرف له وقال أبو عبد الله
الصري انه لا يقتضي ذلك لامكان تصور كونه حجة في غاية هم حصول
رجوع آخر قال تعالى حسبي وموئدي عند الله وفي

وفي جمع اخر مع الاجتماع خلاف للصري أن
... الله في نحو ذلك لانه لا مانع من كون قول منعه لم يوجد شره
قال الشيخ الرئيس يفتي أن عند الله الصري حجة اثنى تسع
داون كما ذهب إلى تسع به غير لازم ... على جواز النسخ بعد انقطاع
... في ثقت ... و ... بساد الاجماعين غير ملية
... قول رول لاجماع ...

ولحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله وعلى آله
وسمعه أجمعين .

محتويات الكتاب

باب الأول

في تعريف الاجماع

الصفحة

٥	موضع الاجماع من أصول هذه المسألة
٦	المعنى العمومي للاجماع
٦	سبب اختلاف الأصوليين في تعريف الاجماع
٦	بحث تعريفات مختلفة للاجماع
٧	معنى المقتصد
٩	رأى النظام في تعريف الاجماع

الباب الثاني

هل وجد الاجماع

١	هل الاجماع ممكن عادة
١٠	محقق القول في أن النظام ينكر الاجماع
١٢	جميع من ينكر انكار الاجماع ومناقشتها
١٣	هل يمكن الوقوف على الاجماع
١٤	حصة المنكرين ومناقشتها
١٦	كله من حائل في الإجماع
١٦	آراء العلماء فيها
١٧	كله لإمام الحرمين في امكان وقوع الاجماع
٢٠	هل وجد الاجماع صلا
٢	أنته من الاجماع الذي يذكره عالون بوجوده
٢٢	رأى أبي اسحق الأسطرائيلي
٢٢	رأى لأستاذ محمد بن الحصري
٢٣	رأى الأستاذ عبد الوهاب حلاف

الباب الثالث

حجية الاجماع

الصفحة	
٢٥ .	الأول المختص في ذلك
٢٦ .	أدلة الحجية من الكتاب الكريم
٢٦	آية الأول وما شابه
٢٨ .	دلالة
٢٩	دلالة
٣٠ .	دلالة
٣٠ .	دلالة
٣١ .	آيات أخرى من القرآن وما شابه
٣٢	الكروية حجية لاجماع يعرفون آيات أخرى
٣٣	كلمة الأول
٣٣	دلالة
٣٣	دلالة
٣٣	آيات أخرى
٣٤	الاستدلال على حجية لاجماع من
٣٤	عباره أخرى في حد ذاته وما شابه
٣٥	دلالة المنكرين للحجة من
٤٠	الاستدلال على حجية لاجماع
٤١	طريقة الداعي في الاستدلال على حجية الاجماع
٤١	كلمة لآدم اعلمين

الباب الرابع

مذاهب لا تنكر حجية الاجماع مطلقاً ولا تقرها مطلقاً

الصفحة	
٤٢ .	اجماع الصفاة
٤٢ .	كلمة ابن حزم في ذلك
٤٣ .	أدلة المنكرين والتدريج
٤٦	اجماع أهل البيت
٤٦	الاستدلال من الكيفية والنية
٤٦	الرد عليه
٤٧	الرد على من يقول إن قول الواحد من أهل البيت حجة

الباب الخامس

مسائل الاجماع المستخرجة من تعريفه

الصفحة

- مسألة ١ - هل يعتبر مؤيد في تحقيق الاجماع ؟ - رأى الأمدى - هل يعرفون
 لاصول في مسائل هذه وقول أئمة في مسائل أئمة ؟ - تحقيق
 ٥٠ - القبري وبردوي
- مسألة ٢ - هل يعتبر جمع مؤيد خلافاً لرد عن محمود ؟ - هل يجوز جواز الرجال
 ٥١ - عن محمود
- مسألة ٣ - هل يمكن رد الأئمة كلها في عصر ؟
 ٥٤
- ٥٥ - هل يمكن وجود دليل لا بد من
- ٥٦ - هل يجوز رد الأئمة في عصر على قول
- ٥٧ - لا بد من رد لرد في عصر لا بد - وهل يعتبر المبتدع أم لا ؟ وهل
 معرمة كرو
- ٥٨ - هل يشترط عدل المحدثين ؟
- ٥٩ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٦٠ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٦١ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٦٢ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٦٣ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٦٤ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٦٥ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٦٦ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٦٧ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٦٨ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٦٩ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٧٠ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٧١ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٧٢ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٧٣ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٧٤ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٧٥ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٧٦ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٧٧ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٧٨ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٧٩ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٨٠ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٨١ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٨٢ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٨٣ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٨٤ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٨٥ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٨٦ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٨٧ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة
- ٨٨ - هل يصح عزله بوجوه - أدلة

الكتاب السادس

حكم الإجماع

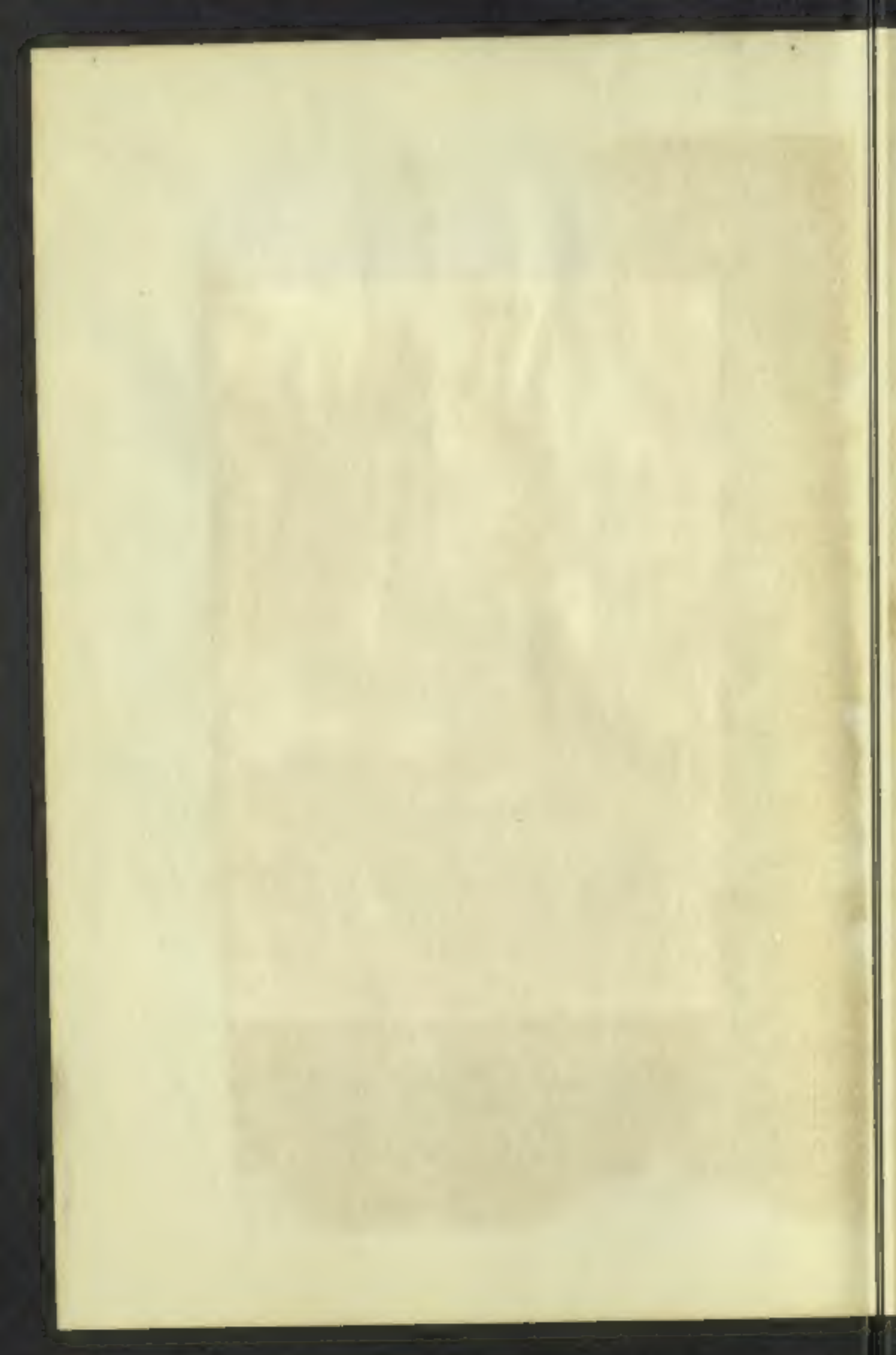
الاصحاح

- | | |
|----|-------------------------------|
| ٩١ | هل الإجماع حجة قطعية أم ظاهري |
| ٩١ | ما حد الحكم بغيره |
| ٩١ | تحقيق إمام في دعوى في ذلك |
| ٩٣ | مراتب الإجماع |


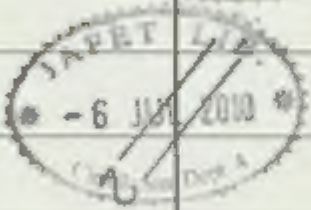

الكتاب السابع

مراتب الإجماع مع غيره في أصول الفقه

- | | |
|-----|--|
| ٩٦ | الاصحاح السابع لا ينافي ولا يوافق |
| ٩٧ | هل يصح لأحد كتابه والنية |
| ٩٩ | هل يكون لأحد مع غيره |
| ١٠٠ | هل يكون الإجماع مقيداً بالوقت |
| ١٠١ | هل لا بد للإجماع من عدد |
| ١٠٢ | هل منه لأحد من الأمة |
| ١٠٣ | هل ينافي حديث رسول أو تأويل غيره أو غيره |
| | إذا اختلفوا في مسألة على قولين فهل يجوز أن يقدم أحدهما دون الآخر |
| ١٠٤ | وإذا ثبت أحدان في مسألة - أحدهما |
| ١٠٥ | هل يصح الإجماع في مسألة متضمنة للخلاف |
| ١٠٦ | هل يجوز لإمام أن يفتي بغير الإجماع في خلافه |



DATE DUE

349.297:A133iA.c.1

عبد الرزاق، علي
الاجماع في الشريعة الإسلامية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



9181779

American University of Beirut



349.297

A133iA

General Library

349.297
A133iA
C.1